السياسات الأمريكية تجاه الصومال

[١٩٦٠ - ١٩٩١]

دراسة تحليلية نقدية



تأليف

فاطمة الزهراء على الشيخ أحمد

السياسات الأمريكية تجاه الصومال
(١٩٦٠-١٩٩١)
دراسة تحليلية نقدية

تأليف

فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

٦أ شارع جواد حسني - القاهرة

ت ٢٢٧٥٢٩٨٤، ٢٢٧٥٢٧٣٥ فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com

INFO@darelfikrelarabi.com

٣٢٧,٧٣٠٦٧٧ فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد.
ف ا س ي السياسات الأمريكية تجاه الصومال (١٩٦٠-١٩٩١): دراسة تحليلية نقدية/ تأليف فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد. - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
١٥٩ ص ؛ ٢٤ سم.
ببليوجرافية: ص ١٥٣-١٥٩.
تدمك: ٤ ـ ٢٣٩٣ ـ ١٠ ـ ٩٧٧.
١- الولايات المتحدة الأمريكية. - العلاقات الخارجية
- الصومال - الأحوال السياسية أ-العنوان.

جمع إلكترونى وطباعة



تصميم وإخراج فنى

شيماء كمال شادى

رقم الإيـــداع ١٥٥٦٤ / ٢٠٠٨



قال الله تعالى:

﴿ ... فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ (٢) ﴾ [الحشر].

شكر وتقدير

○○○

يقول الحق تبارك وتعالى، في محكم التنزيل:

﴿ ... لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ... ⑦ ﴾ [إبراهيم].

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: « ينادى يوم القيامة ليقم الحمادون، "فتقوم زمرة، فينصب لهم لواء فيدخلون الجنة، قيل: ومن الحمادون، قال الذين يشكرون الله على كل حال ».

أخرجه الطبراني والبيهقي.

- فالشكر لله عز وجل أولا وأخيرا، على عظيم نعمائه، وجميل عطائه.
- والذي علمنا أن من يشكر الناس؛ يشكر الله ومن ثم أتقدم بشكري الجزيل، وامتناني العظيم، لأستاذي الكريم، ومشرفي الفاضل، البروفيسور حسن علي الساعوري، مدير جامعة النيلين، الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيّمة طوال رحلة البحث، والتي أثرت هذه الدراسة.
- وأقدم امتناني كذلك لأسرتي الحبيبة، التي كانت خير معين لي، ومنحتني دعمها المعنوي والمادي بلا حدود، ولا زالت تقدمه.
- كذلك أشكر جميع المكتبات العلمية التي أفادتني في أثناء إعداد هذه الدراسة. وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور الوالد / عبدالرحمن معلم عبدالله (باديو) الذى ساهم بفضل علمه في إخراج هذا العمل.
- وختاما، لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري إلى جميع الذين قدموا لي العون في إعداد وكتابة هذا المؤلَّف، سواء بفكرة، أو رأي، أو نصيحة، أو توجيه، أو كتاب، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وعلى الله قصد السبيل،،،،

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

الاستعمار الأوروبي للصومال

الفصل الثالث

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمة

جَسَّد سقوط الحكومة المركزية في الصومال، في مطلع عام ١٩٩١م، وما أعقبه من اندلاع الحرب الأهلية، التي تمخضت عن مشكلات ومآسٍ جمة، جسد ذلك الحدث أزمة سياسية كبيرة، كانت لها أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية. ولم يكن تأثير انعكاسات هذه الأزمة السياسية الخطيرة مقتصرا على القطر الصومالي، بل إن تأثيرها السلبي تجاوزه إلى خارج الحدود الصومالية.

ويلاحظ أن الحرب الأهلية بين الأشقاء في الصومال ما زالت لغزا مبهما حيّر معظم المراقبين الدوليين والمحللين، وأثار لديهم تساؤلات عدة، نظرًا لما تميزت به تلك الحرب عن مثيلاتها من الحروب الأهلية الأخرى، سواء أكانت في داخل القارة السمراء، أم على مستوى العالم بأسره. وقد تنوعت آراء الكُتّاب والمحللين إزاء عوامل نشوب الحرب الأهلية في الصومال، والتقت تلك الآراء والتحليلات حينا حول نقاط معينة، وتباعدت حينا آخر في نقاط أخرى. وبغض النظر عن دقة هذه الآراء أو عدم دقتها، أو خطئها وصوابها، فلا شك في أن طُرقًا وعِرة ما زالت أمام الباحثين والمهتمين بالشأن الصومالي للوصول إلى كبد الحقيقة الناصعة.

إن الأزمة الصومالية الراهنة قد شكلها مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، والتي بدورها قد تبلورت من مكونات عدة، ومن الضرورة بمكان دراسة تلك العوامل بعمق للوقوف على خلفيات الأزمة الصومالية الشائكة، ومن ثم محاولة إيجاد الحلول الناجعة لها.

وانطلاقا من ذلك، يأتي هذا الكتاب - الذي تتمثل أصوله في بحث مقدم لجامعة النيلين في الخرطوم، لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تأتي لتلُقي الضوء على جانب مُهم من تلك العوامل، هو: السياسات الأمريكية تجاه الصومال، في فترة تزامنت مع حقبة سياسية مهمة أيضا، عُرفت بحقبة الحرب الباردة، وشهدت انقسام العالم إلى معسكرين: معسكر شرقي تزعمه الاتحاد السوفييتي (وارسو)، ومعسكر غربي تزعمته الولايات المتحدة (ناتو). كما شهدت تلك المرحلة صوراً من الحرب غير العسكرية، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم

نفسيــة أم أيديولوجية، وتحريض الدول الصغـيرة على العدوان المسلح، ومعـاونتها ماديًا أو إمدادها بالأسلحة لخدمة مصالح وأهداف القوى الكبرى.

وقـد واجـه إعـداد هذه الدراسـة بعض الصـعـوبات، منهـا: نُدرة المراجع والمصادر حول هذا الموضوع، نظراً لقلة إنتاج الباحثين فيه. وبالتالي، فقد كان كثير من المراجع والمصادر المتـوفرة يحوي معلومـات وتحليلات متشابهـة ومكررة بصورة تلفت الانتبـاه. بالإضافة إلي ذلك فإن الحرب الأهليـة في الصومال وانهيـار كافة المؤسسات الحكومية فيها أدى إلى ضياع وإتلاف الكثير من الوثائق الرسمية المهمة، والتي كانت ستثري الدراسات المقدّمة عن الصومال في تلك الحقبة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الدراسـة التحليلية تحاول تسليط بعض الضوء على الموجهات والمؤثرات العامة والفاعلة لسـياسات واشنطن تجاه مقديشو في تلك الحقبـة، سواء أكانت دولية أم إقليمـية أم محلية، بالإضافـة إلى الخطوط العريضة الثابتة لتلك السـياسات، وآمل أن تكون الدراسة مسـاهمة مفيدة للمكتبـة العربية، بإذن الله تعالى.... **والله الولي وهو القادر.**

المؤلفة

الفصل الأول

المحددات العامة للسياسة الأمريكية تجاه الصومال (١٩٦٠م - ١٩٨٨م) (الإطار النظري)

•••

تمثل السياسة الخارجية لدولة ما رعاية لمصالحها خارج حدود الدولة؛ ولذلك فهي عبارة عن صياغة المصالح في كُلٍّ متناسق، انطلاقاً من الأهداف الأيديولوجية والنظرة الاستراتيجية. كما تلعب التفاعلات الدولية دوراً بارزاً في صياغة السياسات الخارجية للدول.

وفي هذا الفصل نحاول عرض خطوط إرشادية عريضة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصومال في فترة ما بين (١٩٦٠م - ١٩٨٨م)، وذلك من خلال إلقاء بعض الضوء على الخارطة الدولية لتلك الحقبة، المواكبة للتنافس الأمريكي السوفييتي على قيادة العالم، أو ما عُرف بالحرب الباردة، ودراسة محتوياتها الأساسية، وكذلك من خلال تناول البعد الجيوبوليتيكي - الاستراتيجي، الذي ترك أثراً كبيراً في رسم السياسة الخارجة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة.

المبحث الأول

منافسة الاتحاد السوفييتي

تمثل منافسة الاتحاد السوفييتي أحد النتائج التي فرضتها الأوضاع الدولية إثر بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوتين عالميتين، وصراعهما على قيادة العالم، ذلك الصراع الذي استمر في صعود وهبوط، وتراوح ما بين مد وجزر، حتى انهيار وسقوط الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وهو الصراع الذي عُرف باسم: الحرب الباردة.

ويُلخص المحللون السياسيون معنى مصطلح الحرب الباردة - باعتباره مصطلحاً سياسيًّا حديثاً، ارتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور العلاقات الدولية - بحالة العداء والتنافس والتوتر بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، وذلك بإثارة المصالح المتناقضة، بحيث لا يصل ذلك التوتر في العلاقات لدرجة الحرب الساخنة؛ ولذا يمكن وصفها بأنها تصادمات بين فلسفتين ونظامين، فقد كانت حرباً أيديولوجية في ظل تحضيرات عسكرية، وتهديدات باستعمال القوة العسكرية(١).

وقد استخدم هذا المفهوم - الحرب الباردة - للمرة الأولى من قبل الأمير (خوان مانوئيل الإسباني - Juan Manuel) في القرن الرابع عشر الميلادي، ثم من قبل الاقتصادي الأمريكي: برنارد باروش - Bernard Baruch في مطلع عام ١٩٤٧م، وأصبح تعبيراً شائعاً مع الصحافي والترليبمان - Walter Lippman(٢)، وصار وصفاً يفهم منه حالة التوتر بين الدول الغربية والكتلة الشرقية، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م.

---

(١) محمد موسى: أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ط١، ج٢، (بيروت: دار البيارق، ١٩٩٣م)، ص٣.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ط٣، ج١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧م)، ص١٨٥، ص١٨٦.

توازن القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية:

أدَّت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م - ١٩٤٥م) إلى تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق. فتمخضت هذه الحرب عن بروز نفوذ دولتين، هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأفول (غروب) نجم دولتين هما: فرنسا وإنجلترا، بالإضافة إلى الدمار الشامل الذي لحق بالقارة الأوروبية.

وفي الشرق الأقصى، أدَّت الحرب إلى تدمير اليابان بعد ضرب هيروشيما ونيجازاكي بالقنابل الذرية الأمريكية، واستسلام الجيش الياباني في مختلف مواقعه، وقد دفع تحرير الصين من الاحتلال الياباني، وما تلا ذلك، إلى وضع الثورة الشيوعية الصينية على طريق النجاح. أما إفريقيا وآسيا فقد نالت أعداد كبيرة من الأقاليم المستعمرة استقلالها، وأصبحت أعضاء جدد في الأسرة الدولية المعاصرة، وباختصار، فإن الحرب العالمية الثانية قد هدمت النظام الدولي الذي قامت الحرب أساسا من أجل الحفاظ عليه.

وقد مثلت الأمم المتحدة بميثاقها وهيئاتها النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وأدوات تنفيذه، والذي كان - أي النظام العالمي - ثمرة مزاوجة بين الدول الكبرى وقواها ومواقعها من الموقف الدولي.

وقد كرّس ميثاق الأمم المتحدة أعراف الدول الغربية الرأسمالية وقيمها ووجهة نظرها إلى الحياة، وجعل منها شرعة ملزمة دوليًا لجميع الدول؛ لذلك امتنع الزعيم السوفييتي: (جوزيف ستالين) عن المشاركة في المؤسسات الاقتصادية والمالية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بدعوى أنها تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول، لإبعاد دول شرقي أوروبا عن تدخلات الدول الغربية، مما أبقى المؤسسات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة حكراً على الدول غير الشيوعية[1]، ولم يقض اجتماع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في خندق واحد إبّان الحرب على الشكوك المتبادلة بينهما، ذلك الاجتماع الذي لم يكن لشيء سوى الدفاع عن مصير مشترك، كما أن اتفاقيات نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تحمل في طياتها بذور الخلاف بينهما.

---

(١) محمد موسى: مرجع سابق، ج١، ص١١٩.

وقد مهدت المستجدات الدولية - وخاصة في القارة الأوروبية - لظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوتين متميزتين عالميًّا؛ حيث أصيب وأعيق المركز الدولي للقوى الأوروبية الاستعمارية - وتحديداً فرنسا وبريطانيا - في مقتل، وخرجتا من الحرب العالمية الثانية ضعيفتين عسكريًّا واقتصاديًّا، رغم انتصار الحلفاء على دول المحور، وبدأت سيطرتهما على مستعمراتهما تتزعزع ثم تنهار، مما أفسح المجال أمام سباق القوى الفتية الصاعدة التي شغلت مكانهما.

ورغم كونهما قوتين صاعدتين متنافستين، فقد كان ثمت فارق بينهما يحسب لصالح الولايات المتحدة، ويرجع لكونها تشكل مجتمعاً استهلاكيًّا، لم يتعرض لمشكلات الحروب، علي حين يشكل الاتحاد السوفييتي مجتمعاً اشتراكيًّا، تعرض لدمار شامل في جميع مناطقه تقريباً، فالاحتلال النازي لمناطق واسعة من الاتحاد السوفييتي قد تسبب في تدمير معظم المعامل والمصانع فيه، وبخاصة الصناعات الثقيلة، كما خسر الاتحاد السوفييتي في الحرب حوالي عشرين مليون قتيل.

وتشير التقارير الرسمية أن الدخل القومي للاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٩م، كان أقل بأربع مرات من دخل الولايات المتحدة بالنسبة لمجموع السكان، الذين يزيدون قليلاً عن هذه الأخيرة، أي (٦٥ مليار) في العام مقابل (٢٥٠ مليار) في العام، وكانت أمريكا تنتج سنويا (٧٨ مليون طن) من الصلب، و(٢٧٦ مليون طن من النفط)، و(٤١٠ مليار كيلواط / ساعة) من الكهرباء، على حين كان إنتاج الاتحاد السوفييتي (٢١ مليون طن) من الصلب، و(٣٣ مليون طن) من النفط، (٧٢ كيلواط / ساعة) من الكهرباء، كما كان الفرق كبيراً في مجالات أخرى، فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تنتج (٦ ملايين) سيارة سنويًّا - كما حدث في عام ١٩٥٠ - علي حين كان عدد مالكي السيارات الخاصة في الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة نادراً[1].

وقد أصبحت بُلدان أوروبا الشرقية جُزءاً استراتيجيًّا وأيديولوجيًّا من الاتحاد السوفييتي، إذ إن مطامح «ستالين» بعد الحرب العالمية الثانية تركزت على المحافظة

---

(١) جان ألنشتاين: الصراع على العالم ١٩٥٠م - ١٩٨٨م، ترجمة موسى الزعبي، ط١ (سوريا: الشاذلي للنشر والتوزيع، ١٩٩١م) ص٩٣.

على علاقات متينة مع البلدان التي حررها الجيش الأحمر من الاحتلال النازي، والمساهمة في إقامة حكومات شيوعية، بمعاونة الأحزاب الشيوعية المحلية، ثم المحافظة على المكاسب التي تحققت نتيجة للحرب.

ومارس «ستالين» سياسة الانغلاق على الذات التي امتدت من الاتحاد السوفيتي إلى بُلدان أوروبا الشرقية بعد الحرب، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء البريطاني «ونستون تشرشل» يطلق على سياسة «ستالين» هذه اسم "الستار الحديدي" وهو التعبير الذي شاع عالمياً بعد ذلك(1).

وفي (٢٤ شباط/ فبراير سنة ١٩٤٧م) بعث وزير خارجية بريطانيا العمالي: «أرنست بيفن» برسالة إلى الرئيس الأمريكي «هاري ترومان»، يخبره فيها أن بريطانيا لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها التاريخية في جنوب أوروبا، ويخبره أيضاً بإنهاء معونتها ودعمها لليونان وتركيا، وأنها تكل تلك المسؤولية إلى حليفتها الولايات المتحدة. ورداً على هذه الرسالة، أعلن «ترومان» في رسالة للكونجرس في (١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧م) أن الولايات المتحدة قبلت المسؤولية، وأنها تعتبر أمن أمريكا من أمن واستقلال الدول الحرة - وهذا هو التعبير الذي أطلقته الولايات المتحدة على المعسكر الغربي في مواجهة الكتلة الشيوعية - ووافق الكونجرس على تقديم المساعدات الاقتصادية لكل من: اليونان وتركيا، وكانت هذه هي بداية ظهور ما صار يعرف (بمبدأ ترومان)، وأدخل في قاموس العلاقات الدولية مصطلح جديد هو: الحرب البادرة(2).

لم يقبل «ستالين» بمحاولات الأمريكيين عرقلة استفادة السوفييت من التفوق الذي حصلوا عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك في السنوات التي أعقبتها، ولم يرض أن تستغل الولايات المتحدة وضعها الاقتصادي المتميز عالميًا على حساب الاتحاد السوفييتي الذي خسر حوالي (٢٠ مليون) قتيل في الحرب العالمية الثانية من أجل السيطرة على العالم.

---

(1) علاء طاهر: النظام العالمي القديم: المفهوم والنماذج الماضية، العالم الإسلامي والنظام الدولي، ط١ (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢م)، ص٨٨.

(2) محمد موسى: مرجع سابق، ج٢، ص٢٠، ص٢١.

إن عالمية مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي جعلت تنافسهما على المركز الدولي ماثلاً في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية، بل إن الصراع على المركز الدولي كان العنصر الأساسي الذي خرجت من عباءته جميع أشكال الصراع الأخرى بين القوتين العظميين.

أهم مظاهر الصراع بين القوتين العظميين:

بما أن الحرب الباردة كانت تعني مظهراً جديداً من مظاهر الصراع الدولي الذي لم يصل إلى مستوى الحرب الساخنة والمواجهة العسكرية بين طرفي الصراع، والذي كان صراعاً على قيادة العالم والتحكم في زمام النظام الدولي الذي كان قائماً حينها، فطبيعي أن يتخذ هذا الصراع أشكالاً ومظاهر متنوعة. وفيما يلي نعرض بإيجاز ثلاثة من أهم وأبرز مظاهر ذلك الصراع.

أولاً: الصراع الأيديولوجي والفلسفي:

تعتبر الأيديولوجيات أو المعتقدات المذهبية للدول من بين القوى الرئيسة التي تؤثر في أوضاع المجتمع االدولي وعلاقاته. وقد ظهر عدد من الدول في العصر الحديث في المجتمع الدولي والتي تدين بأيديولوجيات تختلف عناصرها، وتتنوع مضامينها إلى حد التناقض الجذري في كثير من الأحيان، وتميزت تلك الأيديولوجيات بتأثيراتها المباشرة على السياسات الخارجية لكثير من الدول، مما هزّ أسس النظام الدولي وفجر مصادر الصراع الدولي، ومن أشهر تلك الأيديولوجيات التي ظهرت في القرن العشرين: النازية، والفاشية، والشيوعية، والرأسمالية.

ويرى بعض المحللين السياسيين أنه مما رفع من أهمية العامل المذهبي (الأيديولوجي) في العلاقات الدولية تزايد أهمية الدور الذي يقوم به الرأي العام في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، مما ترتب عليه أنه لم يعد من الممكن النظر إلى السياسة الخارجية على أنها تشكل قطاعاً منعزلاً عن المناخ الفكري والمذهبي العام الذي يسود الدولة.

وقد اكتسبت الأيديولوجيتان اللتان تبنتهما كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مضامين وتفسيرات مختلفة، بحسب النظر إليها من وجهة نظر الذين يدافعون عنها أو الذين يناصبونها العداء.

فالشيوعيون ينظرون إلى الأيديولوجية الشيوعية على أنها معادية للإمبريالية والحروب، وينظرون إلى الأيديولوجية الرأسمالية على أنها أيديولوجية استعمارية تتغذى على الحروب والصراعات الدولية، بينما ينظر الرأسماليون إلى الأيديولوجية الرأسمالية على أنها ترتفع فوق دعامات الديمقراطية والحرية الفردية وتشجيع التعاون الدولي، وفي نفس الوقت ينظرون إلى الشيوعية على أنها أيديولوجية عدوانية غير ديمقراطية ولا تنمو إلا في مناخ من العنف وعدم الاستقرار(١).

وفي ظل هاتين النظرتين سعت كلتا القوتين العظميين إلى توظيف الأيديولوجيات لضرب الطرف الآخر، فكان ذلك أداة فعالة من أدوات الصراع الاستراتيجي بينهما، ولا نبالغ لو قلنا أنه كان الأداة الأبرز في ذلك الصراع. وهذا لا يعني بالضرورة أن كلتا القوتين كانتا ثابتتين على الأسس العقائدية التي قامت عليها كل واحدة منهما، لأننا نجد أن الدول العظمى استخدمت الأدوات الفلسفية والعقائدية (الأيديولوجية) في الأحوال التي لم يكن بالإمكان إيجاد أداة أفضل منها لخدمة المصالح الإستراتيجية، فالأيديولوجية والمبدأ من أجل خدمة الدولة وتدعيم المركز العالمي والمصالح الاستراتيجية وليس العكس.

وقد استخدمت الأيديولوجية - سواء من قبل الأمريكان أو من قبل السوفييت - أيضا في حقبة الحرب الباردة كأداة فعالة للتأثير النفسي والدعائي على الطرف الآخر بغرض التشويش عليه، وضرب أسسه الأيديولوجية المخالفة، وبالتالي، ضرب أحد عناصر قوته دون اللجوء إلى الاحتكاك المباشر معه. واستخدمت كذلك كعنصر مهم لتبرير انتهاج سياسات متطرفة في حالات كثيرة.

ويظهر ذلك جليًا في السياسات التي طبقت في الاتحاد السوفييتي وفي دول أوروبا الشرقية والتي اتسمت بالوحشية والطغيان من نواح عديدة، وخاصة في فترة حكم الزعيم السوفييتي «جوزيف ستالين»، وكانت تلك السياسات جميعها مرتدية العباءة الأيديولوجية.

---

(١) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية. (دراسة في الأصول والنظريات)، ط٥، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١)، ص٦٨، ص٦٩.

وفي الإطار نفسه، نشطت الحملات الدعائية والإعلامية، واكتسبت أبعاداً جديدة لم تعرف من قبل، وتنوعت أساليبها وتطورت بدرجة مذهلة، فعلى سبيل المثال، استغل الغرب لصالحه الثغرات التي ظهرت في كيان الاتحاد السوفييتي في هجمته الدعائية ضده، ووصفه بأنه بؤرة الشر في العالم الحديث والمعين الذي لا ينضب لمؤامرة عالمية واسعة النطاق، وفي المقابل، سعى الغرب إلى ترويج فكرة أن كل ما يفعله مبعثه غرض نبيل، بينما كل ما يفعله الروس ما هو إلا خطة دنيئة للسيطرة على العالم(1).

وقد كانت الحملات الدعائية التي استخدمت لتبرير وترويج الفلسفات والأيديولوجيات المتناقضة إحدى واجهات الحرب الباردة، ومحوراً خطيراً من محاور الاحتكاك والمجابهة بين الكتلتين الغربية والشرقية.

ثانياً: ظاهرة إقامة الأحلاف والتكتلات

مع بروز الولايات المتحدة وإلى جانبها الاتحاد السوفييتي كقوتين عالميتين، انشطر وانقسم المجتمع الدولي إلى كتلتين بزعامتيهما، وأخذت كل كتلة منهما تسعى لتجميع القوى والحلفاء من أجل تقوية معسكرها ضد المعسكر الآخر؛ واتجهت مسيرة تجميع القوى إلى كل زاوية من زوايا المعمورة لتجعل العالم مسرحاً دوليًا واحداً، وانطلقت تلك المسيرة من أوروبا، مسرح الحرب الباردة الأول؛ وقد حرصت كلتا القوتين إبان صراعهما الشديد على قيادة العالم حول موازنة أحلاف وتكتلات غريمتها بأحلاف وتكتلات مناهضة.

وما إن أعلنت الولايات المتحدة الحرب الباردة على الاتحاد السوفييتي بإعلانها مبدأ ترومان(*)، حتى قام الاتحاد السوفييتي بإنشاء «الكومنفورم Cominform»،

---

(1) وليام فولبرايت وسميث تيلمان: ثمن الإمبراطورية، غطرسة القوة، ترجمة سلوى حبيب وآخرين، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، بدون تاريخ...)، ص٢٢٢.

(*) مبدأ ترومان يمثل استراتيجية تقتضي الدفاع عن المصالح الغربية ضد محاولات التسلل الشيوعي، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية للأنظمة الرأسمالية والموالية للسياسة الأمريكية. واقترن مبدأ ترومان بسياسة الاحتواء الشهيرة في الفكر السياسي الأمريكي والتي تعتبر تجربة هامة في ذلك الفكر. وترتكز على ضرب حصار طويل الأمد على الاتحاد السوفييتي،=

وهو المركز العالمي للإعلام الشيوعي في (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧م)، كقيادة عامة للأحزاب الشيوعية العالمية، وتألفت عضويته من زعماء الأحزاب الشيوعية في: الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا وفرنسا وإيطاليا(١).

ولما أعلنت الولايات المتحدة عن خطة «مارشال» في (حزيران/ يونيو ١٩٤٧م)، والتي وضعت بموجبها برنامج مساعدات اقتصادية ضخمة، تتناسب وحاجات الدول الأوروبية التي تضررت من الحرب العالمية الثانية، رد الاتحاد السوفييتي بتوقيع اتفاق «الكوميكون Comecon» في (٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩م) في موسكو، واقتصرت «عضوية» الكوميكون - ويعني مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة - على عدد من البلدان الشيوعية في أوروبا الشرقية(٢)، ويهيئ مثل هذا الاتفاق الاقتصادي لقوة صناعية عالمية كالاتحاد السوفييتي أن تكون الدول الموقعة سوقاً لصناعاته ومصدراً للمواد الخام، مما يزيد من ارتباط تلك الدول بالاتحاد السوفييتي.

وفي (حزيران/ يونيو ١٩٤٨م) وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على توصية قدمها السيناتور الأمريكي: «فاند بنرج»، والتي عرفت باسمه وتدعو إلى الانضمام إلى حلف «بروكسيل» أو ما سمي باتحاد غربي أوروبا، وضم الحلف دول: بريطانيا، فرنسا، ودول البنيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) وذلك على أساس ضرورة إشراك الولايات المتحدة في مثل هذه الترتيبات الإقليمية وغيرها من تدابير الأمن الجماعي(٣)، وصار الحلف يعرف فيما بعد بحلف شمال الأطلسي.

وعندما كسر الاتحاد السوفييتي الاحتكار الذرّي، اهتزت قوة الرّادع الذري الأمريكي، التي كانت تقوم عليه إستراتيجية حلف شمال الأطلسي، فظهرت الحاجة لمزيد من القوات البرية، وكانت ألمانيا أفضل من يقدم تلك القوات، ورغم

= من خلال تقديم المساعدات المشار إليها أعلاه والتهديد باستعمال السلاح النووي - والذي لم يتجاوز الحيز النظري آنذاك - بالإضافة إلى تطويق الاتحاد السوفييتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد العسكرية في مختلف أنحاء العالم.

(١) محمد موسى: مرجع سابق، ج ٢، ص٤٤، ص٢٨.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٦. ص٢٦٧.

(٣) إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص٥٧٦.

عدم ترحيب بعض حلفاء الولايات المتحدة - وتحديداً فرنسا - إلا أن أمريكا نجحت في الضغط على حلفائها والتوصل إلى اتفاق حول إنهاء احتلال ألمانيا وإعادة تسليحها في حدود معينة، ومشاركتها في الحلف الأطلسي بعد انضمامها إلى معاهدة بروكسيل. ثم تحول حلف شمال الأطلسي إلى منظمة دولية إقليمية دائمة مقرها باريس، وانضمت إليه لاحقاً - إلى جانب ألمانيا الغربية - كل من: تركيا واليونان[1].

ورغم أن فرنسا انسحبت من الحلف في الستينيات إبان حكم الجنرال «شارل ديغول» والذي كان يعارض توسع النفوذ الأمريكي في السياسة الأوروبية، وذلك بعد أن طورت فرنسا قوتها الذرية الضاربة الخاصة، إلا أن الموقف الفرنسي تغير تدريجيًا بعد رحيل «ديغول» وعادت فرنسا إلى حظيرة الحلف.

ونجم عن قيام حلف شمال الأطلسي زيادة التوتر في أوروبا بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، كما أدى إلى انتشار ظاهرة الأحلاف العسكرية. فالاتحاد السوفييتي رد على إعادة تسليح ألمانيا وضمها لحلف شمال الأطلسي بتوقيع ميثاق حلف «وارسو»، وهو معاهدة جماعية للضمان الجماعي العسكري بين دول أوروبا الشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي، والتي أبرمت في (١٤ آيار/ مايو ١٩٥٥م) بمدينة «وارسو»، عاصمة بولندا، وكانت الدول الموقعة عليه هي: الاتحاد السوفييتي وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، ويوغسلافيا، وقد انسحبت الأخيرتان من الحلف، (الأولى منذ أيام ستالين، والثانية عام ١٩٦٨م، بسبب خلافات مع الاتحاد السوفييتي)، أما ألمانيا الشرقية، فانضمت إلى حلف «وارسو» في مطلع عام ١٩٥٦م[2].

ومع انتقال تأثيرات الحرب الباردة وتداعياتها إلى خارج حدود أوروبا، بعد أن أصبح العالم كله مسرحاً لتنافس القطبين، فإن استقطاب الحلفاء لم يعد مقتصرا على الساحة الأوروبية فحسب، بل وصل إلى مناطق آسيوية وإفريقية أيضاً،

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٦، ص٣٥٧.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٦، ص ٢٤٨.

وبصورة خاصة تلك التي تتمتع بمواقع حيوية واستراتيجية بالنسبة لمصالح القطبين، أو تلك الزاخرة بالموارد الأولية والخامات الضرورية لصناعات الدول الكبرى.

وأعطت التطورات التي حدثت في الشرق الأقصى منذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين بقيادة "ماوتسي تونغ" في (الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩م)، وتوقيعه حلفاً مع «ستالين» عقب زيارته لموسكو مطلع ١٩٥٠م، مما أنذر بوحدة الشيوعية العالمية - وإن كان الانشقاق (الصيني / السوفييتي) لاحقاً قد بدد جزءاً كبيراً من مخاوف الغرب بهذا الشأن - وما تلا ذلك من اندلاع الحرب الكورية، أعطت جميع تلك التطورات الولايات المتحدة فرصة لتمد الحرب الباردة إلى الشرق، فوقعت في العامين (١٩٥١م، ١٩٥٢م) معاهدات دفاع ثنائية مع كل من: اليابان والفلبين وأستراليا ونيوزيلندا. وفي عام ١٩٥٣م وقعت معاهدات دفاع ثنائية مع كوريا الجنوبية وتايوان. وإلى جانب الأحلاف الثنائية، أقامت أمريكا أحلافاً جماعية، فوقعت في (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤م) في مانيلا حلف "السيتو SEATO"، أو حلف جنوب شرق آسيا، مع كل من: نيوزيلندا، وباكستان، والفلبين، وتايلاند (سيام)، وأستراليا، وفرنسا، وبريطانيا(١).

ومن الملاحظ أن الحلف ضم دولاً لا تدخل ضمن منطقة الحلف الجغرافية مثل: فرنسا، وبريطانيا، ونيوزيلندا، لكن الدافع السياسي كان يمثل العامل المتقدم على الجغرافية الطبيعية. فمثلاً فرنسا كان لها وجود مباشر في فيتنام، وقد بدأ وجودها في هذه المنطقة يتعرض للخطر بعد بروز الصين كقوة مؤثرة في شرق آسيا، حيث تدخلت في الهند الصينية بشكل أثر على أوضاعها السياسية، مما جعل فرنسا تواجه أزمة حقيقية في المحافظة على نفوذها في فيتنام. وبريطانيا هي الأخرى لها مصالحها السياسية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا، وقد بدأت تتخوف على نفوذها في هونغ كونغ من الخطر الشيوعي القادم من الصين، بينما كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا الحلف إلى تحقيق أهداف استراتيجيتها في مواجهة النفوذ الشيوعي ومنع اتساع رقعته(٢).

---

(١) محمد موسى: مرجع سابق، ج٢، ص٤٥.

(٢) ياسر قطيشات: انظر شبكة المعلومات الدولية: www.mostakbaliat.com.

ولكن يعاب على الحلف أن تعامله - ككيان سياسي عسكري - مع أعضائه لم يكن تعاملاً سليماً وعادلا، فعندما دخلت باكستان الحرب مع الهند عام ١٩٧١م لم يقدم الأعضاء في الحلف أية مساعدة ملحوظة لها، خلافاً للتعهدات المتفق عليها في معاهدة الحلف، مما حمل باكستان على الانسحاب من الحلف عام ١٩٧٢م، على حين وقفت الصين من هذه الحرب موقفاً - وصفه المراقبون - آنذاك بأنه كان إيجابيًا. ورغم أن الولايات المتحدة فسرت هذا الموقف بعدم رغبتها في توجيه قوة الحلف العسكرية لغير المعسكر الشيوعي، لكن بعض المحللين رأى في ذلك عدم رغبتها في دعم دولة إسلامية مثل باكستان على حساب دولة أخرى، حتى لا يتسبب ذلك في إرباك الموازنات الإقليمية الحساسة.

وفي السياق ذاته يدخل «حلف بغداد»، والذي تبلور عن فكرة الحزام الشمالي التي دعت إليها حكومة الرئيس الأمريكي (دوايت آيزنهاور) الجمهورية في عام ١٩٥٣م. وتضمنت الفكرة تأسيس حلف تكون نواته الأولى الدول الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفييتي، وبالأخص: تركيا، باكستان، وإيران والعراق؛ ورغم أن الولايات المتحدة كانت القوة الرئيسة المحركة لهذا الحلف والبادئة بفكرته والمحددة لإطاره العام، إلا أنها مع ذلك آثرت ألا تنضم لعضويته بصفة كاملة وفوضت مهمة قيادة الحلف الرسمية إلى بريطانيا، في حين ظل التخطيط لإستراتيجية الحلف الدفاعية والسلطة الحقيقية لاتخاذ القرارات الهامة فيه في يد الولايات المتحدة.

وقد عارضت مصر وسوريا بشدة هذا الحلف، وأفلحت الحملة المكثفة التي قادتها مصر على وجه الخصوص ضد حلف بغداد في عزل العراق - الذي كان آنذاك في يد حكومة «نوري السعيد» - عن بقية الدول العربية الأخرى التي أبت جميعها الانضمام إلى حلف بغداد رغم كافة الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، وقد تبع ذلك نقل حلف بغداد إلى أنقرة في أعقاب قيام ثورة العراق وانسحابه من عضوية الحلف في عام ١٩٥٨م، وتبع ذلك أيضاً تغيير اسم الحلف إلى: منظمة المعاهدة المركزية Central Treaty [Organization (CENTO)].

ومن الملاحظ أن الغرب سعى بقيادة الولايات المتحدة لإيجاد نظام دفاعي متكامل ضد الاتحاد السوفييتي، وحاول أن يدمج وينسق بين جملة الارتباطات

والمحالفات الثنائية المعقودة بين الدول الغربية ودول العالم الأخرى، وحتى تلك المعقودة في داخل المعسكر الغربي نفسه. وانتهج الغرب استراتيجية عامة تقوم على محاصرة الكتلة الشيوعية بالأحلاف والقواعد العسكرية في كل قارات العالم، فتناثرت القواعد العسكرية الغربية، والأمريكية تحديداً، في مناطق كثيرة من العالم، وهي الظاهرة التي أطلق عليها: جنون الأحلاف العسكرية Pact mania[1].

أما الاتحاد السوفييتي فلم يَدخر هو الآخر جهداً في هذا المجال، حيث وفرت له الأحلاف والقواعد العسكرية مقدرة على السيطرة على دول عديدة في العديد من مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، تمكن السوفييت بفضل حلف وارسو من التدخل المباشر في شؤون دول شرقي أوروبا، وصار الحلف أشبه ما يكون بأداة استخدمها السوفييت في التصديق الرسمي على مبادراته في السياسة الخارجية.

إن ظاهرة الأحلاف العسكرية والتكتلات السياسية أو الاقتصادية ظاهرة قديمة في التاريخ البشري، سواء أكانت ثنائية أم جماعية أم مرتبطة بفترة زمنية معينة، ولكنها ازدادت حدة وخطورة في ظل التنافس الشديد الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وذلك لعوامل عديدة، منها: التناقض الأيديولوجي العميق بين الكتلتين المتنافستين على قيادة العالم، والتطور الرهيب الذي حدث في صناعة أسلحة الدمار الشامل. وقد أشاعت هذه الظاهرة جوًّا من عدم الاستقرار في كل أنحاء العالم، وصارت مبرراً جديداً تتشدق به الدول الكبرى لتصنيع وامتلاك أسلحة فتاكة تشكل تهديداً مستمرًّا للبشرية.

كما استخدمت الدول الكبرى الأحلاف والقواعد العسكرية للسيطرة على الدول الصغرى، سواء في وقت السّلم أو وقت الحرب، حيث تصُور الدول الكبرى للدول الصغيرة أنها مهددة بخطر ما - قد يكون خطراً وهميًّا وقد يكون خطراً حقيقيًّا - وتبرم معها إثر ذلك معاهدات، تتضمن عادة إنشاء تحالف عسكري، ونظام للدفاع المشترك، والاحتفاظ بقواعد عسكرية، وحرية استعمال

(١) إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص٧٨.

الموانئ والمطارات والمواقع الإستراتيجية، كما تتضمن المعاهدات تنظيم قيادة مشتركة للقوات العسكرية التابعة للدول المتحالفة[1].

ثالثاً: الصراع حول العالم الثالث

استخدم تعبير العالم الثالث للدلالة على الدول الآسيوية والإفريقية. وكان أول من استخدم الفرنسي: «الفريد سوفيه» عام ١٩٥٦م، وذلك للتمييز بينه، وبين ما أطلق عليه العالم الأول: الغرب الرأسمالي، والعالم الثاني: الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية؛ وهناك تعبيرات عديدة استخدمت للدلالة على هذه المجموعة من الدول - بالإضافة إلى تعبير العالم الثالث - منها: الدول الجديدة، أو الدول الحديثة الاستقلال، أو الدول النامية، أو الدول المتخلفة[2].

فماذا كان موقع العالم الثالث من النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وصراع القطبية الثنائية الدولية، الذي انبثق عنه؟

يحدد بعض المحللين السياسيين النظام العالمي - أي نظام عالمي كان يعني في المستوى التاريخي الذي شغله زمنيا - بطبيعة العلاقة بين القوى الكبرى التي تتحكم في حالة التوازن الدولي، في مختلف مناطق العالم، سواء أكانت هذه العلاقة علاقة اتفاق، أو علاقة خلاف، أو صراع، أو تنافس، أو علاقة توازن القوى الكبرى، أي هو نتاج للقرارات التي تتخذها هذه القوى لتأمين مصالحها وسيادتها في العالم، أما الدول الصغيرة فهي موضوع النظام الدولي، وهدف بالنسبة للدول الكبرى، التي تسعى لاحتوائها واستقطابها[3].

وإسقاطاً على التحليل السابق، فإن واقع الحال في الساحة الدولية، في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية، شهد نظاماً عالمياً جديدا مغايراً لسابقه في جوانب عدة، قائماً على أساس توازن قوي جديد هو: الثنائية القطبية، التي مثلها صراع وتنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، إذ كان من البديهي أن ينزلقا إلى حلبة التنافس، مع صعودهما كقوتين مسيطرتين في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

---

(١) مجلة السياسة الدولية، العدد ، الصادر في: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥م. ص٨٥.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٣، ص٨٠٠، ص٨٠١.

(٣) علاء طاهر: مرجع سابق، ص٨٣.

وقد مثلت القارة الأوروبية نقطة البداية في صراعهما وتنافسهما، وهذا أمر بديهي أيضاً، باعتبار أنها المسرح التقليدي للسياسة الدولية منذ القرن التاسع عشر، ذلك المسرح الذي شهد أخطر الحروب العالمية وأكثرها دموية ومأساوية في التاريخ البشري، في سبيل السيطرة على العالم.

وقد اتبع الأمريكان والسوفييت في الستينيات سياسة الوفاق، والتي خففت من حدة الحرب الباردة، بعد أن اتفقا على تحييد أوروبا وتجنيبها ويلات الدمار.

وقد أطلقت لفظة الوفاق على العلاقة بين الدولتين الكبيرتين بعد لقاء الزعيمين «كيندي وخروشوف» في فيينا، في (حزيران/ يونيو سنة ١٩٦١م)، وكان الحافز الأول الرئيسى لعقد اتفاق الوفاق بينهما، هو الرغبة الملحة لكليهما في إيجاد صيغة من التفاهم تؤطر العلاقات المتوترة بينهما، من أجل تثبيت مركزيهما الدوليين ودعم مصالحهما العالمية، ولم يعن الوفاق إلغاء التناقضات بين القوتين الدوليتين، أو تخلي إحداهما عن هدفها في السيطرة على العالم.

وهنا تحولت أنظار الأمريكان والسوفييت إلى دول العالم الثالث، التي عانت ردحاً ووقتاً طويلاً من الزمن من الاستعمار الأوروبي، وكانت شعوبها الثائرة تطمح في أن يجلب لها استقلالها الاستقرار والسلام، كي تتفرغ لبناء أوطانها المنهكة والمدمرة، لكنها اصطدمت بالواقع الدولي الذي لم يأبه كثيراً بتطلعاتها تلك.

وقد عرفت آسيا وإفريقيا ما سمي بالحروب الإقليمية، وحروب حركات التحرر، التي عكست اشتداد التنافس بين موسكو وواشنطن لوراثة مواقع نفوذ فرنسا وبريطانيا وغيرهما من القوى الاستعمارية الأوروبية، ونتيجة تسابق الدولتين على مد نفوذهما، شهد العالم الثالث تغييرات دراماتيكية في بنيته السياسية والسكانية والجغرافية، وانقسمت الدول إلى معسكرات، وتشتتت الحكومات وتوزعت علاقاتها بين واشنطن ومسكو (العاصمتين والقوتين). وشرعت الثنائية القطبية تلعب دورها في تقرير مصير الدول والشعوب غير الأوروبية[١].

---

(١) وليد نويهض: العالم الثالث ومقاومة الاستبداد الدولي، العالم الإسلامي والنظام الدولي. ط١، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢م)، ص٧١.

وفي المقابل، تنامى الدور الـذي لعبته بلدان العـالم الثالث، كحـقل تجارب استراتيجي لكلتا القوتين الدوليتين. فالسوفييت خلقوا قاعدة في أمريكا اللاتينية من خلال كوبا، ودعموا الحـركات اليسارية في أمريكا اللاتينية وإفريقيـا وغيرها، كما خلقوا قواعـد أخرى، أو مناطق نفوذ في الوطن العربي من خلال مصـر في عهد «جمـال عبد الناصر»، ومـن خلال بلدان عربية أخـرى؛ حيث كان المد اليـساري يتنامى، خاصة في الستينيات من القرن الماضي.

وتعتبر نهـاية الخمسينيات وحتى بداية السبعـينيات سنوات المد الاشتراكي في العالـم الثالث، حيـث شهدت تلك الأعـوام: الثورة الكـوبية، والثورة الجـزائرية والاستقلال، وتصاعد حركات الاسـتقلال في إفريقيا السوداء، وسلسلة الانقلابات العسكرية في: ليبيا، والعراق، وسوريا، والصومال، وإثيوبيا... إلخ[1].

وأدى قيام الكـتلة الشيوعيـة بمد يد المعونة إلى الثورات التحـريرية، والعمل لدعم تلك الحركات معنويًا وسياسيًا وحتى عسكريًا في بعض الأحيان، أدى ذلك إلى تحرج موقف الولايات المتحـدة، باعتبارها زعيمة الكتلة الرأسمـالية، فقد كان عليها أن توائم بين ارتباطاتها السياسية والعسكرية مع الدول الاستعمارية ومصالحها الاقتصادية والاسـتراتيجية في آسيـا وإفريقيا، وبين خوفهـا من ارتماء شعوب تلك الدول في أحضان الكتلة الشيوعية.

وقد مثلت المعونات الاقتصادية التي تـقدمها الدول الكبرى إلى الدول النامية أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول، ووسيلة فعالة لخلق مناطق نفوذ لها في شتى أنحاء العالم، لخدمة مصالحها الإستراتيجية أولاً وقبل كل شيء.

ومع اشتـداد المنافسـة بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيـيتي على قـيادة العالم، صـار سباق التـأثير في أوضاع المناطق غـير المنحازة على أشـد ما يكون، وسعت كلتا القوتين لخلق مناخ سياسي ونفسي يكون أكثر تجاوباً وتعاطفاً مع المركز الدولي لكل واحدة منهما، فاستعملت وسيلة المعونات الاقتصادية والعسكرية كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطعـها أو تخفيضها عاملاً من عوامل الإكراه على تغـيير الاتجاهات والنزعات السيـاسية[2] وهذا الربط السياسي

(١) علاء طاهر: مرجع سابق. ص٩٤، ص٩٥.

(٢) إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق. ص٤٨.

والعسكري والاقتصادي للدول النامية بالقوى الكبرى من غير احتلال فعلي ظاهر، هو ما أسماه بعض المحللين بـ: الاستعمار الجديد (New Colonialism).

وعقب الحرب العالمية الثانية استفحلت ظاهرة سباق التسلح Arms Race(*)، وقد انعكست سلباً على أمن واستقرار دول العالم الثالث. فمع انقسام المجتمع الدولي إلى عائلتين دوليتين، في ظل توازن جديد للقوى، يتمحور حول قوتين صاعدتين، أصبح سباق التسلح ذا بُعد أشمل، عندما تحول إلى سباق بين كتلتين عالميتين: الدول الاشتراكية، والدول الرأسمالية، وتحولت الكثير من دول العالم الثالث - في ظل دوامة ذلك الصراع - إلى مستودعات ومخازن تمتلئ بشتى الأسلحة الفتاكة والمدمرة التي أبدعت في تصنيعها مصانع سلاح الدول الكبرى، والتي استخدمت بفاعلية في إشعال الحرائق الإقليمية، التي كانت توظف لخدمة المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى.

وقد اشتدت حدة الصراع بين القوتين العظميين في العالم الثالث في المناطق التي تتمتع بأهمية حيوية إستراتيجية أو تلك المناطق الزاخرة بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية، وشهدت المناطق الواقعة على خطوط المواصلات العالمية والمطلة على الممرات المائية الحيوية أسوأ حلقات ذلك الصراع، حيث كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتسابقان لوراثة الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية في تلك المناطق الحيوية من العالم، ليزيد وليوسع كل واحد منهما من قوة نفوذه العالمي وقوة مركزه الدولي.

(*) سباق التسلح: ظاهرة عسكرية سياسية صناعية تجارية، تتمثل في استمرار التنافس بين الأقطار المتنازعة فعلاً أو ضمناً، على تحسين كفاءاتها وأسلحتها القتالية وطاقاتها الإنتاجية، فضلاً عن طاقاتها الهجومية والدفاعية، ويتضح ذلك من خلال تطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعاً، وإنتاجها بكميات كبيرة، وتكديسها، واستبدالها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطور التقني، وبناء قوات مسلحة ضخمة، متأهبة باستمرار لخوض القتال، وبدأ عصر جديد في سباق التسلح بعد صنع الأسلحة النووية، واستخدامها لأول مرة في التاريخ البشري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان، في هيروشيما ونيجازاكي عام ١٩٤٥م، وظهرت مفاهيم جديدة في سباق التسلح، مثل: توازن الرعب Balance of Terror، والرادع النووي Nuclear Deterrent وغيرها.

وقد غلفت كلتا القوتين سباقهما من أجل الهيمنة على العالم بغلاف أيديولوجي براق، فالولايات المتحدة رفعت شعارات: الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأطلقت على نفسها وعلى المعسكر الذي تزعمته: العالم الحر، بينما رفع الاتحاد السوفييتي شعار الاشتراكية ومحاربة الإمبريالية العالمية والاستعمار. وسعى السوفييت في بعض المواقف إلى الالتحام مع دول العالم الثالث في المؤتمرات الإقليمية والدولية؛ مما حقق بعض المكاسب للدبلوماسية السوفييتية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد حققت الولايات المتحدة - من جهة أخرى - مكاسب من خلال عملائها في مختلف أنحاء العالم، وبفضل معوناتها الاقتصادية السخية.

وبالنظر إلى ما سبق يمكننا القول بأن صراع القوتين العظميين على مناطق النفوذ الإستراتيجية في العالم الثالث كان يحوي جانباً إيجابيًا بالنسبة لهذه المنطقة المتنازع عليها، فقد أوجد التنافس بين العملاقين الدوليين، والتوازن الدولي القائم على نظام الثنائية القطبية، وانقسام العالم إلى معسكرين: شرقي وغربي، أوجد كل ذلك مساحة لحرية التحرك - بغض النظر عن حجمها - لدول العالم الثالث في ظل توازن القوى الدولي القائم حينها، والذي حرم كلتا القوتين من الاستئثار التام بقيادة العالم، وكان سعي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - جنبا إلى جنب - إلى استقطاب أصدقاء وحلفاء جدد، قد أدى إلى التسامح - في بعض الأحيان - مع دول العالم الثالث، الأمر الذي حرمت منه بعد انهيار الثنائية القطبية، وتبدل الموقف الدولي.

وصراع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على المركز الدولي وقيادة العالم، حول العالم إلى مناطق مشتعلة، تتأجج فيها الصراعات والحروب. وعملت الدولتان الكبيرتان على تحريض الدول الصغيرة على العدوان المسلح، ومعاونتها ماديًا على ذلك، وإمدادها بالأسلحة، والضرب على وتر الخلافات السياسية، والتناقضات العرقية والطائفية، والنزاعات الحدودية - التي هي في الأصل من تركات الاستعمار الأوروبي - بين الدول الصغيرة، أو حتى في داخلها، لتقوية عملائها وحلفائها على المعسكر المضاد، كل ذلك دون أن يتورط الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في صراع مباشر مع بعضهما البعض، مما أدى إلى أن تدفع دول العالم الثالث قسطاً كبيراً من «الفاتورة» الباهظة للحرب الباردة.

المبحث الثاني

الأهمية الإستراتيجية والجيوبولتيكية للقرن الإفريقي

تشكل المواقع الإستراتيجية والتي تحتل طرق عبور طبيعية؛ مناطق جذب دولية؛ إذ تحتل الدولة التي تتمتع بموقع من هذا النوع، مركزا خاصا في العلاقات الدولية، وعندما تكون هذه الدولة على قدر من القوة، فإن ذلك يساعدها على التحكم في استخدام تلك الطرق، ويسعى الأجانب الذين يستفيدون من عبور تلك الطرق إلى مرضاتها، فتجني من وراء ذلك منافع اقتصادية، مما يساعد في تثبيت مركزها. أما إذا كانت الدولة ضعيفة فإنها تصبح عرضة لأن تتحول ضحية مركزها الجغرافي المفضل[1]. وبناءً على ما سبق، فإن منطقة القرن الإفريقي بميزاتها الجغرافية، تعد من أبرز المناطق الإستراتيجية في القارة الإفريقية، والتي عانت كثيرا من التبعات المتلاحقة بسبب ذلك الموقع، في ظل المشكلات الداخلية لتلك المنطقة، وصراعات القوى الكبرى عليها.

وقد تنوعت الآراء حول تعريف حدود منطقة القرن الإفريقي، فالأنثروبولوجيون يقصدون بالقرن الإفريقي: الأرض التي يسكنها الصوماليون، وإن تعددت أوطانهم في الصومال، أو إثيوبيا، أو كينيا، أو جيبوتي، ووفق هذا المفهوم، فإن القرن الإفريقي يحتل البروز الشرقي للقارة الإفريقية من أقصى شمال شرق إفريقيا، وتبلغ مساحته (٤٥٠ ألف ميل مربع)، ويغطي كل أرض: الصومال، وجيبوتي، وخمس مساحة كل من: إثيوبيا وكينيا.

أما المنظمات: الدولية والإقليمية والسياسية فتقصد بالقرن الإفريقي: الصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة تشكل رقعة إستراتيجية على خريطة القارة الإفريقية[2].

(١) بيير رينوفان وجان دورسل: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: منشورات عويدات، (بيروت: منشورات عويدات، ط٢، ١٩٨٢)، ص ٣٢.

(٢) مجلة السياسة الدولية: العدد ٥٧، الصادر في تموز/يوليو ١٩٧٥، ص٢٤.

ويضاف للقرن الإفريقي لاعتبارات سياسية وإستراتيجية ولتداخل الحدود والأقليات كل من: السودان وكينيا[١].

وقد سمي القرن الإفريقي بهذا الاسم لأنه يشبه قرن وحيد القرن، ويحده من الشمال البحر الأحمر وخليج عدن، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الجنوب كينيا، ومن الغرب والشمال الغربي السودان.

وتعتبر الصومال أحد أهم المكونات الأساسية في منطقة القرن الإفريقي، والتي تمثل بُعداً إستراتيجيًّا هامًّا، وقوة سياسية واقتصادية حيوية، مما جعل المنطقة محط أنظار القوى العظمى، ومرتعاً خصباً للنزاعات الإقليمية والمحلية، التي كانت - وما زالت - جزءاً من مخططات الدول الكبرى لمد نفوذها إلى هذه المنطقة الإستراتيجية والحساسة من القارة السمراء،وتشغل الصومال معظم مناطق القرن الإفريقي الساحلية التي تقع على المحيط الهندي وخليج عدن، وتكمل جيبوتي تلك المنطقة الساحلية حتى خليج عدن. وتطل إريتريا على البحر الأحمر من مدخله الجنوبي، أما إثيوبيا فهي دولة داخلية لا تحظى بسواحل أو منافذ بحرية، وخاصة بعد أن فقدت سيطرتها على إريتريا فى بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وبهذا تقع الصومال بين دائرتي عرض: ٢٠° جنوباً، ١٣° شمالاً؛ وبين خطي طول: ٤١°، ٥١° شرقاً[٢]، ويحدها الصومال شمالاً: جيبوتي وخليج عدن، وشرقاً: المحيط الهندي، وجنوباً: كينيا، وغرباً: إثيوبيا، التي تشاركها أكثر حدودها البرية[٣].

ويمتد الساحل الصومالي لمسافة: (٣٠٢٥كم) على المحيط الهندي وخليج عدن[٤]، وقد كان يعتبر ثاني أطول ساحل في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا، لكنه صار الآن الأطول عقب انفصال ناميبيا عن جنوب إفريقيا.

---

(١) مجلة الحرس الوطني: العدد ٥٢. الصادر في جمادى الثانية ١٩٨٧م، ص٦٥.

(٢) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث. المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٢م)، ص٩٣.

(٣) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٣، ص٦٧٠.

(٤) Somalia, Country Study. The Library of Congress, www.loc.gov

وتبلغ المساحة الإجمالية للصومال (٦٣٧,٦٥٧كم٢)، وتقدر مساحة اليابسة بـ(٦٢٧,٣٣٧كم٢)، ومساحة المياه بـ (١٠,٣٢٠كم٢)[1].

وتحظى الصومال بنهرين دائمي الجريان، يستمدان مياههما من أواسط إثيوبيا هما: «شبيلي وجوبا»، تقدر مساحة حوض نهر شبيلي بنحو (٣٠٠,٠٠٠كم٢)، يقع منها في إثيوبيا نحو (٢١٢,٠٠٠كم٢)، والباقي يدخل ضمن الأراضي الصومالية. ويبلغ طول مجراه نحو (١٥٠٠كم) من منابعه في منطقة (أجيسو - Agisso) الإثيوبية حتى مصبه قرب ساحل المحيط الهندي شمال شرق مدينة (كسمايو) في جنوب الصومال[2] نهر شبيلي ينهي.

أما نهر جوبا فتقدر مساحة حوضه بحوالي (١٨٠,٠٠٠كم٢)، ويقع الجانب الأعظم من حوضه في داخل إثيوبيا، ويبلغ طول مجراه نحو (١٦٠٠كم)، ويصب في المحيط الهندي إلى الشمال الشرقي من مدينة كسمايو بنحو (١٥كم).

ويتكون نهر جوبا - في الأساس - من اتحاد أنهار ثلاثة هي: (جنالي - Ja-nale وداوا - Dawa، وجسترو - Gestro)، حيث تلتقي هذه الروافد جميعاً مكونة المجرى الرئيس لنهر جوبا قرب (دولو) قبل أن يعبر النهر الحدود الصومالية[3].

ويتطرق هذا المبحث لأهم الأبعاد الاستراتيجية والجيوبوليتيكية التي أثرت بصورة كبيرة في رسم السياسة الأمريكية إزاء تلك المنطقة من العالم.

أولاً: البحر الأحمر

إن أبرز ما يضفي على منطقة القرن الإفريقي بعداً إستراتيجيًا هامًا هو الارتباط الوثيق لهذه المنطقة بالبحر الأحمر الذي يزخر بخصائص إستراتيجية تجعل

(١) انظر موقع قناة الجزيرة الفضائية على الشبكة الدولية: www.aljazeera.net/in_depth/countries/viewcoutries.

(٢) السيد السيد حسني: موارد المياه في الصومال، المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٢م)، ص٢١٢.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢٠.

منه ممرًا مائيًا بالغ الأهمية والحساسية بالدرجة الأولى، على الصعيد المحلي والعالمي.

ويبلغ عدد الأقطار البحرالأحمرية تسعة هي: الأردن، السعودية، اليمن، السودان، مصر، جيبوتي، الصومال، فلسطين المحتلة، إريتريا[١].

وتقع جيبوتي والصومال إضافة إلى اليمن الجنوبي على خليج عدن، حيث تطل جمهورية الصومال على خليج عدن بسهل ضيق متوسط عرضه يبلغ حوالي ٢٠كم[٢]، ويعتبر خليج عدن المدخل الطبيعي إلى البحر الأحمر، ويشترك معه في خصائصه الطبيعية وأهميته الجيوبوليتيكية، وبذلك تعتبر تلك الدول - المسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر - دولاً بحر أحمرية[٣].

وبالرغم من أن أهمية البحر الأحمر ليس حديثة العهد، لكونه يحتل موقعاً متميزاً خدم تجارة المنطقة المحيطة به منذ عهد: الفراعنة والإغريق والعرب والأحباش وغيرهم، إلا أن عاملين أساسيين كانا وراء ازدياد الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر والمنطقة المحيطة به في العصر الحديث، هما:

١- شق قناة السويس (١٨٦٩م).

أما قناة السويس فتعتبر من أهم وأخطر الممرات المائية التي صنعها الإنسان، وقد وصفها «د. جمال حمدان» بأنها: عملية جراحية جغرافية صغيرة، لكنها قامت باختزال قارة بأكملها[٤]، ويبلغ طول القناة (١٩٥كم)، ومتوسط عرضها (٦٠كم)، وعمقها (١٣كم)[٥].

---

(١) عايدة العلى سري الدين: جزر حنيش وأمن البحر الأحمر، ط١، (بيروت: جهة الطبع غير متوفرة، ١٩٩٦م)، ص١٧.

(٢) عبد الرحمن محمد حسين: التدخل الأجنبي وأثره على استمرار النزاع الصومالي (١٩٩٠م - ٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٣م)، ص١٧.

(٣) عايدة العلى سري الدين: مرجع سابق، ص٣٠.

(٤) معتصم عبد الوهاب: مرجع سابق، ص١٧.

(٥) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٤، ص٨٠٧.

وبغض النظر عن صغرها، فقد اختزلت قناة السويس قارة إفريقيا، ومن ثم تلاشت أهمية طريق رأس الرجاء الصالح الدائري الطويل، وربطت البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، مختصرة بذلك ثلثي المسافة تقريباً.

٢- اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي وإيران:

أما أثر اكتشاف النفط فى منطقة الخليج فقد أعطى اكتشافه في تلك المنطقة منذ بدايات القرن العشرين، أهمية قصوى للبحر الأحمر، فصار أهم شريان لنقل بترول تلك المنقطة إلى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة واليابان، ومن ثم بدت الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب.

أ- مضيق باب المندب:

يقع مضيق باب المندب بين الزاوية الجنوبية لشبه الجزيرة العربية وبين القارة الإفريقية، حيث يسيطر على جانبه الإفريقي القرن الإفريقي، فتطل عليه: الصومال، وجيبوتي وإريتريا، بينما تسيطر اليمن على جانبه الآسيوي.

وتتمثل أهمية مضيق باب المندب الإستراتيجية في كونه همزة وصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتحكمه في المواصلات البحرية بين البحر الأبيض المتوسط والشرق، وكذلك بالملاحة إلى خليج العقبة(١).

وبما أن مضيق باب المندب هو مدخل البحر الأحمر الجنوبي المفضي إلى المحيط الهندي، فقد اكتسبت منطقة القرن الإفريقي - المتحكمة على جانبه الإفريقي - أهمية إستراتيجية وعسكرية واقتصادية عظيمة. إذ تحتل الخطوط الساحلية للأقطار المطلة على مضيق باب المندب مواقع إستراتيجية بالنسبة للعمليات الجوية والبحرية في المنطقة، ولطالما استخدمت موانئها الرئيسة من قبل العديد من الدول الكبرى.

فعند إغلاق قناة السويس الذي استمر لثمانية أعوام (حزيران/ يونيو ١٩٦٧م - حزيران/ يونيو ١٩٧٥م)، انقاد العالم إلى خسائر قدرت بمبلغ (١٢ ألف مليون دولار)، وأصبح ميناءا عدن، وجيبوتي - وهما من أكثر موانئ المنطقة كفاءة من

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج١، ص٤٥٣.

حيث الإدارة -يحتلان على التوالي المركـزين الرابع والسادس بين موانئ العالم من حيث ازدحام حركة المرور[1].

ب- البحر الأحمر والأمن الإسرائيلي:

«إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحـر الأحمر. إننا محاصرون براً، والبحر هو طريقنا الرئيسى للمرور الحر إلى يهود العالم وللاتصال بالعالم»[2].

لقد ترجم الزعـيم الإسرائيلي: «بن غـوريون» - صاحب المقولة السـابقة - وغيره من زعماء إسرائيل، أقوالهم المعبـرة عن طموحاتهم بشأن البحر الأحمر إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

فبعـد مرور عام من قيام الكـيان الإسرائيلي اندفعت إسرائيل بـقواتها جنوباً لتحتل لسـاناً ضيقاً على خليج العـقبة عند (أم الرشراش)، وحولتـه إلى ما يعرف الآن بميناء (إيلات) المجاور لميناء الـعقبة الأردني، وذلك في (١٦ آذار/ مـارس عام ١٩٤٩م)، أي بعـد أقل من شـهر من توقـيع الهـدنة، وقـرار إيقاف العـمليـات العسكرية[3].

وقد قامت إسرائيل في الفتـرة ما بين (١٩٤٩م و١٩٦٧م) بترسيخ وجودها البحري في خليج العقبة ومضايق تيران[4]، حيث تمكن السيطرة عليها إسرائيل من الوصول إلى المحيط الهندي بسلامٍ للاتصال بآسيـا وإفريقيا، مما يجعل هذه الممرات عنصراً مهماً في منظومة الأمن الإسرائيلي.

---

(١) صبري فارس الهيتي: الجغرافية السياسية مع تطبيقاتها الجيوبوليتيكية ط١ (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م)، ص٣١١.

(٢) يوسف روكرز: إفريقيا السوداء، سياسة وحضـارة، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م)، ص١٠٣.

(٣) صلاح الدين حافـظ: صراع القوى العظمى حول القـرن الإفريقي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢م)، ص٩٥.

(٤) سلمان قادم: مـوقع البحر الأحمر في خريطـة إسرائيل، سلسـة أوراق استراتيجـية، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، أبريل ١٩٩٨م)، ص٦٢.

ومن هذا المنطلق، اعتبرت إسرائيل قرار مصر فى عهد «عبد الناصر» بإغلاق مضايق تيران، في (آيار/ مايو ١٩٦٧م) - إثر ورود أنباء عن استعداد إسرائيل لشن حرب خاطفة - اعتبرت ذلك بمثابة قرار إعلان الحرب من جانب مصر على إسرائيل، الأمر الذي عجل تاريخيًا بقيام إسرائيل بالضربة الأولى في حرب ١٩٦٧م، والتي كسبتها إسرائيل بكل المعايير العسكرية والنفسية[١].

وقد نجحت إسرائيل في مساعيها الحثيثة لمعاودة فتح مضايق تيران أمام الملاحة الدولية، في الفترة ما بين (١٩٦٧م - ١٩٧٣م)، وبفضل معاونة كبيرة قدمتها لها في هذا المضمار الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى انطلقت من مضايق تيران إلى عرض البحر الأحمر.

في حرب (العاشر من رمضان/ السادس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣م)، قامت مدمرتان من سلاح البحرية المصرية بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، مما سبب شللاً حقيقيًا لميناء (إيلات) الإسرائيلي، بل كان بمثابة صعقة كهربائية قوية لكل القادة العسكريين الإسرائيليين[٢]؛ لذا، فقد وضعت إسرائيل أمر رفع الحصار عن باب المندب شرطاً أساسيًا لرفعها الحصار عن الجيش المصري الثالث في سيناء خلال حرب عام ١٩٧٣م.

كما أثمرت جهود إسرائيل بعد الحرب فرض حرية الملاحة في البحر الأحمر كله، وعبر منافذه الثلاثة الرئيسة: مضيق باب المندب، ومضايق تيران، وقناة السويس. حيث نصت المادة الخامسة من اتفاقية كامب ديفيد على أن تشرع الممرات العربية في وجه الملاحة الإسرائيلية، مع ضمانات وقواعد أمريكية متقدمة[٣].

ونظراً لكونه شرياناً نابضاً في البحر الأحمر، فقد لعب مضيق باب المندب دوراً بارزاً في الصراع العربي الإسرائيلي. وشكل المضيق وما حوله منطقة دفاع شديدة الحساسية ضد إسرائيل؛ ولذا كان ضروريًا للأمن القومي الإسرائيلي البحث

---

(١) صلاح الدين حافظ: مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) محمد النحال: فارس النعيمي، تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ط٢، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدود، يناير ٢٠٠٣م)، ص١١.

(٣) انظر في موقع: www.alwahdaalislamiya.net.

عن حلفاء وأصدقاء في منطقة القرن الإفريقي لإطالة خطوط عملياتها الدفاعية، وللحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية إسلامية، فكانت إثيوبيا الحليف الاستراتيجي المثالي لإسرائيل، وساعدت إسرائيل - بشكل فعال - على تحقيق الهيمنة على المجرى الملاحى بالبحر الأحمر.

سعت إسرائيل إلى تطوير علاقاتها العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية بإثيوبيا منذ عهد الإمبراطور الراحل هيلاسلاسي، والذي كان يتباهى بعلاقته القديمة بالتاريخ اليهودي والأصول اليهودية - بانتمائه إلى الأسرة السليمانية - رغم أنه كان أرثوذكسيا مسيحياً، الشيء الذي سهل لإسرائيل كثيراً من الأمور[1]. ومن خلال علاقة إسرائيل القوية بإثيوبيا، تمكنت إسرائيل من توثيق علاقتها بدول إفريقية عديدة وعلى أصعدة مختلفة، بفضل كون إثيوبيا مقر منظمة الوحدة الإفريقية.

وقد شكلت تلك العلاقة - الأمنية العسكرية في المقام الأول - تهديداً دائماً للجناح الإفريقي للوطن العربي - وتحديداً السودان ومصر - لسعي إسرائيل الحثيث إلى وضع يدها على منابع نهر النيل الرابضة في المرتفعات الإثيوبية.

أما إثيوبيا التي كانت تؤرقها طموحاتها الإمبراطورية التوسعية، ومخاوفها الدائمة من جيرانها العرب والمسلمين، وحرصها على أن تحتفظ بمنافذ تطل منها على البحر الأحمر، فقد وجدت في التعاون والتحالف مع إسرائيل إحدى الخطوات الإستراتيجية الفعالة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

ومن الثابت تاريخيًا أن إسرائيل دعمت إثيوبيا عسكرياً ضد الثوار الإريتريين أثناء فترة الثورة الإرتيرية، كما دعمت - عسكرياً على وجه الخصوص - المطالب الإثيوبية في الصومال الغربي الواقع تحت السيطرة الإثيوبية[2].

ولا شك أن الولايات المتحدة قد ساعدت على توثيق علاقات الود والصداقة ثم التعاون الاقتصادي والعسكري بين إسرائيل وإثيوبيا. فمنذ الخمسينيات كانت إثيوبيا الإمبراطورية لصيقة الارتباط بالسياسة الأمريكية وبالمعسكر الغربي بصفة

(١) صلاح الدين حافظ: مرجع سابق، ص١٠٣.
(٢) سلمان قادم: مرجع سابق، ص٦٣.

عامـة، وكان الأمريكيون عنصـر ربط وارتباط آخر بين إثيـوبيا؛ الصديقـة الجنوبية المطلة على القـرن الإفـريقي وباب المندب، باحـتـلالها السـاحل الإريتـري، وبين إسرائيل، الصديقة الشمالية المطلة على خليج السويس ومضايق تيران.

إن المصالح الأمريكيـة في منطقة البحر الأحمـر متوافقة من حـيث المحتوى والمرامي مع مصالح الكيان الإسرائيـلي، وعلى هذا الأساس فقد رسمت الولايات المتحدة إستراتيجيتها في منطقة البحر الأحمر.

ثانياً: الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم حساسية وأكثرها تأثيراً في إستراتيجيات الدول الكبرى. وبالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي والأهمية العسكرية التي تتمتع بها هذه المـنطقة، فإن قوة الاهتمام بها زادت بشكل ملحـوظ وكبير إثر اكتشاف الثروة النفطيـة فيها، بما تمثله من أهمية قصوى بالنسبـة للاقتصاد العالمي، وصار النفط العـصب الرئيس الذي يمد الولايات المتحدة وأوروبا الصناعـية واليابان بالطاقة اللازمة لصناعاتها. وصارت هذه المنطقـة بأسرها قابلة للاشتعال الفوري إذا ما تعرضت مصالـح الدول الغربية الصناعية الكبرى فيهـا للخطر، هذا ما عبر عنه «جورج كليمنصو»، وزير خارجيـة فرنسا - في وقت مبكر - في خطبة ألقاها إثر وقف إطلاق النار بعد الحرب العالمية الأولى، حين قال: «من الآن فصاعداً ستكون نقطة النفط لدى الأمم والشعوب بمثابة نقطة الدم»[١].

ويلاحظ أن حاجـة الولايات المتحدة والدول الغـربية الصناعيـة الماسة للنفط المتوفـر بغزارة في تلك المنطقـة، ورغبـة تلك الدول في استمـرار امتـصاص هذه الثروة، دفـعتـها دوماً إلى الحـرص على تأمين مصـالحها الاقـتصادية والـعسكرية والإستراتيجية في المنطقة، وبشتى الطرق المتاحة لها، وأصبحت تعد نفسها صاحبة الحق الأول في بترولهـا، فاسـتحوذت على امـتيازات شـركات التنقـيب والإنتاج والنقل فيها، كما احتكرت سوق الاستهلاك العالمي لهذه السلعة الإستراتيجية.

في هذا الإطار، سعت الولايات المتحـدة لإقامة علاقات متمـيزة ومتينة مع الدول المنتجة للنفط، كإحدى الوسائل الفـعالة لضمان تدفق هذا الشريان الحيوي،

---

(١) يوسف روكرز: مرجع سابق، ص١٠٠.

وفي الوقت نفسه عملت على تحطيم القوى الإقليمية المتنامية في هذه المنطقة الحيوية لترسيخ هيمنتها وتأمين مصالحها الإستراتيجية.

وبما أن طريق البترول إلى الغرب هو أصلاً طريق الخليج العربي عبر مضيق هرمز إلى خليج عدن فباب المندب إلى البحر الأحمر ثم قناة السويس، إلى البحر الأبيض المتوسط، فقد تحولت نقطة الاختناق الجنوبية في البحر الأحمر عند القرن الإفريقي ونقطة الاختناق الشمالية عند السويس، إضافة إلى المجرى الملاحي الكامل للبحر الأحمر، تحولت تلك المراكز إلى أخطر مراكز التحكم الإستراتيجي التي تنظر إليها الولايات المتحدة، وحليفاتها الغربيات على أنها (ضرورات أمنية) يجب حمايتها من أي خطر مضاد[1].

وصار القرن الإفريقي بعد شق قناة السويس يتوسط القسم الأكبر من احتياطي النفط العالمي وأسواق الاستهلاك في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ ولذا فقد تخوف الساسة والإستراتيجيون الأمريكان من أن يؤدي استيلاء قوة معادية لهم - سواء أكانت قوة داخلية أم خارجية - على القرن الإفريقي؛ إلى التأثير سلبيًّا على مصالحهم الإستراتيجية والحيوية بمنطقة الخليج، واعتبر القرن الإفريقي موقعاً ملائماً لنشر القواعد العسكرية وإدارة عمليات المراقبة، والتدخل العسكري في الدول والمناطق المحيطة به، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

ثالثاً: المحيط الهندي

يتحكم موقع المحيط الهندي بأكثر مناطق العالم أهمية اقتصادية وإستراتيجية، وخاصة المنطقة النفطية في الخليج العربي، التي يمثل احتياطيها نسبة (٥٤٪) من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي، مما جعل منطقة المحيط الهندي منطقة مهمة يجتازها أكبر عدد من الناقلات في طريقها إلى الدول الصناعية، وهذه المنطقة تحتوى على مضايق إستراتيجية مهمة، منها: مضيق هرمز، الذي هو مخرج الخليج العربي إلى المحيط الهندي، والواقع بين سلطنة عمان وإيران، ومضيق لومبوك، قرب جزيرة بالي، التابعة لإندونيسيا، وهو المضيق الوحيد الذي يسمح فيه للغواصات النووية بالإبحار فيه، ومضيق ملقا، والذي يقع بين ماليزيا وجزيرة

(١) صلاح الدين حافظ: مرجع سابق، ص٩٣.

سومطرة الإندونيسية، والذي يربط المحيطين: الهندي والهادي، ويعتبر الطريق البحري الرئيسى الذي تمر عبره ناقلات النفط المتجهة إلى اليابان والقادمة من الخليج العربي، وقناة موزمبيق، ومضيق باب المندب الذي يعتبر مخرج البحر الأحمر إلى المحيط الهادي[1].

ومن هنا تبدو الأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية التى تتمتع بها الصومال بساحلها الطويل المطل على المحيط الهندي، وبإشرافها على مضيق باب المندب وخليج عدن - همزتي الوصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي - وبذلك تتمتع بمركز حيوي في الإستراتيجيات الدولية؛ ومن ثم تنافست الدول العظمى لنشر سيطرتها على المحيط الهندي والمناطق المحيطة به، وقد أضاف ظهور بعض القوى الإقليمية المؤثرة، مثل: الصين، والهند معطيات جديدة للوضع الأمني لمنطقة المحيط الهندي. وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول الكبرى انتفاعاً وسيطرة على منطقة المحيط الهندي.

وقد قدم وزير الدفاع الأمريكي عام ١٩٧٥م تقريراً حول شؤون الدفاع، ذكر فيه: أن الضرورة الملحة تتطلب من الولايات المتحدة مراقبة الوضع من وقت لآخر في المحيط الهندي، وعليها أن تظهر من حين لآخر بأنها قادرة على إثبات وجودها في هذه المنطقة، وأن «دييجوغارسيا»(*) إنما تسهل لأمريكا هذه العمليات العسكرية بشكل فعال ودون الحاجة إلى أية إمدادات إضافية[2].

وتركز السياسة الأمريكية في المحيط الهندي على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة في الدول المطلة على المحيط الهندي لتحافظ على إشرافها على الإنتاج البترولي في شبه الجزيرة والخليج وطريقه إلى الغرب، كما تعتمد على الدول الصديقة في المنطقة، وقد سعت للاتفاق مع السوفييت لضمان

---

(١) صبري فارس الهيتي: مرجع سابق، ص٣٠٤، ص٣٠٥.

(*) تقع دييجوغارسيا في أرخيل تشاغوس. تبلغ مساحتها: ٢٨كم²، وتبعد عن جنوب الهند، ١٩٠٠كم، ونفس المسافة من الشواطئ الإندونيسية. وتعتبر هذه القاعدة من أهم القواعد الأمريكية في العالم بصورة عامة، والمحيط الهندي بصفة خاصة، وتمتاز قاعدة دييجوغارسيا بموقع وسيط، حتى أن البعض أطلق عليها اسم: قلب الأرض الجديد: New Heartland.

(٢) صبري فارس الهيتي: مرجع سابق، ص٣٠٧.

استقرار الجزيرة العربية والخليج بهدف تحييد البحر الأحمر وإخراجه من دائرة الصراع والتنافس الجاري في المحيط الهندي، بينما كانت السياسة السوفييتية تسير منذ ١٩٥٦م على التوغل البطيء والمنتظم في المحيط الهندي، مما أتاح للسوفييت إبرام اتفاقيات جديدة تشمل برامج عمل وتعاون للحصول على تسهيلات ملاحية عسكرية[١].

ومن جهة أخرى، كان الاهتمام السوفييتي بمنطقة البحرالأحمر لاعتبارها أقصر الطرق بين البحر الأسود والمحيط الهندي، فانتقلت الإستراتيجية السوفييتية إلى وجود فعلي في مراكز حساسة بتلك المناطق، منها: (مياه عدن، جزيرة سوقطرة، عصب، مصوع، أرخبيل جزر دهللك) وغيرها، كي توازن الوجود الأمريكي المكثف في المحيط الهندي والمناطق المحيطة به: البحرالأحمر، الخليج العربي.

ومع تصاعد التنافس والمواجهة بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة وتورط (واشنطن وموسكو) في شؤون المناطق الإستراتيجية من العالم، زاد اهتمام المفكرين الإستراتيجيين وصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة بأمن منطقة المحيط الهندي، لمواجهة التهديد الملحوظ الذي يمثله الوجود العسكري البحري السوفييتي في المحيط الهندي[٢]. وزادت أهمية المحيط نتيجة للتطور المتسارع الذي حدث في مجال الصواريخ الموجهة، فأصبح بإمكان الولايات المتحدة - على سبيل المثال- أن توجه صواريخها العابرة للقارات من غواصاتها في المحيط الهندي إلى قلب المراكز الصناعية السوفييتية في قلب آسيا الوسطى، مما دفع كلتا القوتين إلى أن تزيدا من سعار تنافسها المحموم للسيطرة على أكبر عدد من المراكز في هذا المحيط الحيوي.

يمكن تلخيص المحددات الأساسية لرسم السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة، والصومال بصفة خاصة في الفترة ما بين (١٩٦٠-١٩٩١م) في النقاط التالية:

---

(١) عبد الرحمن محمد حسين: مرجع سابق، ص١٤.

(2) Indian Ocean. Security and Stability in the post-cold war era. Proceedings of international seminar on Indian ocean, (Islamabad: Army press, April 1994), page: 363.

١- استحوذت اعتبارات الحرب الباردة - وإلى حد كبير - على اهتمام صانعي القرار الأمريكي بمنطقة القرن الإفريقي في تلك الفترة.

فالأوضاع الدولية والإقليمية التي رافقت مناخ الحرب الباردة والتنافس المحتدم بين القطبين العالميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وسعي كل واحد منهما لبسط نفوذه على النظام الدولي، وصراعهما المحموم على السيطرة على دول العالم الثالث، كل ذلك أثر من دون شك في رسم سياسات واشنطن إزاء هذه المنطقة، القريبة من الصراعات الدولية القائمة في تلك الحقبة بحكم موقعها الإستراتيجي.

ومن الجلي أن العامل السوفييتي وحتى عام ١٩٨٩م، كان مفعوله قويا في السياسة الخارجية الأمريكية في القارة الإفريقية بصورة عامة، وأدى ذلك العامل إلى أن تكون واشنطن معنية بصورة كبيرة بمزايدات القوى العظمى في معمعات العالم الثالث وصراعاته المشتعلة خدمة لمصالحها وترسيخا لنفوذها.

٢- تمتع القرن الإفريقي بموقع إستراتيجي هام نظرا لوقوعه بمحاذاة طريقين أساسيين للمواصلات البحرية، ويربطان الخليج العربي وجنوب آسيا بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وهما:

(أ) طريق قناة السويس: حيث تمر تجارة مناطق المحيط الهندي بالقرب من الساحل الصومالي، وتجتاز مضيق باب المندب، ثم تتقدم نحو البحر الأحمر بموازاة الساحل الإريتري في طريقها شمالا إلى قناة السويس، قبل أن تدخل إلى البحر الأبيض المتوسط.

(ب) طريق رأس الرجاء الصالح: إذ لا بد للسفن المتجهة إلى المحيط الأطلسي أن تمر عبر خليج عدن بالقرب من الساحل الصومالي في طريقها جنوبا لتلف حول رأس الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا، ومنه إلى المحيط الأطلسي.

٣- إن موقع الصومال الإستراتيجي بمنطقة القرن الإفريقي، المحاذي للبحر الأحمر، والمطل على المحيط الهندي جعل المسئولين الأمريكيين

ومخططي الإستراتيجيات السياسية العسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ينتبهون إلى أهمية وحساسية هذه المنطقة، وذلك نظرا إلى أن استيلاء قوة معادية للولايات المتحدة - دولية كانت أم إقليمية - على منطقة القرن الإفريقي قد يؤدي إلى:

(أ) زعزعة استقرار الحكومات المؤيدة والحليفة للغرب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(ب) عرقلة سفن الشحن التجارية التي تمر عبر الممرات التي يطل عليها القرن الإفريقي لتخرج إلى المحيط الهندي ومنه إلى الغرب.

(ج) قطع طريق إمداد نفط الشرق الأوسط إلى الدول الغربية.

٤- بناء على ما سبق، فإن السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي مرتبطة ارتباطا عضويا جيوبوليتيكيا وثيقا بالسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا منطقة الخليج العربي، ولا يمكن تحليل أية سياسة أمريكية تجاه الصومال دون الأخذ بالاعتبار السياسة الأمريكية في تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية.

وبالتالي، فإن أغلب التحديات والمخاطر التي كان من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة في القرن الإفريقي لم تكن سوى تحديات ومخاطر تشكل تهديدات غير مباشرة للمصالح الحيوية الأمريكية الممتدة في منطقتي: البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية.

الاستعمار الأوروبي للصومال (الخلفية التاريخية للوجود الأمريكي في الصومال)

●●●

الفصل الثاني

تمهيد:

إن دراسة السياسات الأمريكية تجاه الصومال تتطلب إلماماً بالخلفية التاريخية للوجود الأوروبي في الصومال، ذلك الوجود المتمثل في ظاهرة الاستعمار، فتناول الاستعمار الأوروبي في الصومال يعتبر ضروريًا هنا لسببين، الأول: هو أنه في ثنايا فترة الاستعمار الأوروبي تتضح لنا الخلفيات التاريخية للسياسات الأجنبية في الصومال، والثاني: أن السياسات الأمريكية تجاه الصومال خرجت من رحم السياسات الأوروبية الاستعمارية تجاه الصومال، باعتبار أن الصومال شهدت وجوداً استعماريًا أوروبيًا منذ القرن التاسع عشر الميلادي، بينما لم تكن الولايات المتحدة دولة استعمارية تقليدية حينها، ومع ذلك فإن السياسات الأمريكية تجاه الصومال بصفة خاصة، وتجاه منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة، تعتبر امتداداً طبيعيًا للسياسات الاستعمارية الغربية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أمريكا دولة غربية أوروبية المنشأ والميول والسياسات والمصالح.

في الفترة التي كانت القوى الأوروبية الغربية منهمكة في مشاريعها الاستعمارية، وتقاسمها الأراضي التي يقطنها الصوماليون، لم يكن ثمت وجود أمريكي في المنطقة، ذلك أن الولايات المتحدة كانت لا تزال حينها في عزلة عن العالم الخارجي - وقارة إفريقيا بشكل خاص - وكانت علاقاتها بالعالم خارج نطاق إطارها القاري محدودة، ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي النائي. ومنذ إعلان مبدأ «مونرو» سنة ١٨٢٣م، والقاضي بأن نصف الكرة الغربي منطقة نفوذ

أمريكية، كانت العزلة أبـرز سمات السياسة الخارجية الأمـريكية، والتي كسرتها - جزئيًّا - الحرب العالمية الأولى، ومن بعدها - بصفة كاملة - الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الفصل نتطرق إلى التـغلغل الاستعمـاري الأوروبي في الصومال، وما سـبقـه من كشوفـات ورحلات قام بـها رحالة أوروبيـون، قدمـوا إلى القرن الإفريقي للبـحث عن أسطورة «بلاد بونت» (أحد الأسمـاء التاريخيـة القديمة التي عرفت بها الصومـال)، «ومملكة القديس يوحنا» (الإمبراطورية المسيحيـة الحبشية)، وكـانوا طلائع لدولهم الاسـتعـمارية، كـمـا سنلقي بعض الضـوء على المقاومـة الصومالية للاستعمار الأوروبي.

المبحث الأول

الرحلات والكشوفات الجغرافية

كان الاستعمار الأوروبي في الصومال مسبوقاً - كما كان الحال في أغلب الأقطار التي خضعت للسيطرة الاستعمارية - بالرحلات والكشوف الجغرافية، وبنجاح أغلب الجهود التي قام بها الرواد الأوروبيون الذين كانوا طلائع للاستعمار من (فرنسيين وبريطانيين وإيطاليين وألمان وغيرهم)، فقد عرفت أوروبا أهمية الموقع الإستراتيجي الذي تحتله الصومال في شرق القارة الإفريقية، لاحتوائها على مناطق ضبط وتموين الخطوط التجارية العالمية بين الشرق والغرب عبر خليج عدن ومضيق باب المندب.

وقد سعى الرحالة الأوروبيون سعياً حثيثاً إلى كشف السواحل الصومالية، بل حاولوا التوغل في الأراضي والمناطق الداخلية والتي كانت محفوفة بالمخاطر للمغامرين البيض، سواء من ناحية الطقس والتضاريس ـ اللذين لم يكونا ملائمين لهم في معظم الأحيان ـ أو من ناحية تعرضهم لهجمات السكان المحليين، الذين كانوا يتوجسون خيفة من الدخلاء الذين تحيط بهم هالات الغموض والريبة.

بالرغم من تلك الصعاب، فقد نجحت مسيرة الرحلات والكشوف الجغرافية الأوروبية، وتخطت العقبات التي كانت تقف حائلاً بينها وبين الأهداف التي جاءت لتحقيقها عبر تلك المغامرات، وكان لحكومات الدول التي جاءوا منها دور فعال في تذليلها، فمعظم الرحالة والمكتشفين الأوروبيين كانوا مبعوثين بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل حكوماتهم، ومن ثم وقفت تلك الحكومات إلى جانبهم بقوة المال والسلاح، مما مكنهم من مواصلة عملهم الكشفي رغم بعض الحوادث التي كانت تعترض سبيله من حين لآخر.

وقد ترك العديد من أولئك الرحالة وراءهم مذكرات، وتقارير، ومؤلفات كتبوها عن البيئة الصومالية، والشخصية الصومالية، وطبيعة إنتاج تلك البيئة،

واقتصادياتها بصورة عامة، ومدى الفائدة التي تعود على الدول المستعمرة من القيام باحتلال الصومال.

بيد أن كثيراً مما كتبوه عن الصومال لم يكن دقيقاً، واتسمت بعض كتاباتهم بالقصور، والبعض الآخر بالتشويه والمبالغات، ومع ذلك فإن تلك الكتابات كانت وما زالت إلى يومنا هذا تشكل أحد أهم المصادر التاريخية الأولى عن الصومال أرضاً وشعباً.

وترى المؤلفة أن عدم دقة المعلومات التي قدمها الرحالة الأوروبيون عن الصومال يعود لعاملين مؤثرين، هما:

(أ) الجهل: فقد قدم هؤلاء الرحالة إلى منطقة مجهولة تماماً بالنسبة لهم، وكانت العقبات التي تحول دون تقديمهم لدراسات متعمقة عنها كثيرة، مما أعاق وصولهم إلى حقيقة هذه المنطقة، فقدموا معلومات أولية، كان من الطبيعي أن يشوبها شيء من القصور في كثير من جوانبها.

(ب) دراستهم لهذه المنطقة كانت بعيون أوروبية: فخلفياتهم الثقافية والدينية كانت أوروبية غربية محضة، وبعض أولئك الرحالة كان غارقاً حتى أذنيه في شعور الاستعلاء الأوروبي على الأفارقة، وبعضهم الآخر كان متحمساً ومتعصباً لعاطفته المسيحية... إلخ، مما كان له أعظم الأثر في الافتقار إلى الموضوعية والدقة في كثير من كتاباتهم.

ويعتبر البرتغاليون أول من عرفتهم سواحل الصومال من الأوروبيين، وذلك إثر اكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٨٨ - ١٤٩٨م) من قبل المكتشف البرتغالي الشهير «فاسكودي جاما»، وقد صار ذلك الطريق ممراً تجارياً مائياً بديلاً عن طريق المواصلات التجارية البرية إلى الشرق والهند، والتي كان يسيطر عليها العالم الإسلامي.

وعندما وصل «فاسكودي جاما» إلى سواحل إفريقيا الشرقية وزار الإمارات الإسلامية هناك؛ انبهر بالحضارة الزاهرة التي رآها في تلك المناطق، وذكر بأن سكانها يرتدون الملابس القطنية الملونة، بل يرتدي بعضهم الملابس الحريرية الفاخرة، بعكس سكان إفريقيا الغربية العراة. ونوه «دي جاما» بما لمسه من ارتفاع

مستوى الثقافة والأخلاق لدى سكان تلك المناطق، مؤكدا أن مستواهم لا يقل إن لم يزد عن المستوى الحضاري للبرتغال ذاتها، وأشار إلى أنهم كانوا يتمنطقون بأحزمة عريضة في وسطهم تتدلى منها السيوف والخناجر(١).

وقد ارتبط وصول البرتغاليين إلى السواحل الصومالية بأعمال قرصنة وهدم وتدمير قام بها البرتغاليون، إضافة إلى محاولاتهم المتكررة لاحتلال بعض الموانئ الصومالية، وبعد أن فشلت محاولتهم الثانية لاحتلال مدينة (براوة) الساحلية عام ١٥٠٧م بفضل ثورة عارمة قام بها سكان المنطقة، اتجهت السفن البرتغالية إلى (سوقطرة) وأقامت حصاراً على السواحل الصومالية(٢). وفي عام ١٥١٦م قام البرتغاليون بحرق مدينة زيلع الساحلية وتدميرها بالكامل(٣).

ويلاحظ أن الفترة الوجيزة التي قضاها البرتغاليون في السواحل الصومالية لم تمكنهم من بسط نفوذهم وتعزيز سيطرتهم على الصومال، نظراً لكون تلك الفترة حافلة بثورات الأهالي ضدهم ومقاومتهم القوية لهم، والتي لم تعترض البرتغاليين مثيلة لها أثناء دوراتهم حول القارة الإفريقية، كما كان للغزو البرتغالي للسواحل الصومالية دور لا بأس به في إظهار أهمية الموقع الإستراتيجي للصومال، ومنطقة القرن الإفريقي بصورة عامة لدى دول أوروبية أخرى أبدت اهتمامها بالمنطقة في العقود اللاحقة.

وقد عاد البرتغاليون للظهور مجدداً في منطقة القرن الإفريقي في أواسط القرن السادس عشر إثر موجات المد الإسلامي التي عمت المنطقة بأسرها في ذلك الوقت، وأدت إلى تقوقع المملكة المسيحية الحبشية، مما استدعى طلب الإمبراطور الحبشي (لبنا دنجل) قبل وفاته المساعدة من أوروبا لطرد المسلمين من المنطقة وحماية المسيحية من الانهيار؛ فوصلت حملة برتغالية إلى ميناء مصوع عام ١٥٤١م،

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث ١٤٨٦- ١٩٦٩. المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢)، ص٩٤.

(٢) الصومال، قلعة للعروبة في إفريقيا، (دمشق: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٦٧م)، ص١٢.

(3) Ahmed I. Samatar, Socialist Somalia. (London, Zed Book Ltd, 1988), p: 16.

وكانت الحملة مؤلفة من ٤٥٠ من المحاربين المسلحين بالأسلحة والمدفعية الثقيلة الحديثة، والتي لم تعهدها الحبشة من قبل، مما أدى إلى إلحاق الهزيمة بالقوات التي كان يتزعمها قائد المجاهدين في تلك الحقبة الإمام الغازي «أحمد بن إبراهيم الأشول» عام (١٩٤٣م)، فاستنجد الإمام بالوالي العثماني المقيم في زبيد، وبعد أن حصل على معونة منه، شن هجوماً على القوات البرتغالية والحبشية وانتصر عليها وقتل القائد البرتغالي، والذي كان نجل المكتشف البرتغالي «دي جاما»[1].

ضاعفت هذه الهزيمة مشاعر العداء والانتقام التي نشأت في نفوس البرتغاليين منذ تعرضهم للمقاومة العنيفة في السواحل الصومالية في القرن الخامس عشر، فسارعت البرتغال بإرسال جيش آخر بقيادة «لوب سواريز»، وقام هذا الجيش بتدمير المدن الساحلية الصومالية، مثل: بربرة، وزيلع.

استمرت المواجهات الساخنة دائرة في سجال بين القوى الإسلامية والقوى المسيحية في منطقة القرن الإفريقي، والتي شهدت صراعاً حضاريًّا محتدماً منذ وقت مبكر، ولما اشتدت غزوات البرتغاليين على السواحل الصومالية، استنجد الصوماليون بأمير عمان في شبه الجزيرة العربية، فأرسل لهم في عام ١٦٦٤م جيشاً بقيادة الأمير «سالم الصادي»، واستطاع هذا الجيش مع الشعب الصومالي طرد البرتغاليين من سواحل الصومال ومن موانئ أخرى على الساحل الشرقي الإفريقي، مثل: ممباسا، وزنجبار[2].

وبفضل التحالف العربي الإفريقي تحت مظلة الإسلام، طرد البرتغاليون عن آخرهم من هذه المنطقة في النصف الأخير من القرن السابع عشر، وكان للعاطفة الدينية التي جمعت بين الفريقين دورها في تقوية هذا التحالف وتطوره في الخمسينيات من القرن التاسع عشر إلى الاعتراف بسيادة سلطان زنجبار العماني «السيد سعيد» على بعض المدن الصومالية الساحلية، باعتباره أقرب وأقوى حاكم مسلم في المنطقة.

---

(١) علي الشيخ أحمد أبو بكر: الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الإفريقي، أطروحة دكتوراه منشورة؛ ط١، (الرياض: دار أمية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص٢٢.

(٢) الصومال، قلعة للعروبة في إفريقيا، مرجع سابق، ص١٣.

أدى اضمحلال النفوذ البرتغالي في مناطق المحيط الهندي إلى بروز نفوذ القوى الأوروبية الشمالية في تلك المناطق وخاصة في القرن الإفريقي. ومنذ القرن التاسع عشر شهدت المنطقة نشاطاً أوروبيًا في هذا المجال، وكان الرحالة والرواد رأس الحربة لبروز ذلك النفوذ.

يذكر بعض المؤرخين أن الرحالة الإنجليزي: "أون" من أوائل الأوروبيين الذين وطئت أقدامهم أراضي الصومال. وكان ملاحاً عالماً بشؤون البحار، فزار عام ١٨٣٠م مقديشو، ومركة، وبراوة، وتحدث مع السلاطين المحليين والعلماء. وهو الذي قال: إن الصوماليين شعب مستقل لم يتعود على شكل من أشكال الحكومات المركزية، كما أنه لا يتحمل أي نوع من أنواع الضرائب المباشرة، وهم كثيرو الشك في الأجنبي والجنس الأوروبي الأبيض والمسيحي، ولا يعتبر الصوماليون من الزنوج مهما بلغ لون بشرتهم من السواد[١].

استهلت بريطانيا كشوفات منظمة للمناطق الساحلية من القرن الإفريقي، عقب احتلالها عدن عام ١٨٣٩م. ومن بين الذين كانت لهم جهود في هذا الميدان «باركر W.C. Barker»، النقيب في الأسطول البريطاني بالهند، والذي كان عضواً في البعثة البريطانية إلى المملكة الإثيوبية في (شوا) وزار «باركر» الساحل الصومالي المحاذي لخليج عدن عام ١٨٤٠م، كذلك يعتبر النقيب «كريستوفر W. Christopher» من الأسماء البريطانية اللامعة في هذا الميدان، وهو قائد السفينة الحربية (Tigris) التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، وزار الساحل الصومالي المحاذي للمحيط الهندي عام ١٨٤٣م[٢].

وفي مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر تمكن القبطان البريطاني (كرتدن) C. J. Cratteden، والملاح الفرنسي «كارل جوليان Charles Guillan» من الدوران حول القرن الإفريقي، وتوقفا في عدد من الموانئ هناك، بل قادتهما روح

---

(١) جامع عمر عيسى: تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، (القاهرة: مطبعة الإمام، التاريخ غير متوفر)، ص٤٣، ص٤٤.

(2) Saadia Touval, Somali Nationalism, (U.S.A: Harvard University Press, 1999), P: 31.

المغامرة إلى أن يقوما بزيارة المناطق الداخلية للقرن الإفريقي، فأقدم «Cratteden» على زيارة الأراضي الواقعة في شمال شرق الصومال، أما «Guillain» فقد زار مدينة مقديشو ومكث بها طويلاً، ليجمع معلومات غزيرة عن هذه المدينة العتيقة(١).

وتذكر بعض المصادر التاريخية بأن الكشوفات الجادة للمناطق الداخلية للقرن الإفريقي من قبل الغربيين قد حظيت بزخم قوي مع قدوم الرحالة الألماني «كارل ديرديكين Carl Von Der Decker» إلى المنطقة، فقد أصدر «ديرديكين» كتاباً نشر في ألمانيا قبل وفاته، وتحدث فيه باستفاضة عن مدينة (بارديرا) الصومالية، والتي ذكر أنها أسست من قبل أحد المشايخ العائد من الحج عام ١٨١٩م وصارت مركزاً للدعوة الإسلامية. كما وجه في كتابه دعوة خاصة لحكومة ألمانيا بضرورة الإسراع نحو إنشاء مستعمرة ألمانية في شرق إفريقيا، لضخامة الإمكانيات الاقتصادية في هذه المنطقة، وقد استمر تجوال «ديرديكين» في القرن الإفريقي من عام ١٨٥٩م وحتى مقتله على يد بعض المواطنين بالقرب من مدينة (بارديرا) الواقعة على ضفاف نهر جوبا عام ١٨٦٥م(٢).

وتعتبر رحلات ضابط البحرية الإنجليزي في الجيش البريطاني بالهند «ريتشارد بورتون Richard F. Burton» واحدة من أكثر رحلات الأوروبيين إلى الصومال شهرة. وكان «بورتون» يمتلك مقومات ساعدته على التوغل في عمق المدن الصومالية، لكونه متحدثاً جيداً باللغة العربية ومتنكراً بهيئة شيخ عربي مسلم أطلق على نفسه اسم عبد الله مدعياً أنه جاء للتعرف على أحوال إخوانه المسلمين، مما جعل الأهالي يثقون به ولا يتوجسون خيفة منه، وقد زار «بورتون» مدينة (هرر) عام ١٨٥٤م، والتي كانت عاصمة لإقليم خصب في منطقة مرتفعة تعلو الساحل بما يقارب ٢٠٠ ميلاً.

كانت(هرر) تحكم آنذاك من قبل أمير محلي وصفه «بورتون» بالوحشية والتعصب، الأمر الذي أدى - كما قال (بورتون) - إلى ثني الأوروبيين عن

---

(1) Abdi Sheikh Abdi, Divine Madness, (London: Zed Book Ltd, 1993), P: 28.

(2) Ibid, P: 28.

اكتشاف تلك المنطقة، وقد حققت (هرر) تقدماً ملحوظاً أذهل "بورتون" الذي قال في وصفها: لم يسبق لأحـد من الأوروبيين أن زارها من قبل، لكنها المكان المثالي لبناء مستـعمرة في شرق إفريـقيا. إنها مركـز متوارث للمعارف الإسـلامية، وهي مدينة ذات أسـوار عالية، ومنازلهـا مبنية من الحجـارة، كما أنهـا متفردة بأمـيرها المستقل، وعـدد سكانها المحدود، ولغتها غـير المعروفة، وعملتهـا المستقلة، وهي سوق ضخم لتجارة البن، ومركز لتجـارة الرقيق، وموطن لنبات القات، واشتهرت أيضـاً بصناعاتهـا الواسعـة للملابس القـطنية، كل ذلك يجـعلها جـديرة بجهـود ومتاعب الـكشوفات[١] وكان مما قـاله المستعـرب البريطاني «بورتون» في مـعرض وصفه للشعب الصومالي: أنهم بدو مسلمون، وسلالة عنيفة ومتمردة[٢].

أنهى «بورتون» رحلـته الأولـى بنجـاح، وتمكن فـيـهـا من زيارة «زيلع»، بالإضـافة إلى «هرر»، ووصف مـيناء «زيلع» بأنه الأكـبـر والأهم من بين الموانئ الصوماليـة، وعاد بمعلومات وفيرة وجديدة وقـيمة عن المنطقة، وبعد مـدة قصيرة شـرع (بورتون) في التخطيـط لبدء رحلة جـديدة، لكنه هوجم هذه المرة من قـبل بعض المواطنين الصـوماليين، بعـد أن انكشف أمره، وأغـاروا على معـسكره، مما أجـبره على الفـرار والعـودة إلى «عدن» عـام ١٨٥٥م، وفي عام ١٨٩٤م أصـدر «بورتون» كتـابه الشهيـر عن شرق إفريقـيا: «First Foot Step in East Africa»، وأورد فيه تفصيلات مهمة عن رحلته إلى تلك المنطقة.

حدث خـمود في حركـة الكشوف والرحـلات الأوروبية إلى منطقـة القرن الإفريقي في السـتينيات من القـرن التاسع عشـر، غير أنهـا استؤنفت مـجدداً في السبـعينيات والثـمانينيات، وكان من أشـهر المكتشـفين في تلك الحقبـة الألمانيان: «Hilde Brandth» و: «Paulistshke»، وقد تمكن كلاهمـا من زيارة مدينة «هرر» العريـقة. وكذلك الفـرنسي: «Georges Revoil» الذي تمكن من اخـتراق «وادي درور» بالقرب من طرف القرن الإفريقي[٣].

---

(1) Saadia Touval: op.cit, P: 23, 31.

(2) Ahmed. I. Samatar: The Somali Challenge, (U.S.A: Lynne Rienner Publications, Inc, 1994), P: 7.

(3) Saadia Touval: Op.Cit, P: 32.

انتــهت المحاولات التي قــام بها الرحــالة والبــحارة الإيطاليــون واليونانيــون والفرنســيون في بداية الثمــانينيات من القــرن التاسع عشــر للوصول إلى الأراضي الداخلية لمنطقة غرب الصومال، انتهت نهايات مأساوية بالنسبة لأولئك الرحالة، إذ كانوا يقتلون أثناء مــحاولاتهم التوغل في تلك المنطقة، واســتمر الوضع على هذا الحال إلى أن جــاء المكتشف البــريطاني «F. L. James»، عام ١٨٨٥م والذي كان أوفر حظاً من سابقيه، بدأ «جيمس» رحلته من ميناء بربرة في شمال الصومال إلى نهر شبيلى، وعاد سالما بمعلومات وفيرة وقيمة عن المنطقة، ليسجل بذلك أول بعثة أوروبية ناجحة إلى منطقة غرب الصومال(١).

(1) Saadia Touval. Op, Cit, p32.

المبحث الثاني

التغلغل الاستعماري الأوروبي في الصومال

أولاً: الاستعمار البريطاني

أثرت ثلاثة عوامل رئيسة وبصورة أساسية في نشوء الاستعمار البريطاني في الصومال، وشكلت تلك العوامل دافعاً قويًّا لفرض الهيمنة البريطانية على المناطق الصومالية في القرن الإفريقي. تمثلت تلك العوامل فيما يلي:

١- اهتمام بريطانيا الشديد بتوفير الأمن والحرية لتحركات تجارتها ومواصلاتها البحرية من وإلى الهند؛ ولذلك فإن الهجمات التي قام بها بعض المواطنين الصوماليين على السفن البريطانية التي كانت تمخر عباب المياه الإقليمية الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي، دفعت بريطانيا لتوقيع معاهدات مع القبائل الصومالية القاطنة في تلك المنطقة الساحلية بهدف توفير الحماية للملاحين البريطانيين ولشحنات السفن الإنجليزية.

وحسبما ذكر المؤرخ البريطاني المتخصص في شؤون القرن الإفريقي: «M.I. Lewis»، في كتابه: «The Modern History of Somalia»، فإن أول معاهدة بين شركة شرق إفريقيا البريطانية وقبيلة صومالية عقدت عام ١٨٢٧م، وكانت إحدى القبائل القاطنة في منطقة الساحل الشمالي الصومالي، وذلك إثر تعرض السفينة البريطانية «ماري آن» لهجوم من قبل بعض المواطنين الصوماليين في مدينة: «بربرة» عام ١٨٢٥م مما دفع بريطانيا إلى فرض الحصار على الساحل الصومالي حتى عام ١٨٣٣م، وأجبرت الصوماليين على دفع مبلغ (٦٠٠ جنيه) كتعويض مالي لها، وفي خلال فترة الحصار تلك - أي عام ١٨٢٧م - تم عقد تلك المعاهدة.

٢- لفت احتلال بريطانيا لعدن في (١٩ يناير/كانون الثاني عام ١٨٣٩م) أنظار البريطانيين إلى الساحل الصومالي المقابل لعدن، وكان فقر عدن

في مـواردها المحلية أحـد الأسبـاب القويـة التي دفعـتهم إلى السـاحل الصومـالي، نظراً لأن شمال الصومـال كان المصدر الأول لتمـوين عدن باللحوم.

وكانت الحكومـة البريطانية مـستعـدة لمواجهة أي تهديـد حقيقي وجـاد قد يتعرض له السـاحل الصومالي ويؤثر على مصـالحها التي تركزت حـينها في إنتاج الصومال الـوفير من اللحوم، باعـتباره ممولاً أساسيًا وضروريًا للقاعدة العسكرية البريطانيـة في عدن، وفيمـا عدا ذلك، فإن المسؤولين البـريطانيين لم يروا ضرورة لاحتلال بريطاني مباشر للساحل الصومالي(١).

افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م: حيث طرأت تغيرات جيـوبوليتيكية هائلة في منطقة القرن الإفريقي، وصار البحر الأحمر الممر الرئيس للمواصلات والتجارة مع الهند والشـرق الأقصـى كبـديل ممتاز للطـريق الدائري الطويل، - طريق رأس الرجاء الصالح - مما زاد من الأهميـة الإستراتيجية لمنطقة البحر الأحـمر برمتها، بما فيها منطقة القرن الإفريقي المتحكمة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمفضي إلى المحيـط الهندي، والحقـيقـة أن اتصال الأوروبيين - ليس فـقط بريطانيا - بالـقرن الإفريقي، قبل شق قناة السويس، كان محدوداً.

شهدت بعض المناطق الصومالية نشاطاً مصريًا قبل قدوم الاستعمار البريطاني إلى المنطقة، وتعود أصول السيـادة المصرية على بعض المدن والموانئ الصومالية إلى عهد محمد علي باشـا (١٨٠٥-١٨٤٩) الذي ظهرت فيه طلائع الدولة الحديثة في مصـر متـجلية في الأفق، وبدأ في عـهده اتجاه جـديد في السيـاسة المصـرية نحو التوسـع والاستكشاف فـي إفريقيـا لخدمـة المشروعـات التوسعـية للدولة المـصرية الحديثة.

وفي عهد الخديوي إسماعيل (١٨٣٠م - ١٨٩٥م) استطاعت مصر الحصول على فرمان الوراثة الصلبية من الباب العالي (السلطان الـعثماني)، لمصر وملحقاتها من الموانئ والمدن التي كانت تتبع السيادة العثمانية على شواطئ البحر الأحمر، مما

(I) I. M. Lewis: the Modern History of Somalia. Third published, (Colorado, U.S.A: West view press, 1988), P: 33.

أعطى دفعة قوية للرحلات والبعثات المصرية إلى موانئ البحر الأحمر الإفريقية، ومن بينها السواحل الصومالية، فامتدت التوسعات المصرية إلى زيلع، ونهر جوبا، ورأس حافون، وكسمايو.

أقلق النشاط المصري في تلك المناطق السلطات البريطانية، وضغطت على الحكومة المصرية بمختلف الوسائل لتسحب قواتها من جميع تلك المناطق، فاضطرت مصر إلى سحب قواتها من المناطق الصومالية الجنوبية، وتجمعت قواتها في رأس حافون، وترتب على الجلاء الإجباري للقوات المصرية، وجود فراغ ضخم في المنطقة، نجم عنه صراع محموم بين القوى الأوروبية عليها، بعد أن اعتبرت هذه المنطقة أرضاً لا صاحب لها Res Nullius[1]. إلا أن بريطانيا خرجت من ذلك الصراع المحموم بنصيب الأسد، نتيجة لتفوقها السياسي والاقتصادي على نظيراتها الأوروبيات وشدة ارتباط مصالحها الاقتصادية بهذه المنطقة.

بعد إخلاء المصريين لتلك المنطقة، سمحت بريطانيا لإيطاليا بوضع يدها على موانئ براوة، ومقديشو، أما هي، فقد وقع اختيارها على الجهات المقابلة لعدن، فواصلت ضغوطها على مصر لتجبرها عام ١٨٨٤م على إخلاء بربرة، وبلهار، وزيلع وهي مدن ساحلية واقعة في شمال الصومال[2].

مما لا شك فيه أن سقوط مصر في يد الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢م، كان له مفعوله الكبير في انحسار النفوذ المصري عن تلك الجهات عقب الأزمة المالية المصرية في عهد الخديوي عباس والتي اتخذتها بريطانيا مسوغاً لاحتلال مصر، وفي عام ١٨٨٥م أخلت مصر آخر بقعة كانت تحت سيادتها في منطقة القرن الإفريقي، وهي مدينة (هرر) العريقة، ففي شهر فبراير/ شباط عام ١٨٨٥م قام رضوان باشا، حاكم هرر المصري، بتسليم ولاية هرر وملحقاتها إلى الأمير عبد الله بن علي بن عبد الشكور، أحد الأمراء المحليين - وذلك تحت ضغوط بريطانية شديدة - ولم يمض وقت طويل حتى جهزت الإمبراطورية الحبشية جيشاً

---

(١) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: بريطانيا ومشكلات الحدود في القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص٧٢٩.

(٢) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص١٢٧.

قويًا يسانده البريطانيون لغزو هرر ونواحيها، وسقطت هرر في يد الإمبراطور الحبشي: "منليك" عام ١٨٨٧م[1].

ثانيا: الاستعمار الفرنسي

اتجهت أنظار الفرنسيين في وقت مبكر إلى المناطق الساحلية الهامة الممتدة على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر وعلى سواحل المحيط الهندي، بعد أن ازداد الاهتمام الأوروبي بالطريق الملاحي القديم، طريق البحر الأحمر، منذ القرن الثامن عشر، وكان التنافس والصراع محتدماً ما بين فرنسا وإنجلترا فترة من الزمن في سبيل السيطرة على البحر الأحمر، كوسيلة لكلتا الدولتين للحفاظ على مصالحها من جهة، وتهديد كل منهما المصالح الدولة الأخرى من جهة أخرى.

كان لفرنسا ثلاثة حوافز رئيسة دفعتها لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة إفريقيا الشرقية بصورة عامة، وهي:

١- حاجتها لقاعدة ومرفأ لتزويد سفنها بالوقود على الطريق الطويل إلى مستعمراتها في مدغشقر والهند الصينية، فقد نجحت شركة الهند الشرقية الفرنسية - التي تأسست عام ١٦٦٤م - في تثبيت وتوطيد العلاقات التجارية الفرنسية بمستعمراتها تلك، مما دفع بفرنسا إلى أن تجول ببصرها باحثة عن قواعد إستراتيجية في المناطق الساحلية المهمة الواقعة على طريق مواصلاتها البحرية.

٢- رغبتها في تنمية تجارتها من خلال السيطرة على مستعمرات جديدة في منطقة إفريقيا الشرقية، والاستفادة من إنتاجها ومواردها المحلية لدعم الاقتصاد الفرنسي.

٣- سعيها لتقوية مركزها الدولي في خضم السباق الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى، ولكي توازن - بشكل خاص - الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية والنفوذ البريطاني في البحار الشرقية بصفة عامة وعند مداخل البحر الأحمر والخليج العربي بصفة خاصة.

---

(١) علي الشيخ أحمد أبو بكر: مرجع سابق، ص٢٤.

وقد ازداد الاهتمام الفرنسي بشرق إفريقيا عقب احتلال بريطانيا «عدن» عام ١٨٣٩م، فتنبهت فرنسا إلى أن هذه المنطقة تدخل في نطاق المناطق الإستراتيجية، وبعد أن باءت جهود الفرنسيين الاستعمارية في زنجبار بالفشل إثر تعارض الأطماع الفرنسية مع مصالح ألمانيا وإنجلترا فيها، تمكن الفرنسيون من إحراز النجاح في منطقة أخرى بشرق إفريقيا، إذ وضع القنصل الفرنسي في عدن «هنري لامبرت Henri Lambert» يده على ميناء «أبوخ» في خليج «تاجورة» في عام ١٨٥٩م. واستطاعت السلطات الفرنسية إغراء أحد سلاطين العفر «ديني أحمد أبوبكر» بزيارة باريس عام ١٨٦٢م لتوقيع معاهدة سلمت بموجبها «أبوخ» رسميًا للفرنسيين، ورفع العلم الفرنسي عليها مقابل عوض مالي كان عبارة عن (٥٠ ألف فرنك) تدفع على قسطين، على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكريًا حتى عام ١٨٨٢م، حينما وضعت إنجلترا كامل قبضتها على مصر، فأسرعت حينها بإرسال قواتها إلى تلك المنطقة لاحتلالها.

نصبت فرنسا عام ١٨٨٤م «ليونس لاجارد Leonce Lagarade»، قائداً على «أبوخ»، وهو الذي اكتشف مدينة «جيبوتي» الحالية بمعاونة بعض المواطنين البحارة، واختارها موقعاً لاستقبال السفن بدلاً من «أبوخ»، نظراً لأن ميناءها ذو ساحل أعمق وأصلح لالتجاء السفن، كما يتفرع منها الطريق الذاهب إلى هرر(١).

نجحت فرنسا في ابتزازها وضغوطها على السلاطين المحليين في تلك المنطقة ليتنازلوا عن بقية ممتلكاتهم بما في ذلك جميع سواحل «تاجورة»، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ما يقرب من(٧٩٠٠كم٢)، وهي محصورة بين إريتريا، وإثيوبيا، والصومال البريطاني، وترجع أهميتها إلى: قربها من منافذ البحر الأحمر، كما يمكن استخدامها كمنفذ لتجارة الحبشة. وقد صدر في عام ١٨٩٦م مرسوم فرنسي يقضي بوضع تلك المنطقة تحت إدارة واحدة عرفت باسم: الصومال الفرنسي، وصارت جيبوتي مقر الحاكم الفرنسي(٢).

---

(١) حسن مكي محمد أحمد: السياسات الثقافية في الصومال الكبير، ط١،(الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، ١٩٩٠)، ص٨٤.

(٢) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص١٣٩، ص١٤٠.

ثالثاً: الاستعمار الإيطالي

تأخرت إيطاليا عن غيرها من الدول الأوروبية في ميدان الاستعمار والتوسع، سواء في داخل القارة الأوروبية أو في خارجها. ويرجع ذلك إلى أن إيطاليا ذاتها كانت مقسمة إلى دوقيات ودويلات متعددة متباينة في الحكم والإدارة.

وعندما حققت إيطاليا وحدتها عام ١٨٧٠م، شرعت في اتباع سياسة خارجية استعمارية نشطة وتطلعت إلى التوسع فيما وراء البحار لتتخلص من مشاكلها الداخلية المتراكمة، والتي كانت تشكل خطراً جسيماً يهدد الوحدة القومية الإيطالية.

بعد فشل إيطاليا في احتلال تونس في السبعينيات من القرن التاسع عشر، توجهت أنظار الإيطاليين إلى الساحل الغربي للبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي.

دعمت بريطانيا السياسات الاستعمارية الإيطالية في منطقة القرن الإفريقي، وذلك دفعاً للأطماع الفرنسية في هذه المناطق الحيوية بالنسبة لإنجلترا، ولم تكن بريطانيا تتخوف حينها من إيطاليا نظراً لكونها دولة حديثة العهد بالمجال الاستعماري ولا تشكل منافساً قويًا لبريطانيا - سياسيًا أو اقتصاديًا أوعسكريًا - على عكس فرنسا، وبفضل هذه السياسة البريطانية، استولت إيطاليا على مصوع (في إريتريا) عام ١٨٨٢م بمساندة بريطانية قوية، واتخذت إيطاليا من منطقة عصب نقطة ارتكاز لها في منطقة القرن الإفريقي.

اتجهت أنظار إيطاليا بعد ذلك إلى سواحل المحيط الهندي، التي اعتبرت حينها من ممتلكات سلطان زنجبار، وأرسلت بعثات استطلاعية إلى تلك المناطق كان أشهرها بعثة الكابتن «تشيكي Cechi»، الذي قدم إلى مناطق صومالية مطلة على المحيط الهندي عام ١٨٨٥م، وزار مصب نهر جوبا، وارتكزت أطماع الإيطاليين حينها على ميناء كسمايو، كميناء يمكن أن تتخذه إيطاليا نقطة ارتكاز لمشروعاتها في تلك الجهات.

فطلبت الحكومة الإيطالية عام ١٨٨٨م من قنصلها في زنجبار أن يدخل في مفاوضات رسمية مع سلطانها بشأن التنازل عن نهر جوبا ومنطقة كسمايو، والتي

كانت اسميًا تحت سيادته، غير أن السلطان رفض في البداية، وبانقطاع المفاوضات بين الطرفين تحركت سفينة حربية إيطالية تجاه زنجبار[1]؛ فتدخلت بريطانيا في المشكلة لصالح إيطاليا، وقامت بالضغط على سلطان زنجبار كي يقدم اعتذاراً رسمياً للملك الإيطالي، وهو ما أذعن له سلطان زنجبار في (٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٨٨٨م)، الأمر الذي أثار حفيظة الصوماليين وسخطهم على التنازلات التي يعطيها السلطان للدول الأجنبية.

وفي العام التالي، نجحت إيطاليا في الحصول على عدة توقيعات من شيوخ وقبائل محليين، لوضع أراضيهم تحت الحماية الإيطالية، وعلى رأسها المعاهدة التي عقدتها مع سلطان «هوبيا» في (٨ فبراير/ شباط ١٨٨٩م)، وبناء على ما نص عليه مؤتمر برلين (١٨٨٤م - ١٨٨٥م)، فقد قامت الحكومة الإيطالية في (٢٠ مايو/ آيار ١٨٨٩م) بإبلاغ الدول الأوروبية ببسط حمايتها على الأراضي الصومالية الواقعة بين الصومال البريطاني وأراضي سلطان زنجبار.

قام الصوماليون بثورة عارمة في المدن والمراكز التجارية، مثل: (وارشيخ، وعظلة، ومقديشو، وبراوة، وكسمايو) وغيرها، وأدركت بريطانيا أن نجاح الصوماليين في ثورتهم يهدد نفوذها وامتيازاتها في شرق إفريقيا إذا ما انتشر لهيب هذه الثورة في المنطقة، فقامت بدعوة ألمانيا وإيطاليا للاشتراك في مشروع حصار سواحل الصومال، وتمركزت القوات الإيطالية في النطاق الشمالي من كسمايو، والألمانية في النطاق الجنوبي وإلى الجنوب من ممباسا، والبريطانية في النطاق الأوسط وإلى الجنوب من كسمايو، وخلال فترة الحصار قام الإيطاليون بزيادة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدوها مع السلاطين والشيوخ المحليين بغرض ترسيخ نفوذهم في المنطقة[2]، وفي عام ١٩٢٥م تنازلت بريطانيا عن منطقتي: كسمايو وجوبا لإيطاليا، تعويضا للأخيرة عن صفقة الحرب ضد المجاهد السيد «محمد عبد الله حسن»، وتأكيدا لسياسة موالاة إيطاليا ضد فرنسا.

---

(١) الصومال، قلعة للعروبة في إفريقيا، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) شوقي عطاء الله الجمل: مرجع سابق، ص١٣٥.

كانت الشركات الإيطالية التي آلت إليها إدارة تلك الجهات - والتي صارت تعرف بالصومال الإيطالي - تعوزها الخبرة التي تمتعت بها الشركات الإنجليزية الاستعمارية، وتاريخها حافل بالفضائح المالية والإنسانية، مما اضطر الحكومة الإيطالية إلى أن تتولى بنفسها - في نهاية المطاف - إدارة المستعمرة(١).

أدى تنافس القوى الأوروبية وسياساتها الاستعمارية في الصومال إلى تجزئة المنطقة وتقسيمها إلى مناطق نفوذ خاضعة لسيطرة تلك الدول، مستفيدة من التقدم الصناعي والتقني والعسكري والإداري الذي حققته أوروبا، التي وجدت في الصومال - كما هو الحال في أغلب المناطق المستعمرة - ما يخدم مصالحها المالية والتجارية والسياسية. فتحول الموقع الإستراتيجي الذي تمتعت به المنطقة إلى نقمة كلفتها حريتها، ودماءها، واقتصادها، ووجهت إليها أنظار القوى الكبرى في وقت مبكر.

وكعادة الاستعمار، فقد سعت سياسات تلك القوى إلى خلق ثقافة جديدة مختلفة عن ثقافة الشعب الصومالي، كما مثلت سياستها دعماً لإثيوبيا ومطالبها التوسعية في القرن الإفريقي، اللهم إلا إذا استثنينا اصطدام إيطاليا بإثيوبيا، والذي انتهى بنتيجة مرضية لصالح إثيوبيا.

كان من المستحيل الوقوف في وجه التغلغل الاستعماري الأوروبي نظراً لتفوق المستعمر الأوروبي في السلاح والتنظيم على أهالي المناطق المستعمرة من جهة، ومن جهة أخرى فإن القبائل الصومالية القاطنة في منطقة القرن الإفريقي لم تعرف حينها شكلاً من أشكال الوحدة السياسية، وكثيراً ما كانت النزاعات تقوم بينها، فكان من السهل ضربها واستعمارها من قبل القوى الأجنبية.

وقد لعبت المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها القوى الاستعمارية الأوروبية مع رؤساء ومشايخ وسلاطين القبائل المحلية - والذين كانوا يمثلون السلطة الشرعية في الأراضي الصومالية آنذاك - دوراً كبيراً في إحكام سيطرتها على منطقة القرن الإفريقي، ونصت مضامين تلك المعاهدات- غير المتكافئة وغير القانونية- على حماية القبائل الصومالية مقابل بعض الامتيازات، وصارت تلك المعاهدات

(١) حسن مكي محمد أحمد: مرجع سابق، ص٨٣.

مسوغات قـانونية لاحتلال واستعمــار المنطقة، واستفادت القوى الاسـتعمارية من سذاجة وجـهل رؤساء القبائل بالأهداف الحقـيقية التي ترمي إليـها تلك المعاهدات حيناً، وطمع بعض أولئك الرؤساء في الهـدايا والأموال التي قدمها لهم المسـتعمر الأوروبي رغبة في استمالتهم حيناً آخر.

المبحث الثالث

مقاومة الصوماليين للاستعمار الأوروبي

فتح الصوماليون أعينهم على كابوس مزعج هو الاستعمار، انتشر في أراضيهم انتشار النار في الهشيم دون أن يملكوا القدرة على إيقافه، فقد عانت الصومال القهر والاستغلال وعشرات المحن الأخرى، في ظل الكابوس الاستعماري الذي مزق أراضيها وشتت شملها بين ثلاث دول أوروبية: بريطانيا وفرنسا، وإيطاليا، إلى جانب الحبشة التي لم تكن بمعزل عن تقسيم الصومال وتفتيته، وكأي استعمار أجنبي، فقد قوبل الاستعمار الأوروبي بمقاومة صومالية وقفت في وجه القوى الغازية لأراضيها، واستخدمت آليات متعددة في رحلة نضالها ضد المستعمر الأوروبي.

وقد مرت المقاومة الصومالية بثلاث مراحل، كان لكل واحدة منها خصائصها التي ميزتها، وفيما يلي نعرض بإيجاز تلك المراحل:

١- مرحلة الجهاد بقيادة العلماء:

كما هو الحال في أغلب المجتمعات الإسلامية، فإن علماء الدين وشيوخ القبائل لعبوا دوراً أساسيًا في إدارة شؤون المجتمع الصومالي في أوقات السلم والحرب معاً، بالإضافة إلى دورهم التوجيهي والقيادي في شؤون أخرى اجتماعية ودينية وغيرها.

وقد كانت هاتان النخبتان: علماء الدين وشيوخ القبائل، تملكان سلطة قانونية معترف بها في المجتمع الصومالي، وهذا ما أهّلهم بطبيعة الحال لقيادة المقاومة التي جاءت كرد فعل إزاء الهجمة الاستعمارية.

وقد تمتع العلماء - بشكل خاص - بمكانة قيادية مرموقة في المجتمع الصومالي، لكونهم القائمين بحفظ الإسلام ونشره في تلك البلاد، كما تمتعوا بإدراك مبكر لخطورة المخططات الاستعمارية، بفضل الوعي الذي أوصلهم إليه

فهمهم العميق لدينهم، الأمر الذي اعترف به المستشرق «لورانس بروان»، حيث قال: إن الإسلام هو الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي(١).

يعد السيد «محمد عبد الله حسن» (١٨٥٦م-١٩٢١م)، أشهر العلماء المجاهدين في التاريخ الصومالي، فهو الذي قاد حركة جهادية منظمة استمرت عقدين من الزمان (١٨٩٩م - ١٩٢١م) ضد القوى البريطانية، والإيطالية، والحبشية، وقد جمع السيد «محمد عبد الله حسن» بين شخصية قوية وثقافة دينية عسكرية واسعة، بالاضافة إلى موهبة أدبية رائعة، فقد كان يقرض الشعر باللغتين العربية والصومالية، وكان شعره مرآة صادقة لكفاحه وجهاده وآماله وأهدافه، كما كان وسيلته المفضلة للدعوة إلى الوحدة والتضامن لمقاومة المستعمرين.

أطلق السيد «محمد حسن» اسم (الدراويش) على جيشه، وشكل الدراويش قوة نظامية ضاربة أدهشت خبراء الحرب البريطانيين في ذلك الوقت.

استهل الدراويش جهادهم بشن حرب عصابات، سرعان ما تطورت حتى وصل الأمر إلى مرحلة استطاعوا فيها شن غارات على ثكنات الجيش البريطاني وتجمعاتهم في وضح النهار.

وتعد موقعة «Dul Madoba» التي وقعت بالقرب من مدينة (برعو) - في شمال الصومال - في (أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٣م) من المعارك التي تركت صدى تاريخيًا قويًا، وقد استمرت تلك المعركة بضراوة لعدة أيام بين الجيش البريطاني وجيش الدراويش، وقد شكلت نهايتها كارثة بالنسبة لحكومة لندن، إذ حلت الهزيمة بقواتها وتمكن الدراويش من قتل قائد الجيش البريطاني الجنرال «كورفيلد»، والذي استدعي من (بومباي) بالهند للقضاء على ثورة الدراويش، كما وقع عدد من الضباط الإنجليز أسرى في أيدي الدراويش(*).

---

(١) علي الشيخ احمد أبو بكر: مرجع سابق، ص٣٣.

(*) لمزيد من المعلومات عن موقعة Dul Madoba، راجع علي محمود معيوف: حركة الجهاد الإسلامي الصومالي ضد الاستعمار (١٨٩٩-١٩٢٠)، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢)، ص٢٢١ - ص٢٢٧.

عقد السيد «محمد عبد الله حسن» حلفاً مع الأتراك والإمبراطور الإثيوبي «ليدجي يسوع» - الذي اعتنق الإسلام وفقد عرشه جراء ذلك - خلال الحرب العالمية الأولى، ليتفرغ للإنجليز والإيطاليين[1]، إلا أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وخروج بريطانيا منها منتصرة، فإنها قررت القضاء بصورة تامة على حركة الدراويش، وفي (أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩١٩م) وافق مجلس الوزراء البريطاني على شن عمليات جوية ضد حركة الدراويش، واستخدم سلاح الطيران[2] إضافة إلى العربات المصفحة، ومدافع الهاون، التي استخدمت لضرب القلاع والمراكز الحصينة ولتتبع قوات الدراويش.

وكان سلاح الطيران عاملاً حاسماً في إلحاق الهزيمة الساحقة بقوات الدراويش، فاضطر السيد وجيشه إلى الابتعاد عن السواحل المكشوفة واللجوء إلى منطقة الصومال الغربي الداخلية، ولم يعش السيد بعدها إلا قليلاً، وتذكر بعض المصادر أنه توفي في (٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٢١م)، وما زال قبره مجهولاً، خوفاً من أن يمثل الإنجليز بجثته كما فعلوا مع الإمام السوداني "محمد أحمد المهدي"[3].

عمل بعض المؤرخين والكتاب الغربيين على تشويه صورة الكفاح والجهاد البطولي الذي قاده السيد «محمد عبد الله حسن» ضد القوى الاستعمارية الغازية. ولنقرأ سويًا ما كتبه عنه المؤرخ البريطاني: «I. M. Lewis»:

حاول «ريتشارد كورفيلد»، الذي كان ضابطاً شجاعاً، خدم في الإمبراطورية البريطانية، أن يعيد الأمن والنظام إلى الصومال عندما قامت حركة تمرد وعصابات قادها زعيم ديني، أطلقت عليه بريطانيا: «الشيخ المجنون»، وكان كل ما كوفئ به "كورفيلد" جراء جهوده لتحقيق ذلك الهدف النبيل، رصاصة في رأسه وملحمة شعرية صومالية، جسدت مدى تعطش الصوماليين للدماء، وإفراطهم في كراهية وعداء الأجانب[4].

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: مرجع سابق، ج٣، ص٦٧٢.

(٢) علي محمود علي معيوف: حركة الجهاد الإسلامي ضد الاستعمار (١٨٩٩م - ١٩٢٠م)، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م)، ص٢٧٠.

(٣) علي الشيخ أحمد أبو بكر: مرجع سابق، ص١٣٧.

(4) Ahmed I. Samatar: The Somali Challenge ,Op.Cit. P: 6.

غالط «لويس» كثيراً في تقديمه هذه الصورة الزائفة عن السيد "محمد عبد الله حسن"، فقد يكون "كورفيلد" بطلاً شجاعاً بالنسبة للإمبراطورية البريطانية، لكنه من وجهة نظر الصوماليين كان مستعمراً غاصبا لأرضهم ليس إلا، أرسلته حكومة بلاده ليثبت دعائم الهيمنة البريطانية على الصومال. والسيد "محمد" لم يكن شيخا مجنونا يثير العصيان، بل كان شيخاً عاقلا مثابرا، لم يعرف الملل والاستكانة طوال حياته الحافلة بالمقاومة والانتصارات المجيدة، ولم تكن ملحمته الشعرية التي نظمها بمناسبة مقتل الجنرال "كورفيلد" تجسد تعطشه للدماء بل كانت ببساطة تعبيراً أدبيًا لنصر عظيم، جاء عقب تضحيات عظيمة ضد المستعمر البريطاني. والشعب الصومالي ليس مفرطاً في كراهيته وعدائه للأجانب، فقد عرف الصوماليون بالكرم والسخاء وخاصة مع الغرباء الذين يأتون إلى أرضه بنية صالحة.

إلى جانب حركة الدراويش التي قاومت الاستعمار في شمال وغرب الصومال، فقد عرف التاريخ الصومالي حركات جهادية أخرى ظهرت في: جنوب الصومال، مثل جهاد الشيخ "حسن برسني" (١٨٥٣م - ١٩٢٦م)، وثورة "البيومال" (١٨٩٦م - ١٩٠٨م) وغيرهما، وكان للعلماء في تلك الحركات دور الريادة والقيادة.

وعلى أية حال، فقد تمكن الاستعمار الأوروبي من دحر الحركات الجهادية التي قاومته في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، وذلك بفضل القوة العسكرية المتفوقة، كعامل أساسي في اكتساح تلك الحركات وشلها بالكامل. إذ كانت تلك الحركات تستخدم في مقاومتها أسلحة عتيقة عفى عليها الزمن، إضافة إلى افتقارها إلى المهارات التنظيمية، واستخدام القوى الاستعمارية سياسة (فرّق تسد) إثر تشويش الجبهة الداخلية على تلك الحركات، مما أفقدها جزءاً كبيراً من الدعم اللوجستي الذي كانت بحاجة ماسة إليه.

٢- مرحلة ظهور المجتمع المدني

بانتهاء الربع الأول من القرن العشرين، وبعد دحر الحركات الجهادية المسلحة المقاومة للاستعمار، خسرت الصومال قيادتها التقليدية (العلماء وشيوخ القبائل)

المستقلة، إذ إن شريحة كبيرة من تلك القيادة باتت تتعاون مع القوى الاستعمارية، وخلف هذا الوضع بيئة جديدة تتطلب تبني إستراتيجية جديدة لمقاومة المستعمر بعد هزيمة الخيار العسكري، وتشكلت تلك الإستراتيجية من مقاومة سياسية سلمية معاصرة، بدأت عام ١٩٢٥م، وحلت محل المقاومة العسكرية المعروفة. وكانت هذه نقطة البداية لانبثاق منظمات المجتمع المدني الصومالية المعاصرة.

تميزت المنظمات التي ظهرت في تلك المرحلة بأنها جميعاً كانت مناهضة للاستعمار، وتحول الكثير منها في أثناء الكفاح السلمي لنيل الحرية في الخمسينيات من القرن الماضي إلى أحزاب سياسية، بدلاً من منظمات اجتماعية. كما ظهرت منظمات دينية معاصرة في الفترة ما بين (١٩٥٠م - ١٩٦٠م)، لتلحق بالمنظمات التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد ضمت قائمة المنظمات التي ظهرت في الصومال منذ ذلك الحين، منظمات متنوعة: عمالية، وثقافية، ودينية، واجتماعية، كما ظهرت لاحقاً منظمات طلابية، وازداد التنوع في تلك المنظمات بزيادة اختلاط الصوماليين بالعالم الخارجي في ظل الظروف التي خلفتها أجواء الحربين العالميتين، فاكتسب الصوماليون مع مرور الزمن بعض الخبرة في مهارات التنظيم المعاصرة، وأخذت المنظمات الاجتماعية غير التقليدية في الازدياد شيئاً فشيئاً.

وتعد (المنظمة الإسلامية الصومالية Somali Islamic Organization) أول منظمة مجتمع مدني معاصرة في التاريخ الصومالي، وقد تأسست على يد الحاج "فارح أومار" (١٨٢٨م - ١٩٤٨م)، ونادت المنظمة بحق الصوماليين في الحرية وتقرير المصير، وفي داخل المحمية البريطانية شمال الصومال برزت منظمات عديدة، كان أبرزها (اتحاد الموظفين الصوماليين Somali Official Union)، و(الخيرية Khayriyah)، وتأسست كلتاهما عام ١٩٣٥م. وكان (اتحاد الموظفين الصوماليين) ينادي بتأمين حقوق الموظفين والعمال الصوماليين في الإدارة البريطانية الاستعمارية.

أما (الخيرية)، فقد كانت منظمة اجتماعية تعمل في المجال الاقتصادي والتعليمي، وافتتحت مكاتب لها في معظم مدن الصومال البريطاني، وصار أعضاء

الخيرية لاحقاً سياسيين بارزين وقادة من أبراز قادة الكفاح السلمي من أجل الاستقلال(*).

وفي الصومال الإيطالي (جنوب الصومال) ظهر (نادي الشباب الصومالي Somali Youth Club (SYC))، الذي تأسس قبل أن تخمد نيران الحرب العالمية الثانية، في (١٥ مايو/آيار عام ١٩٤٣م) في مدينة مقديشو وعلى يد مجموعة مثقفة من الشباب تعددت أصولهم القبلية، وكان أول منظمة اجتماعية تؤسس هناك، وهو النادي الذي تحول لاحقاً إلى حزب سياسي اتخذ اسم: حزب وحدة الشباب الصومالي.

في عام ١٩٥٢م، تأسست في الصومال الإيطالي، وتحديداً في (مقديشو)، أول منظمة دينية ثقافية معاصرة ومستقلة، عرفت باسم (الرابطة الإسلامية الصومالية Somali Islamic League)، وقد ظهرت كرد فعل على تزايد الأنشطة التنصيرية للإرساليات المسيحية بعد عودة إيطاليا إلى الصومال تحت مظلة الوصاية الدولية (١٩٥٠م - ١٩٦٠م). وكان من أهم أهدافها: تقوية دور اللغة العربية في التعليم والعمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وجعلها القانون الأعلى للبلاد.

وقد تعاونت (الرابطة الإسلامية الصومالية) مع مصر لتحقيق أهدافها، ولعبت دوراً حيويًا في تشجيع التعليم العربي وتوفير فرص التعليم العالي للطلبة الصوماليين في الجامعات العربية عموماً، والمصرية على وجه الخصوص.

ويعتبر [(نادي الطلبة الصوماليين بالقاهرة Somali Students Club in Cairo (S.S.C.)]، والذي تأسس عام ١٩٥٢م في القاهرة، أقدم منظمة طلابية صومالية ما زالت قائمة حتى هذا اليوم[1].

(*) لمزيد من المعلومات حول ظهور منظمات المجتمع المدني في الصومال، راجع:

Abdurrahman M. Abdullahi, Non- State Actors in the Failed State of Somalia: Survey of the Civil Society Organizations and their Role in the field of Education during the Civil War (Mogadishu: __ ٢٠٠٣).

(1) Abdurrahman M. Abdullahi, Op. Cit. p: 16.

٣- مرحلة ظهور الأحزاب السياسية:

تعد هذه المرحلة ذروة التحول السياسي من القيادة التقليدية (زعماء العشائر وعلماء الدين) إلى قيادة عصرية (مؤسسات عصرية تتبع أساليب المستعمر في التنظيم والعمل السياسي)، وهي مرحلة مهدت لها مرحلة ظهور منظمات المجتمع المدني، والتي كانت الخطوة الأولى في ذلك التحول السياسي، عقب دحر المقاومة المسلحة التي قادها علماء الدين، وكان العديد من منظمات المجتمع المدني التي ظهرت حينها قد تحولت لاحقاً إلى أحزاب سياسية تقود العمل السياسي الوطني.

شهد العالم خلال وبعد الحرب العالمية الثانية تغييرات سياسية واسعة النطاق، كاندلاع ثورات التحرير وحركات الكفاح المنظم ضد السيطرة الاستعمارية، وتقدم الوعي الصومالي السياسي تقدماً ملحوظاً في تلك الفترة، نتيجة لاحتكاك الصوماليين بالعالم الخارجي، مما ساعدهم على الإلمام بقدر كبير من التطورات التي كانت تحدث في العالم.

اتصل الصوماليون خلال الحرب بالأفارقة الذين كانوا يرزحون مثلهم تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، ووصلت إليهم المبادئ الحديثة في السياسة وعلم الاجتماع، مثل: حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، والمساواة، والديمقراطية، والحرية. . . إلخ.

أيقظت الوعود التي قدمها الحلفاء - خاصة بريطانيا - للصوماليين بالاستقلال والحرية إن هم أعانوا الحلفاء على التخلص من الحكم الفاشستي، أيقظت آمالهم الوطنية الدفينة.

في تلك الأجواء والتحولات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت العالم، بدأت الأحزاب السياسية الصومالية تظهر إلى الوجود بمباركة استعمارية، لغرض إعداد كوادر سياسية وطنية تحكم البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال.

يعتبر حزب «وحدة الشباب الصومالي» (SYL)، الذي نشأ في كنف الإدارة العسكرية البريطانية عقب هزيمة وطرد النظام الإيطالي الفاشستي من مستعمراته في القرن الإفريقي، يعتبر رائد الأحزاب السياسية الصومالية. وتكونت نواته الأولى من نادي الشباب «الصومالي» (SYC)، الذي تقدمت الإشارة إليه، ثم تحول إلى

حزب سياسي في (أبريل/ نيسان عام ١٩٤٧م)، وبذلك يكون الحزب قد نشأ في ظل ظروف الانفراج السياسي التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وقد وظفت بريطانيا لصالحها مرارة الكبت السياسي الذي كان يستشعره الصوماليون الخاضعون للاستعمار الإيطالي الفاشستي، فبعد أن أحكمت قبضتها على كامل الأراضي الصومالية، تبنت سياسة مضادة للسياسة الإيطالية، وأتاحت للصوماليين فرصة المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة، وفي مقدمتها إنشاء الأحزاب السياسية، التي كانت تشكل نقلة نوعية في العمل السياسي الوطني الصومالي الحديث.

تمثلت أهداف حزب وحدة الشباب الصومالي فيما يلي[1]:

١- تصفية الاستعمار في كل أجزاء الصومال، وتوحيدها في ظل علم واحد لدولة واحدة.

٢- العمل على جعل الصومال جمهورية ديمقراطية.

٣- إحياء مفهوم القومية الصومالية.

٤- العمل على إلغاء الطبقية والتعصب القبلي.

٥- احترام حقوق الأجانب بما يتفق مع القوانين الدولية.

٦- الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وهو مصدر التشريع والقانون والقضاء.

٧- الاعتراف بميثاق الأمم المتحدة، وإيجاد علاقات طيبة مع كافة الشعوب المحبة للسلام.

٨- حماية مصالح الصوماليين.

٩- تحديد اللغة الرسمية للدولة.

١٠- استبعاد أية فكرة تنادي بعودة إيطاليا إلى الصومال.

---

(١) حسن محمود عبد الله: الجبهات الصومالية، النشأة والتطور، (مكان، ومؤسسة، وتاريخ الطبع، غير متوفر)، ص٤.

كان لحزب وحدة الشباب الصومالي دور ريادي متميز في الحركة الوطنية الصومالية، وفي إيقاظ مشاعر الوحدة بين مختلف أجزاء الأمة الصومالية، وكانت المبادئ التي قام عليها الحزب محط إعجاب وتقدير الشعب الصومالي، بينما كانت معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت في تلك الفترة أحزاباً قبلية، ولم تكن تحمل فكراً أو رؤية وطنية شمولية. نتيجة انحصارها في نطاقات عشائرية ضيقة.

عرفت الأحزاب السياسية في محمية الصومال البريطاني (شمال الصومال) في وقت متأخر عن جنوب البلاد، رغم أن الوعي السياسي فيها كان ملحوظاً حتى قبل ظهور الأحزاب السياسية فيها، وهيأ لها قربها من (عدن) التي كانت أحد المراكز المهمة للمواصلات العالمية، اتصالاً مباشراً مع العالم الخارجي.

ظهر في أواخر عام ١٩٥١م أول حزب سياسي في المحمية، وهو حزب الرابطة الوطنية الصومالية، وقدمت له بريطانيا في أول الأمر تسهيلات مماثلة للتي قدمتها لحزب وحدة الشباب الصومالي، حتى قوي مركزه وصارت له فروعه في جميع أنحاء المحمية، كما ساهم في إيقاظ المشاعر الوطنية[١]، وقد تمثلت أهداف الحزب الرئيسة فيما يلي[٢]:

١- الاستقلال التام بدون قيد ولا شرط.

٢- توحيد أجزاء الصومال الخمسة تحت راية واحدة.

٣- رفع مستوى معيشة الصوماليين وتنمية الاقتصاد الوطني.

٤- محو الأمية، ونشر التعاليم الإسلامية، والأفكار السياسية الحديثة.

٥- محاربة القبلية.

وقد ظهرت في الصومال - شمالها وجنوبها - أحزاب سياسية عديدة إلى جانب هذين الحزبين الرائدين، بيد أن كثيراً من تلك الأحزاب التي عرفتها الصومال افتقرت إلى الوزن السياسي، ولم تترك أثرا بارزاً على الحياة السياسية

---

(١) محمد يوسف موسى: القبلية وأثرها في السياسة الصومالية ١٩٦٠-١٩٩٧، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٠)، ص ٧٠.

(٢) المرجع سابق، ص ٧١.

الصومالية في تلك الفترة، وكان لبعض تلك الأحزاب اهتمامات ثقافية ودينية كبيرة، بهدف مواجهة الجهود التي تبذلها الإرساليات التبشيرية في الصومال.

وختاما، يمكننا تلخيص الخلفية التاريخية للوجود الأمريكي في الصومال في النقاط التالية:

١- تمثلت الخلفية التاريخية للوجود الأمريكي في الصومال في الاستعمار الأوروبي. وذلك لأن البلاد الصومالية عرفت قوى أوروبية غربية، تكالبت على اقتسام هذه البقعة الإستراتيجية من القارة الإفريقية وتمثلت هذه القوانين فى: (بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا) منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية غارقة فيه في عزلتها الإستراتيجية، وبعيدة كل البعد عن الصراع الاستعماري الأوروبي التقليدي الذي خاضته دول أوروبا في حينها ببقاع عديدة في إفريقيا وآسيا.

٢- بما أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غربية، تمتد بجذورها التاريخية إلى القارة الأوروبية، ومصالحها الإستراتيجية وميولها ما هي سوى امتداد للمصالح الأوروبية الغربية - وتحديدا بريطانيا - فإن السياسات الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بصورة عامة، كانت تنطلق من هذا الاعتبار. فهي في خطوطها العريضة كانت تشكل استمرارًا للسياسات التي انتهجتها القوى الغربية التي استعمرت الصومال.

٣- كان الاستعمار الأوروبي الذي قسم البلاد الصومالية في القرن التاسع عشر، أمراً واقعاً لا مفر منه. فالأوضاع الدولية التي كانت قائمة في ذلك الوقت والمتمثلة في ظهور قوى أوروبية متفوقة عالميًا من حيث التنظيم والمال والسلاح، والمتنافسة حول توفير مصادر جديدة للمواد الخام، وإيجاد أسواق عالمية لصناعتها، إلى جانب صراعها على فرض هيمنتها على العالم، تلك الأوضاع الدولية لم تكن تسمح إلا باكتساح المناطق التي استهدفها الاستعمار الأوروبي، ومن بينها الصومال، التي

كانت مقسـمة سياسيا وضعـيفة اقتصاديا، وتعاني من فـراغ حقيقي في قيادة قوية لمجابهة تلك القوى الأوروبية المختلفة.

٤- قاد علماء الدين في الصـومال أول ردّ فعل ضد الاستـعمار الأوروبي، وقد أهلهم لهذه القيـادة عاملان أساسيان، أولهمـا: المكانة الرفيعة التي يتمتعون بها وسط المجتـمع الصومالي، وثانيهما: الوعي الذي تميزوا به عن عامـة المجتـمع، نتيـجة لثقـافتـهم الدينية الواسـعة، واخـتلاطهم بالشعوب الإسـلامية الأخرى من خلال رحلاتهم الكثـيرة كالحج وزيارة المقدسـات الإسلاميـة وطلب العلم، لكن الحركـة الجهاديـة التي قادها العلماء تم دحرها من قـبل الاستعمار الأوروبـي، بسبب نقص المهارات التنظيمية لأغلـب قادة تلك الحركات، وتفوق المستعـمر الأوروبي عليها في مـجـال السلاح، إضـافـة إلى نجـاح بعض الجـهود التي قـام بهـا المستعمرون لتشويش الجبهة الداخلية على تلك الحركات الجهادية.

٥- بعد هزيمة الخيار العسكري لمقاومة الاسـتعمار في الصومال بدأت بانتهاء الربع الأول من القرن العشرين المقـاومة السياسية المعاصرة للاسـتعمار، وكانت السمة البـارزة لمنظمات المجتمع المدني التي عرفتـها الصومال في ذلك الوقت والمناهضة للاستعمار، أنها جـميعا كانت تكافح سلميا لنيل الحرية والاستقلال، وتستخدم أساليب العمل السياسي المعاصر، أبرزها: الأحزاب السياسـية، محاولة الاستفادة من المهارات الـتنظيمية التي تمتع بها المستعمر الأوروبي حينها.

السياسات الأمريكية تجاه الصومال قبل حرب القرن الإفريقي (١٩٧٧- ١٩٧٨م)

●●●

الفصل الثالث

يسعى هذا الفصل لرسم ملامح السياسة التي اتبعتها واشنطن تجاه مقديشو في الأعوام التي سبقت حرب القرن الإفريقي (١٩٧٧ -١٩٧٨م)، وذلك بتتبع المؤثرات الإقليمية والعالمية التي أثرت بصورة أو بأخرى على تلك السياسات التي اتسمت في تلك الفترة بالركود والبرود، في محاولة لإعطاء صورة عن الملابسات المختلفة لتلك السياسات.

المبحث الأول

بداية التعاطي الأمريكي مع منطقة القرن الإفريقي

(١٩٤٥ - ١٩٦٠م)

تمهيد:

حظيت السياسة الخارجية وما يتصل بها من قضايا عدة باهتمام مبكر من قبل القادة والمسئولين الأمريكيين منذ إعلان قيام الجمهورية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الرئيس الأمريكي الأول: «جورج واشنطن» قد أبدى تحفظا تجاه هذه المسألة، حيث أعلن أن علاقات الولايات المتحدة بالدول الأجنبية يجب أن تكون اقتصادية في الأساس، وسياسية بأقل قدر ممكن(*).

وقد مثلت النزعة الأمريكية إلى التقوقع والعزلة السمة البارزة للسياسة الخارجية الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت تلك الصورة بالتغير بشكل جذري، فخرجت الولايات المتحدة من تلك الحرب قوة عظمى كان لها فضل كبير في هزيمة دول المحور وقيادة الحلفاء إلى النصر، وسرعان ما قادت الدول الغربية مرة أخرى في حرب جديدة من نوع آخر هي: الحرب الباردة، موجهة ضد ما عرف بالخطر الشيوعي، متمثلا في الاتحاد السوفييتي وحلفائه.

في إطار إستراتيجية «احتواء الشيوعية» كانت السياسة الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة تعطي الصدارة والاهتمام الخاص للدول الأوروبية والدول المتاخمة للكتلة الشرقية، والتي كانت عرضة للسقوط في أحضان الشيوعية. ونتيجة لذلك فقد حازت دول مثل: تركيا، إيران، باكستان، كوريا، ودول الهند الصينية(**)

(*) انظر في:

George Washington: "Farewell Address, (September 17, 1796) message and papers of the Presidents: www. Loc.gov/cgi-bin/query

(**) الهند الصينية: اسم يطلق سياسيا على مجموعة المستعمرات والمحميات الفرنسية في جنوب شرق آسيا، وكانت تضم المناطق التي تعرف حاليا بـ: فيتنام، كمبوديا، لاوس، وجنوب تايلاند حاليا.

على اهتمـام من قبل صناع القرار الأمريـكي، ورصدت لها المساعـدات العسكرية والاقتصادية.

في ذلك الوقت، كـانت الدول الأفـريقيـة بصـورة عامـة ترزح تحت وطأة الاستعـمـار الأوروبي، ولم تكن تشكل أي خطر حـقيـقي على الأمن القـومي الأمريكي، طالما أن الوجود السوفييتي فيها - حينها - كان منعدما تقريبا.

فالسياسة الخـارجية الأمريكية في تلك الفترة المبكرة كـانت تسعى إلى تحقيق أمرين أساسيين، الأول: هو توجيه ضـربة مضادة لأي تهديد شيوعي جلي في أية منطقة في العـالم. والثاني: هو الحفـاظ على المصالح الحيـوية الأمريكية العـالمية، والحيـلولة دون تعرض السـوفيـيت لها، من خـلال تأمين الممرات المائيـة الحيـوية والمناطق التي تحتل مواقع ذات قيمة إستراتيجية.

ومن الأهمية بمكان رصد البدايات الأولى للتعاطي الأمريكي مع منطقة القرن الإفريقي، كـمدخل مهم وضروري لفـهم التوجه العام للسـياسة الأمريكـية خلال الفترة التي تسعى هذه الدراسة لتغطيتها.

صياغة السياسة الأمريكية في القرن الإفريقي:

إن جوهر إستراتيجية واشنطن تجاه منـطقة القرن الإفريقي طوال حقبة الحرب الباردة يتمـثل في سعيها الدائم للحفـاظ على قدرتها في مواجهـة أية قوة عسكرية معادية - سـواء أكانت سوفييـتية أم لا - بإمكانها أن تهدد المصـالح الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البحر الأحمر، وهذه النقطة فرضية أساسية في هذه الدراسة، يستحيل فهم السياسات الأمريكية تجاه الصومال خارج إطارها.

من هذا المنطلق، فإن التطورات الإقليـمية، وتحديدا تلك التـي كانت تحدث في منطقة الشرق الأوسط(*) أثرت كثيـرا في جذب انتباه السـاسة الأمريكان إلى

(*) لعل من أبرز تلك التطورات ثورة يوليـو/ تموز ١٩٥٢م بمصر، وصعود الحـركة القومية العربية التي تبناها جمال عبد الناصر، وتحالفه مع الكتلة الشرقية ورفضه سياسة الأحلاف الغربية: حلف بغداد، ومشروع آيزنهاور، وغـيرهما. وكانت الاتفاقية العسكرية بين مصر وتشـيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥م هي التي جلبت السوفييت إلى تلك المنطقة لأول مرة في تاريخها، مما دفع أمريكا للبحث عن حلفاء أقوياء.

منطقة القرن الإفريقي، لارتباطها الإستراتيجي والجيوبوليتيكي الوثيق بالشرق الأوسط، رغم أن السياسة الخارجية الأمريكية أخذت فترة من الزمن قبل أن تتدخل في القرن الإفريقي بصورة مباشرة، فكان ذلك الحافز الإستراتيجي، هو الذي دفع أمريكا لإقامة علاقات مع دول المنطقة، تتمكن من خلالها الحصول على تسهيلات عسكرية في البحر الأحمر، في إطار ترتيبات عسكرية وسياسية واقتصادية مع تلك الدول.

كانت السياسة الأمريكية في تلك المنطقة الحساسة - ومازالت - مقيدة بصراعين إقليميين، هما: الصراع الإثيوبي الصومالي والصراع الإسرائيلي العربي، وقد منح هذان الصراعان القوتين العظميين الفرصة للتدخل في شؤون المنطقة، واستقطاب الحلفاء والأصدقاء من الأطراف المتصارعة، فالولايات المتحدة أعطت الأهمية والاعتبار لأمن إسرائيل في منطقة البحر الأحمر، كما دعمت بقوة المطالب الإثيوبية في المنطقة، كل ذلك لاعتبارات إستراتيجية، إلى جانب بعض الاعتبارات الملحة للسياسة الداخلية الأمريكية، والتي في مجملها تعتبر في صالح هذين البلدين(*).

في المقابل، تحيز الاتحاد السوفيتي - لبعض الوقت- لبعض المواقف العربية فيما يخص الطموحات الفلسطينية، وقدموا الدعم للصومال في بداية دخولهم إلى منطقة القرن الإفريقي.

نظرا لأن منطقة القرن الإفريقي ارتبطت ارتباطا غير مباشر بالإستراتيجية والمصالح الحيوية الأمريكية، فقد احتلت - في الغالب - موقعا وصفه بعض المراقبين بأنه هامشي في السياسة الخارجية الأمريكية، فلم يتبن أي من الرؤساء الأمريكيين نظرية، أو يعلن عن مبدأ سياسي أو عسكري يحدد سياسة واشنطن في التعامل مع هذه المنطقة، مثلما حدث مع مناطق عديدة في العالم. كما لم يحدث مطلقا أن توقع المخططون العسكريون الأمريكيون أن يكون لدول المنطقة، وبالذات

(*) تحظى إثيوبيا بدعم واسع من السود الأمريكيين الذين يعتبرونها رمزا لرفعة الأفارقة، نظرا لكونها الدولة الإفريقية الوحيدة التي لم تستعمر. ولا يخفى على أحد مدى الدعم الهائل الذي تحظى به إسرائيل داخل أمريكا، بفضل اللوبي اليهودي ومنظماته المختلفة.

إثيوبيا والصومال، أية مشاركة عسكرية معتبرة في الساحة الدولية، وكان الاهتمام الأمريكي الملحوظ بالمنطقة يبرز فقط في الأوقات التي تشتعل فيها النزاعات وتظهر فيها الأزمات الكبيرة؛ ولذا فقد تركت صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي عموما في يد البيروقراطية الحكومية.

وبما أن المسئولين المنتخبين في البيت الأبيض والكونجرس يمكثون لفترة قصيرة ومحددة، ويكونون مشتتين بين كم هائل من القضايا المتنوعة، فإن المستويات الوسطى وما دونها من البيروقراطيين هم الذين تحكموا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي، وكثيرا ما ينقاد البيروقراطيون للنهج التقليدي المؤسسي أكثر من انقيادهم لمعتقداتهم الشخصية أو أية ولاءات سياسية معينة[١].

إلى جانب ما تقدم ذكره، فإن صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي يجب أن تمر بمستويات متعددة في كل من وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، مثلما يحدث مع أية منطقة أخرى في العالم، حيث تقوم كل مؤسسة حكومية من تلك المؤسسات بالنظر إلى أية سياسة يراد صياغتها أو قرار يراد اتخاذه تجاه هذه المنطقة أو تلك، من الزاوية التي تهمها وتعتبر من اختصاصها، فوزارة الخارجية مثلا، تنظر إلى الآثار الإقليمية التي قد تترتب على أية علاقة عسكرية أو سياسية في منطقة ما، وتؤثر على علاقة أمريكا بأصدقائها هناك، بينما لا يعطي مجلس الأمن القومي أهمية تذكر للجانب السياسي، إنما يولي أهمية قصوى لانعكاس تلك السياسة على المركز العسكري المتفوق عالميا للولايات المتحدة.

وقد كان القرن الإفريقي في بادئ الأمر يدخل في اختصاص دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية «Near East Bureau»، وفي عام ١٩٥٨م تأسست الدائرة الإفريقية «African Bureau» التي تفرعت من دائرة الشرق الأدنى. وكانت أولى مهمات ذلك القسم الجديد بالخارجية الأمريكية هو توفير خطوط إرشادية يستعين بها صناع القرار الأمريكي في رسم سياساتهم تجاه القارة الإفريقية،

---

(1) Jeffery A. Lefebvre: U.S Security Policy in Ethiopia and Somalia, (University of Pittsburgh, 1991), P: 22.

ويعتبر أبرز إنجاز لذلك المكتب (الدائرة الإفريقية) إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الاستعمارية في القارة الإفريقية، وهو المبدأ ذاته الذي صادقت عليه وتبنته لاحقا منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م[1]، وهذا المبدأ هو الذي جعل الصومال، التي تبنت من جهتها مشروع الصومال الكبير، منددة دوما بالمخططات الاستعمارية التي ضمت قسرا أقاليم يقطنها صوماليون إلى دول مجاورة، جعلها أحد مثيري المشاكل في القارة الإفريقية.

الموقف الأمريكي من قضية الوحدة الصومالية:

عندما تمكنت القوات البريطانية في الحرب العالمية الثانية من هزيمة إيطاليا وإخراجها من الصومال، سيطرت على معظم البلاد الصومالية، وأصبح كل من: الصومال الإيطالي (جنوب الصومال)، والمحمية البريطانية (شمال الصومال)، والصومال الغربي خاضعا لإدارة عسكرية بريطانية واحدة، وكان الساحل الصومالي (جيبوتي) الجزء المستثنى من الأراضي التي خضعت لتلك الإدارة البريطانية، إذ ظل خاضعا للحكم الفرنسي.

وقدرت الأراضي التي كانت تشرف عليها بريطانيا ما بين عامي: ١٩٤١ - ١٩٥٠م بحوالي ٩٠٪ من مجموع الأراضي الصومالية[2].

تقدمت الإشارة إلى أن السلطات البريطانية اتبعت سياسات أكثر انفتاحا من ذي قبل، وشجعت على ظهور المنظمات السياسية والاجتماعية في الصومال، بفضل التغيرات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت العالم خلال وعقب الحرب العالمية الثانية، مما كان له دور كبير في بروز الحركة الوطنية الصومالية الحديثة، التي رفعت منذ بداية ظهورها شعار وحدة الصومال الكبير، إلا أن إثيوبيا التي حققت نصرا كبيرا على إيطاليا عام ١٩٤١م، بمساعدة قوية من قوات الحلفاء التى كانت تسعى سعيا حثيثا إلى تهيئة الأجواء الإقليمية والدولية لإلحاق إريتريا بها، لتأمين منفذ لها على البحر الأحمر، وللاحتفاظ بالأراضي الصومالية التي استولت عليها إبان توسعاتها الإمبراطورية نحو الشرق في القرن التاسع عشر؛ ولذا فقد كان أمرا

(1) Jeffrey Lefebvre : O.p, Cit, p: 28, 29.

(٢) مجلة السياسة الدولية: السنة السادسة، العدد ١٩، يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠م.

طبيعيا أن تتشاءم إثيوبيا كثيرا من بروز الحركة الوطنية المعاصرة في الصومال، والتي تبنت مشروع الصومال الكبير لتوحيد جميع المناطق التي يقطنها الصوماليون في القرن الإفريقي.

بعد هزيمة إيطاليا في جميع الجبهات، وقع الحلفاء معها هدنة في (٢٩ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٤٣م)، وتعين على الدول الأربع الكبرى المنتصرة (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، فرنسا) أن تتخذ قرارها بشأن مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا.

ناقش مندوبو الدول الأربع قضية الوحدة الصومالية عام ١٩٤٦م من خلال المداولات التي تمت حول الاقتراح البريطاني الذي عرف بخطة بيفن، والتى تتلخص في مشروع قدمه وزير الخارجية البريطاني: «أرنست بيفن» لتوحيد جميع المناطق الصومالية تحت إدارة بريطانية واحدة[١].

جاء في خطاب ألقاه «بيفن» أمام مجلس العموم البريطاني، مدافعا عن خطته لتوحيد الأراضي الصومالية:

في نهاية القرن الماضي كانت منطقة القرن الإفريقي تقتسمها ثلاث دول هي بريطانيا العظمى، فرنسا، وإيطاليا، وكان الإثيوبيون يحتلون المنطقة الداخلية حيث المراعي التي يؤمها ما يقرب من نصف السكان الرحل الذين يعيشون داخل أرض الصومال البريطانية مدة ستة أشهر كاملة من كل عام، وكان أيضا على السكان الرحل الذين يعيشون داخل أرض الصومال الإيطالية أن يعبروا الحدود بحثا عن المراعي، لقد اقترحنا بنية صادقة توحيد أراضي الصومال البريطانية والإيطالية، وكذا المنطقة المتاخمة التابعة لإثيوبيا، إذا وافقت هي على ذلك، في شكل مقاطعة واحدة، وذلك كي يحيا السكان الرحل حياتهم البسيطة في أمان. وبالتالي، قد تكتسب هذه المنطقة فرصة حقيقية لتحقيق حياة محترمة من الوجهة الاقتصادية لجميع سكانها[٢].

---

(١) محمد حاج مختار حسن: الصومال الإيطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال. أطروحة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م)، ص ٥٤.

(٢) وثيقة رقم (١) خطاب (بفين) أمام البرلمان البريطاني في ٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٦م. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، السنة السادسة يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠م.

لا جرم أن بـريطانيا لوحت بورقـة الصومـال الكبيـر ترسيـخا لنفـوذها في المنطقة، خاصـة بعد أن بدت بوادر الانحلال تظهر في إمـبراطوريتها الاسـتعمارية المتداعيـة، عقب تبدل الوضع الدولي، لكنها في نفس الوقت قـدمت للصوماليين مشروع وحـدتهم المنشودة على طبق من ذهب، وربما كانت الصـومال الآن بمعزل عن كم هائل من مشاكلها السياسية والاقتصـادية العسكرية، والتي يعتبر جزء كبير منها ناتجا عن سياسات التجزئة الاستعمارية، لو أن النجاح حالف خطة «بيفن».

تضافرت عوامل مختلفة لإفشـال خطة «بيفن»، بعضها يعود إلى الصوماليين أنفسهم، وبعضها الآخر لأطراف إقليـمية ودولية، وقبل أن نشير إلى الموقف الذي اتخـذته واشنطن حينـها من تلك القـضيـة، والأثر الذي تركـه ذلك الموقف على الوحـدة الصـومـالـيـة، سنحـاول أن نلقي بعض الضـوء علـى أبرز المؤثرات التي ساهمت في إفشال خطة «بيفن»، علنا نقدم صورة أكثر شمولية.

كان الصوماليـون يفتقرون ـ آنذاك ـ بصورة عامـة إلى الوعي السياسي، ولم تكن أية أجندة وطنية موحدة مطروحة من قبل الأحزاب السيـاسية الصومالية، فقد أعرب حـزب «وحدة الشبـاب الصومالي» عن تأييـده لوصاية الأربعـة الكبار على الصومـال، في مدة لا تزيد عن عشـر سنين، أنه لا يمانع في إطالة المدة إذا تطلب الأمر ذلك(١).

وإذا كان حزب «وحدة الشباب الصومالي SYL»، الحزب الوطني الأول في حينها، قد انطلق من مبادئه المناهضة للاستعمار، رافضا عودة أية إدارة استعمارية، وعارض على هـذا الأساس خطة «بيفـن»، فإن الأمر الذي غـاب عن أذهانهم في ذلك الوقت، أن الاستـعمـار سيعـود تحت أي شكل، إيطاليا كـان أو بريطانيا أو غيرهما، فأي الضررين أخف للصوماليين؟!

أما حزب «المؤتمر الـصومالي Conferenza della Somalia» الذي كان يضم اتجاهات قبلية وإقليـمية عديدة، فإن مطالبه كانت تتركـز في الموافقة على الوصاية الإيطالية لمدة ثلاثين عامـا، على أن تتولى الدول الأربع الكبرى مراقـبة إيطاليا في تنفيذ شروط الوصاية.

---

(١) محمد حاج مختار حسن: مرجع سابق، ص ١١٥، ص ١١٦.

والملاحظ في تلك الفترة أن إيطاليا كانت تقوم بتعبئة الأحزاب المؤيدة لها، كي تطالب بعودتها إلى إدارة الصومال، تحت مظلة الوصاية الدولية، بينما لم تقم بريطانيا بالتعبئة اللازمة لخطة «بيفن» في أوساط الشعب الصومالي، وكان لافتا للنظر عدم ظهور أصوات صومالية طالبت بتوحيد الصومال طبقا لمشروع «بيفن»، إذ كانوا منقسمين ما بين رافض لعودة الاستعمار، أو مطالب بعودة إيطاليا إلى مستعمراتها قبل الحرب العالمية الثانية.

غير أن الموقف الذي اتخذته الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من قضية الوحدة الصومالية، كان ذا أثر حاسم في مصير خطة «بيفن» أكثر من أي عامل آخر.

تساوى عند الولايات المتحدة في البداية عودة إيطاليا إلى مستعمراتها في ظل نظام الوصاية الدولية ووضع الأراضي الصومالية تحت إدارة بريطانية موحدة، وذلك في بداية مداولات الدول الأربع الكبرى حول القضية الصومالية، وسائر المستعمرات الإيطالية الأخرى (ليبيا، إريتريا).

وقد أشارت واشنطن في مذكرة قدمتها إلى مندوبي الدول الكبرى إلى عدم معارضة الولايات المتحدة لوصاية بريطانية على الصومال، بينما رأت تسليم إريتريا إلى إثيوبيا[1]، إلا أن سياسة الحياد التي اتبعتها واشنطن في البداية تبدلت نتيجة لمخاوف الولايات المتحدة الشديدة من الخطر الشيوعي السوفييتي، خاصة بعد أن أفصح السوفييت عن نيتهم في مؤتمر «بوتسدام» (يوليو/ تموز - أغسطس/ آب عام ١٩٤٥م) في السيطرة على بعض المستعمرات الإيطالية، وتحديدا منطقة (طرابلس) في ليبيا، والمطلة على البحر الأبيض المتوسط، ورأى ـ حينها ـ مكتب الشئون الأوروبية الأمريكية ـ بالخارجية الأمريكية ـ عودة إيطاليا إلى مستعمراتها قبل سقوط الفاشية، تحت نظام الوصاية الفردية، وبإشراف الأمم المتحدة، نتيجة للخوف الشديد من الأهداف السوفييتية في البحر المتوسط.

هكذا عمدت واشنطن إلى معارضة خطة «بيفن» لتوحيد الأراضي التي يقطنها الصوماليون في منطقة القرن الإفريقي، كي لا تعطي الاتحاد السوفييتي مبررا

(١) محمد حاج مختار حسن: مرجع سابق، ص ٢٧.

للمطالبة بإدارة بعض المستعمرات الإيطالية، وتحقيق الحلم الروسي القديم المتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة، إذا ما قامت بريطانيا بالسيطرة على المستعمرات الإيطالية في الصومال.

ومن جهتهم فقد هاجم السوفييت مطالب بريطانيا في ضم جميع الأراضي الصومالية تحت إدارة بريطانية واحدة، واتهموا بريطانيا بأنها تسعى لتقوية مركزها الاحتكاري الاستعماري على حساب الدول الأوروبية الأخرى وإثيوبيا[1]، أما إثيوبيا، فقد استغلت الوضع الدولي المعارض لخطة بيفن لصالحها وبشكل جيد، فعارضت هذه الخطة بقوة وتجاوبت مع المناخ العالمي السائد في ذلك الوقت بشأن هذه القضية، بصورة تخدم مطالبها على عكس الجانب الصومالي الذي أثبت أنه يعاني من قصور في الإلمام كاف بمجريات السياسة العالمية في تلك المرحلة، مما أثر سلبا على القضية الصومالية.

مما سبق نخلص إلى القول: إن الموقف الأمريكي من قضية الوحدة الصومالية كان مرهونا باعتبارات الحرب الباردة، واحتواء الأطماع السوفيتية في المستعمرات الإيطالية بإفريقيا، فجاء الرفض الأمريكي لتوحيد الأراضي الصومالية طبقا لخطة «بيفن»، وعلى هذا الأساس فضلت الولايات المتحدة أن تعود المنطقة إلى سابق وضعها قبل الحرب العالمية الثانية، بتغيير طفيف هو: أن تعود إيطاليا لمستعمراتها تحت لافتة الوصاية الدولية التي حددت بعشر سنوات، بينما تبقى القوى الأوروبية الأخرى (بريطانيا وفرنسا) مسيطرة على مستعمراتها السابقة في المنطقة.

التحالف الوثيق مع إثيوبيا:

اعتبرت إثيوبيا نفسها جزيرة مسيحية محاطة ببحر من الأعداء المسلمين، ورغم أن تعداد المسلمين في إثيوبيا يزيد عن النصف، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن المسيحيين كانوا وما زالوا حكام إثيوبيا التاريخيين، بينما غلب المسلمون على أمرهم، وجرى ضمهم قسرا إلى الإمبراطورية الحبشية في القرنين التاسع عشر

(١) مجلة السياسة الدولية: السنة السادسة. العدد ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠م.

والعشرين، حكمت النخبة الحاكمة في إثيوبيا البلاد بعقلية محاصرة ومهددة دائما بالخطر، وكان ذلك نتيجة لتعرضها لعدة اجتياحات من قبل قوى أوروبية، وتحديدا إيطاليا، أو إسلامية، إضافة لكونها دولة داخلية لا منافذ بحرية لها، فكان أهم هدفين إستراتيجيين لإثيوبيا هما:

أ- الحفاظ على تماسك إمبراطوريتها الواسعة المتعددة الثقافات والأجناس.

ب- تأمين منفذ لها على البحر الأحمر.

ونحن نتناول التحالف الأمريكي الإثيوبي هنا باعتباره أحد أهم مداخل السياسة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي عموما. كما أن ذلك التحالف بين الطرفين قد ألقى بظلال كثيفة على السياسة الأمريكية تجاه الصومال قبل وبعد الاستقلال وظهور الجمهورية الصومالية.

بدأت العلاقات الإثيوبية الأمريكية الأولى في (يونيو/ حزيران عام ١٩١٤م)، حينما وقعت أول معاهدة تجارية بين الطرفين(١)، وفي الحرب العالمية الثانية، أنشأت الولايات المتحدة قاعدة بحرية وجوية في ميناء (مصوع) بإريتريا لدعم القوات البحرية والجوية الملكية البريطانية، والتي كانت تقود العمليات العسكرية في شمال إفريقيا، كما استخدم الأمريكيون أثناء الحرب محطة الاتصالات الإيطالية السابقة قرب (أسمرة)، والتي كانت تعرف باسم: «RadioMarino»، وتحول اسمها لاحقا إلى محطة «كاجنيو Kagnew Station»(٢).

في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها العالم عقب الحرب العالمية الثانية وبروز قوى عظمى جديدة تمثلت في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، سعى الإمبراطور «هيلاسيلاسي» إلى البحث عن قوة دولية جديدة يستند إليها لتحقيق مخططاته وسياساته في المنطقة.

ولم تكن علاقة إثيوبيا مع فرنسا وبريطانيا وإيطاليا جيدة بعد الحرب العالمية الثانية، ففرنسا أثارت بعض المشاكل مع إثيوبيا، تتعلق بخط السكة الحديدي الذي

---

(1) Jeffrey A: O.p Cit, P: 64.

(2) John Rasmusen: A history of Kagnew station and American forces in Eritrea (Arlington: U.S Army security Agency, information Division, 1973), P: 27.

يربط بين الساحل الصومالي (جيبوتي) وإثيوبيا، أما بريطانيا فقد تعكرت علاقتها التاريخية الحميمة بإثيوبيا إثر تبنيها لمشروع توحيد جميع الأراضي الصومالية (خطة بيفن)، وإيطاليا الفاشية اعتدت عليها وقامت باحتلالها.

وقع اختيار الإمبراطور «هيلاسيلاسي» على الولايات المتحدة كخيار أفضل من الاتحاد السوفيتي بسبب تخوفه من الأثر السلبي الذي قد تتركه الشيوعية في بلد فقير متعدد الأجناس مثل إثيوبيا.

ويبدو أن قرار الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي التحالف مع الولايات المتحدة، وتأسيس علاقات عسكرية وسياسية متينة معها، كان الخيار الاستراتيجي الأفضل وربما الوحيد الذي توفر لديه في تلك الفترة مدفوعا بهواجسه العسكرية ومخاوفه الأمنية داخل وخارج بلاده(*)، فالإمبراطور ومعاونوه كانوا موقنين أن فوائد اقتصادية وسياسية وعسكرية ستعود على بلادهم إذا ارتبطوا عسكريا بقوة عظمى، وتحديدا بالولايات المتحدة[1].

يعد لقاء الإمبراطور «هيلاسيلاسي» بالرئيس الأمريكي «روزفلت» على ظهر الباخرة «كونسي Quincy» في قناة السويس بعد عودة الرئيس الأمريكي من مؤتمر "يالطا" (٤ فبراير/ شباط ١٩٤٥م)، يعد أبرز المحطات في العلاقات الأمريكية الإثيوبية، والسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الإفريقي.

ركز الإمبراطور مطالبه في أن يكون للإمبراطورية الإثيوبية منفذ بحري، وسأله «روزفلت» ما إذا كان يعني بهذا المنفذ البحري «جيبوتي» أو «إريتريا»؟

(*) كان الإمبراطور هيلا سيلاسي يحس بمعارضة الدول العربية لسياسته الرامية لضم إريتريا إلى بلاده، بدلا من منحها الحرية والاستقلال، إضافة إلى مخاوفه وتوجساته من الشعارات والمبادئ التي رفعتها الحركة الوطنية الصومالية الحديثة، والمتمحورة حول مشروع الصومال الكبير، كما شعر الإمبراطور أن المضمون الإسلامي في الدعاية المصرية ضد الاستعمار والإمبريالية الغربية يهيئ لتحريض القومية الصومالية والقوميات المسلمة الأخرى داخل إثيوبيا ضد نظام الحكم الإمبراطوري المسيحي، ولم يرحب الإمبراطور بالفكرة التي طرحها جمال عبد الناصر حول (وحدة وادي النيل)، واعتبرها النسخة المصرية لفكرة (الصومال الكبير)، وتهدف لإضعاف إثيوبيا وجعلها تدور في فلك مصر.

(1) Jeffery A., O.P Cit, P:73.

فأجاب الإمبراطور بأن جيبوتي تعتبر المنفذ المفضل بالنسبة له، نظرا لوجود خط السكة الحديدي، ولكن طبقا للسياسة المستقبلية في المدى البعيد، فإن إثيوبيا تطلب أن يكون لها منفذ أو ميناء في إريتريا. وبخصوص الصومال سأل روزفلت عما إذا كانت يوما جزاء من إثيوبيا؟ فأجاب الإمبراطور بالإيجاب، وطلب من الرئيس الأمريكي المساعدة في تحقيق هذه الآمال والأهداف، وأجل «روزفلت» أية مساعدة إلى أن يعقد مؤتمر السلام بعد الحرب[١].

وفي الفترة ما بين عامي (١٩٤٧ و ١٩٥٣م) عملت إثيوبيا بصورة متواصلة لعقد اتفاقية عسكرية رسمية مع الولايات المتحدة، وأثمرت تلك المثابرة الإثيوبية أكلها في (٢٢مايو/ أيار عام ١٩٥٣م)، حيث وقع وزير الخارجية الأمريكية «والتر بيدل سميث Walter Bedell Smith» ووزير خارجية الإمبراطورية الإثيوبية «أتو بتيولد أكليلو Ato Abtewold Akililou» اتفاقية مساعدات ثنائية عسكرية (mutual MDAA _Agreement Defense Assistance)، واتفاقية أخرى لتجهيز وتسليح الجيش الإثيوبي (Defense Installations Agreement_DIA)[٢] وقد أدت هاتان الاتفاقيتان بإرساء العلاقات العسكرية (الأمريكية / الإثيوبية) حتى بعد سقوط الإمبراطورية الإثيوبية عام ١٩٧٤م، وحصلت الولايات المتحدة بتلك الاتفاقيات على حق استخدام القواعد العسكرية في إثيوبيا، وفي المقابل حصلت إثيوبيا على ضمانات أمريكية أكيدة لتجهيز وتدريب الجيش الإثيوبي.

أطلقت واشنطن على العلاقة «الأمريكية / الإثيوبية» اصطلاح: العلاقة الخاصة-Special Relation. فالولايات المتحدة لم تلتزم بالدفاع عن إثيوبيا ضد أي هجوم أو خطر خارجي، لكنها التزمت بتوفير دعم عسكري أساسي وقوي لإثيوبيا[٣].

---

(١) محمد حاج مختار حسن: مرجع سابق، ص ٣٥.

(2) Jeffery A: O.P. Cit, P: 55.

(3) Interview with Paul Henze, Political counselor in the U.S Embassy in Addis Ababa (1969-1972): www2. gwu.edu/nsarchiv

واصلت الولايات المتحدة دعمها لإثيوبيا حتى بعد سقوط النظام الإمبراطوري المتحالف مع الغرب، لأن التزامها لم يكن لشخص الإمبراطور «هيلاسيلاسي» أو لنظامه، بل لإثيوبيا كبلد مهم لقوة عظمى مثل الولايات المتحدة، بفضل موقعها الإستراتيجي في شرق القارة الإفريقية، ومساحتها الكبيرة، وثقلها التاريخي، باعتبارها أقدم الأنظمة السياسية المعروفة في إفريقيا، والدولة الوحيدة في إفريقيا السوداء التي لم تتعرض لتجربة الاستعمار الأوروبي، والتي تعتبر في نفس الوقت حامية المسيحية في شرق إفريقيا، بالإضافة إلى الموارد التي تزخر بها إثيوبيا، والخصوبة التي تميزت بها أراضيها، كل تلك العوامل دفعت الولايات المتحدة دوما إلى الحفاظ على علاقتها الخاصة مع إثيوبيا حتى في أصعب الظروف السياسية والعسكرية.

كانت إثيوبيا عند توقيع اتفاقية عام ١٩٥٣م تدخل في إطار اختصاص دائرة شؤون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية «Near East Affairs-NEA»، كما كان الحال مع سائر المناطق الإفريقية الأخرى، وكما أشرنا سلفا، لم تكن السياسة الأمريكية في بداية الخمسينيات تولي اهتماما يستحق الذكر للدول الإفريقية بصورة عامة، وذلك لعدم وجود اعتبارات أمنية في تلك المنطقة تلفت الانتباه الأمريكي إليها، أو بعبارة أخرى لعدم وجود تهديد شيوعي حقيقي فيها، وكانت الجهود الأمريكية تتركز في حماية أمن القارة الأوروبية من التهديد الشيوعي، وبناء قوات حلف شمال الأطلسي، وبالتالي فإن المساعدات العسكرية التي طلبتها بعض الدول، ومنها إثيوبيا، في تلك الفترة لم تكن تحظى بعناية أمريكية تذكر. على النقيض من الموقف الأمريكي المتأني، كانت إثيوبيا الإمبراطورية تتلهف على زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية، وتقوية تحالفها مع واشنطن، وكان الإمبراطور «هيلاسلاسي» يرى أن الوجود الأمريكي في إثيوبيا والتزام الولايات المتحدة العسكري نحوها ضروري لردع جيرانها عن القيام بأي عمل عدائي عسكري ضد الإمبراطورية.

وفي العام التالي لتوقيع اتفاقية ١٩٥٣م، قام الإمبراطور «هيلاسيلاسي» بزيارة إلى واشنطن استمرت سبعة أسابيع (٢٦ مايو -١٤ يوليو ١٩٥٤م)، والتقى بالرئيس الأمريكي «دوايت آيزنهاور»، حيث بدأت جولة جديدة من المفاوضات

العسكرية بين الطرفين، وقدمت إثيوبيا عرضا يتم بموجبه زيادة التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة في إثيوبيا، بما في ذلك القواعد الجوية والبحرية، مقابل زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لإثيوبيا، وتزويد الجيش الإثيوبي بأسلحة حديثة، غير أن الإمبراطور «هيلاسيلاسي» وحاشيته عادوا من واشنطن بخفي حنين، بعد أن اعتذر المسئولون الأمريكيون عن عدم قبول العرض الإثيوبي السخي، وقد أعربت هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة عن عدم وجود حاجة ملحة في ذلك الوقت لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في إثيوبيا، ولكنها ستأخذ بعين الاعتبار العرض الإثيوبي إذا ما ظهرت تطورات في المنطقة تستدعي ذلك(١).

ورغم أن إثيوبيا لم تفلح في تأمين دعم عسكري واقتصادي كبير من الولايات المتحدة في تلك الفترة، ما عدا بعض المساعدات العسكرية التي كانت تعطى لها كمقابل للاستخدام الأمريكي لقاعدة «كاجينو» للاتصالات، فإن ذلك لم يفت في عضد الإمبراطور، الذي واصل جهوده في السعي وراء تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، طالما كان البديل هو الاتحاد السوفييتي، وهو خيار خطير، حرص «هيلاسيلاسي» كثيرا على تجنيبه المجتمع الإثيوبي الفقير.

وفي أواخر الخمسينيات أخذ موقف إدارة الرئيس الأمريكي «آيزنهاور» يلين بشأن المطالب الإثيوبية المتزايدة لرفع معدل المساعدات العسكرية الأمريكية، وأخذت تخطو بجدية أكثر نحو تقوية الدعم الأمريكي العسكري للإمبراطورية الإثيوبية، وظهرت الدلائل الأولى لتلك السياسة الأمريكية عام ١٩٥٨م، عندما وافقت إدارة الرئيس آيزنهاور على توفير الدعم للقوات الجوية الإمبراطورية. وفي منتصف شهر يوليو عام ١٩٦٠م قدم السفير الأمريكي في إثيوبيا "آرثر ريتشارد - Arthur Richard" إلى الإمبراطورية الإثيوبية صفقة مساعدات بلغت قيمتها تقريبا (٢٥ مليون دولار)(٢).

قوبل العرض الذي تقدم به السفير «ريتشارد» بترحيب كبير من قبل الإمبراطور «هيلاسيلاسي»، وفي (٢٩ أغسطس/ آب عام ١٩٦٠م) تم عقد اتفاقية

---

(1) Jeffery A: Op. Cit, P: 76.

(2) Jeffery A: O.P Cit. P: 94.

عسكرية بين البلدين، والتي أطرت لتعاون أمني وعسكري قوي بين الطرفين الموقعين[1].

وقد تعهدت الولايات المتحدة في تلك الاتفاقية بتدريب وتجهيز (أربعين ألف جندي إثيوبي)، وبفضل هذه الاتفاقية وصلت قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية التي حصلت عليها الإمبراطورية الإثيوبية، بما في ذلك مخصصات برنامج المساعدات العسكرية «Military Assistance Program (MAP)» والبرنامج العالمي للتدريب والتعليم العسكري «International Military Education and Training Program (IMETP)»، وصلت قيمة تلك المساعدات إجماليا إلى أكثر من (١٠ ملايين دولار سنويا)، طوال خمسة عشر عاما (١٩٦١ -١٩٧٥م)، على حين كانت قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية التي حصلت عليها الإمبراطورية الإثيوبية طوال السنوات الثماني الماضية (١٩٥٣ - ١٩٦٠م) ٥ ملايين دولار سنويا[2].

ولعل أكثر بنود اتفاقية عام ١٩٦٠م إثارة للجدل ذلك البند الذي تعهدت فيه واشنطن حسبما جاء في نص الاتفاقية: باستمرار اهتمامها بأمن إثيوبيا ومعارضتها لأية نشاطات تهدد سلامة ووحدة أراضيها[3]، وهو تعهد طالما سعت الإمبراطورية للحصول عليه، خاصة بعد استقلال الجمهورية الصومالية، التي رفعت شعار الصومال الكبير.

كانت تلك الاتفاقية بالنسبة لإثيوبيا نقطة مهمة على طريق التعاون السياسي العسكري مع الولايات المتحدة، وفي المقابل اعتبرها الأمريكيون برنامجا مرحليا لترتيبات عسكرية واقتصادية تسعى لضمان استمرار استخدامها لقاعدة الاتصالات

(1) U.S. Senate : United States Security Agreement and commitment abroad: Ethiopia. Hearing before the U.S security Agreement and commitments, abroad committee, of the committee on foreign Affairs, 91st Cong: ww.loc.gov.

(2) Jeffery A : O.P Cit, P: 95.

(3) U.S Senate : United States Security Agreement and Commitment Aboard: Ethiopia. www.loc.gov

العسكرية «Kagnew» دون أن تلزم الولايات المتحدة نفسها بجدول زمني محدد، أو وقت معين لنهاية مهمتها العسكرية في إثيوبيا.

وإضافة إلى أن هذه الاتفاقية قد تزامنت مع ميلاد الجمهورية الصومالية التي اعتبرتها إثيوبيا على رأس قائمة أولوياتها الأمنية والعسكرية والسياسية، فإنها تزامنت كذلك مع إحساس الولايات المتحدة بضرورة تأمين حلفاء أقوياء لها داخل القارة السمراء، إثر تصاعد لهب الحرب الباردة، وقوي ذلك الإحساس عقب إنشاء دائرة الشئون الإفريقية بالخارجية الأمريكية عام ١٩٥٨م وما تلاه من تحول إثيوبيا إلى دولة محورية في تلك الدائرة على النقيض من وضعها في دائرة شؤون الشرق الأدنى.

نشاطات شركة «سنكلير» البترولية الأمريكية في القرن الإفريقي:

لم يتخذ التقارب الأمريكي الإثيوبي في ذلك الوقت المبكر طابعا عسكريا فحسب، إنما كان لهذا التقارب وجها اقتصاديا أيضا، إذ قامت الشركات الأمريكية في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي بنشاطات اقتصادية مكثفة في القرن الإفريقي، بغية استكشاف ثروات هذه المنطقة المعدنية، وخاصة البترولية.

وكان أهم ما حصلت عليه الولايات المتحدة من نشاطها المكثف آنذاك، عقد وقعته مع الإمبراطورية الإثيوبية، حصلت عليه شركة «سنكلير البترولية ـ Sinclair Oil Co.» ينص على امتياز البحث والتنقيب عن مصادر المنطقة البترولية والمعدنية والمائية. وشهد الإقليم الصومالي ـ الذي تزعم إثيوبيا أحقيتها فيه ـ في النصف الأخير من عام ١٩٤٧م نشاطات أمريكية ملحوظة في هذا المجال مما أزعج السلطات البريطانية التي كانت إدارتها العسكرية مسيطرة عليه آنذاك، ولم تستشرها الولايات المتحدة ولا الإمبراطورية الإثيوبية بخصوص عقد امتياز شركة «سنكلير»[١].

من جهتهم استنكر الصوماليون وبشدة نشاطات شركة «سنكلير» في ذلك الإقليم الذي يقطنه الصوماليون، مستندين في استنكارهم هذا على أنه إقليم

---

(١) محمد حاج مختار حسن: مرجع سابق، ص ١٢٥.

صومالي، شعبا وأرضا وتاريخا، وأن مصيره السياسي - في ذلك الوقت - ما زال محل جدل كبير، مما يجعل أي مشروع اقتصادي فيه سابقا لأوانه وغير قانوني.

قامت قيادة حزب وحدة الشباب الصومالي (SYL) بدور فعال لمناهضة النشاطات الأمريكية من خلال توعية الصوماليين بعدم قانونية تلك النشاطات من جهة، ومن خلال تحركات سياسية مكثفة من جهة أخرى؛ فحررت إدارة الحزب في الإقليم خطابا موجها إلى ممثل شركة «سنكلير» في الإقليم، شرحت فيه وجهة النظر الصومالية إزاء النشاطات التي تقوم بها الشركة في تلك المناطق التي ليست إثيوبية بل صومالية في لحمتها وسداها، ولا يسكنها غير الصوماليين، وأن مصير تلك المناطق لم يبت فيه بعد.

لم تثن احتجاجات الصوماليين واستنكارهم الأمريكيين والإثيوبيين عن مواصلة نشاطاتهم في تلك المنطقة والمضي قدما في تنفيذ بنود عقد شركة «سنكلير»، مما أثار سخط وحنق الصوماليين، فقاموا بثورة شعبية، أحرقت على إثرها آلات الشركة وبعض سياراتها[1]، كما حصلت مصادمات عنيفة بين عمال الشركة والمواطنين، مما جعلها تتوقف عن مواصلة أعمالها لبعض الوقت، وخاصة بعد تعرضها لهجمات أهالي منطقة «ورطير- Wardheer» في (٤يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨م)، عند موقع أرادت الشركة أن تتخذ منه قاعدة لعملياتها التي لم تستأنف إلا بعد توقيع المعاهدة الإنجليزية الإثيوبية المبرمة في أواخر ذلك العام (١٩٤٨م)، وبمقتضاها انسحبت بريطانيا نهائيا من الإقليم الصومالي، باستثناء المناطق المتاخمة على طول الحدود بين الصومال الإيطالي والصومال البريطاني[2].

وقد كان للضغوط الأمريكية على بريطانيا وجهود السفارة الأمريكية في «أديس أبابا» دور فعال في تسريع إبرام تلك المعاهدة، التي أسدلت الستار على فصل جديد من فصول تجزئة الصومال الكبير[*].

---

(١) جامع عمر عيسى: مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٢) محمد حاج مختار حسن: مرجع سابق، ص ١٢٧.

(*) راجع محمد حاج مختار حسن: مرجع سابق، ص ١٣٢.

عقب فرض نظام الوصاية على جنوب الصومال وعودة إيطاليا إلى إدارة تلك المنطقة، شرعت شركة «سنكلير» في التفاوض مع السلطات الإيطالية الوصية، للحصول على امتيازات وعقود خاصة، وانتهت تلك المفاوضات بأن منحت شركة «سنكلير» امتياز التنقيب واستخراج البترول من الصومال لمدة أربعين عاما[1]. لم تعرض كافة العقود التي وقعتها الإدارة الإيطالية مع الشركات الأمريكية على المجلس الاستشاري للأمم المتحدة ولا على المجلس الإقليمي الذي كان يتألف من الصوماليين[2].

ويلاحظ بأن الحفريات وعمليات التنقيب الأمريكية تلك لم تسفر عن إنجازات ملموسة على أرض الواقع، بالإضافة إلى أن نتائج تلك العمليات اتسمت بالتكتم والغموض.

---

(١) أحمد بهاء الدين: مؤامرة في إفريقيا، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨م)، ص ٩٢٨.

(٢) أحمد برخت ماح: وثائق عن الصومال، إريتريا والحبشة، (القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، ١٩٧٣م)، ص ٣٤١.

المبحث الثاني:

الركود في العلاقات الأمريكية الصومالية (١٩٦٠-١٩٧٧م)

أولا: السياسة الخارجية الصومالية بعد الاستقلال:

تكونت جمهورية الصومال في يوليو عام ١٩٦٠م من اتحاد الإقليمين: الشمالي (المحمية البريطانية)، والجنوبي (الصومال الإيطالي)، عقب محادثات تمت بين القادة السياسيين في الإقليمين، وعدم معارضة من قبل القوى الأوروبية المستعمرة لهما[*].

وقد واجهت الصومال بعد حصولها على استقلالها، الذي كان حلما طال انتظاره، واجهت مشاكل عديدة، معظمها كان من مخلفات الاستعمار الأوروبي، وصار أمام الحكومة الصومالية كم كبير من التعقيدات التي تتطلب من القيادة السياسية نفسا طويلا لمجابهتها ومحاولة إيجاد حلول لها.

فعلى الصعيد الداخلي مثلا، كانت مشكلة التخلف الاقتصادي أحد أهم المشكلات التي واجهت الجمهورية الوليدة، فهي تعاني من ضعف في البنية التحتية، ونقص في الخبرة الفنية والكفاءات المدربة، ولم ترث من الاستعمار مؤسسات اقتصادية قوية وفعالة، وتشير التقارير الرسمية آنذاك إلى أن دخل الفرد الصومالي في العام كان (١٣ دولارا)، بينما بلغ دخل الفرد في كينيا وإثيوبيا في العام (١٠٠ دولار)[١].

لدى تناول السياسة الخارجية الصومالية بعد الاستقلال، فإن القضية التي تفرض نفسها على المشهد السياسي الصومالي منذ ذلك الوقت المبكر هي: قضية

(*) للمزيد من المعلومات حول مراحل الوحدة بين الإقليمين الصوماليين، راجع: حسن حاج محمود، المرجع السابق، ص ٢٤- ص٣١. ومحمد حاج مختار حسن، مرجع سابق، ص ٣٤١-٣٥٢.

(١) حسن محمود عبد الله: مرجع سابق، ص ٢.

الأقاليم التي يقطنها الصوماليون في منطقة القرن الإفريقي، والتي ضمت إلى الدول المجاورة.

وتعتبر المشاكل الحدودية قاسما مشتركا بين أغلب الدول الإفريقية، وترجع تلك المشاكل إلى الطريقة التي اتبعها الأوروبيون في تقسيم إفريقيا فيما بينهم أثناء مؤتمر برلين ١٨٨٤م-١٨٨٥م، حيث لم تراع الدول الأوربية أية اعتبارات خاصة بالأمم الإفريقية مثل: التجانس العرقي واللغوي، أو التكامل الاقتصادي، أو الإرث الحضاري. ولم تعط تلك الأمم أية فرصة لإبداء رأيها، إنما لعب عنصر السباق والمنافسة بين الدول الأوروبية على مناطق النفوذ دورا هاما في رسم الحدود.

بعد إجراء عملية التقسيم لوحظ أن (٣٠ ٪) من الحدود السياسية في القارة الإفريقية هي حدود متمشية مع خطوط الطول ودوائر العرض، وهذا ما يسمى بالحدود الفلكية، ولذلك يمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في برلين عام ١٨٨٥م(١).

رفضت الصومال الاعتراف بشرعية الحدود القائمة التي خلفها الاستعمار في المنطقة، فهي - على سبيل المثال - لم تعترف بقانونية وشرعية الاتفاقية الإنجليزية الإثيوبية عام ١٨٩٧م، والتي منحت بموجبها إثيوبيا حق السيادة على أقاليم يقطنها صوماليون، كما لم تعترف بالاتفاقية الإنجليزية الإثيوبية عام ١٩٥٤م، والتي جاءت بعد تراجع بريطانيا عن خطتها لتوحيد الصومال الكبير تحت إدارتها (خطة بيفن - Bevin Plan)، وكانت تأكيدا لاتفاقية ١٨٩٧م ليس إلا، وتسلمت إثيوبيا بموجبها ما يعرف بمنطقة «أوغادين»، ومنطقة الهود، والمناطق المحجوزة.

سعى الصوماليون لتكثيف جهودهم السياسية والدبلوماسية، لإعادة رسم الحدود السياسية في منطقة القرن الإفريقي، على أساس ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي للشعوب الخاضعة للاستعمار حق تقرير المصير.

---

(١) فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، (بنغاري: منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧م)، ص٣٠١.

(2) Mohammed Osman Omar: The Road to Zero, (London: Haan Association, 1992) P: 53.

وقد تضمن الدستور الصومـالي، الذي وضع في أواخر عهد الوصاية، وتم التصـويت له والتصـديق عليه (في يونيو/ حـزيران ١٩٦١م)، تضمن فـقرة تنص على: أن الجمهـورية الصومالية تتعهـد بالسعي لتوحيد الأقاليم الصـومالية بالطرق القانونية والسلمية. ١ من هذا المنطلق، خاضت القيادة الـصومالية معارك دبلوماسية من أجل قضية الصومال الكبير داخل المنظمات الإقليمية والدولية.

وكان نجاح الإمبراطور الإثيوبي ومؤيديه داخل منظمة الوحدة الإفريقية، في استصـدار قرار من المنظمة يقضي بتـرك الحدود في القارة كمـا تركها الاستـعمار، وذلك في لقاء القاهرة عام ١٩٦٤م[1]، أي بعد عام من تأسيس المنظمة، كان ذلك الحدث نكسة دبلوماسية موجعة للمطالب السياسية الصومالية.

ثانيا: سياسة التسلح:

عندما أعلن رسـميا عن اسـتقلال الصـومال في يوليو ١٩٦٠م، كـان عدد قـوات الجيـش الوطني الصـومالي(٤٠٠٠) جنـدي، في حين كان عـدد القـوات الإمبراطورية الإثيوبية (٣٠,٠٠٠) جندي[2]. كان هذا الخلل الكبير في التوازن العسكري بمنطقة القرن الإفريقي قد أشعر القادة الصوماليين بأنهم مهددون بالخطر، نظرا لمحدودية القوة والكفاءة العـسكرية التي كان الجيش الصومالي الصغـير يتمتع بها آنذاك مقـارنة بجيرانه، إضافة إلى إيمانـهم بأن بناء قوة عسكرية جيدة سـيقوي موقف الصومال التـفاوضي بشأن مطالبها المتعلقة بالصومـال الكبير، و بإمكانها - في تلك الحالة - أن تعتمـد على جيشها الوطني إذا ما دعت الضـرورة لاستخدام القوة العسكرية.

ونظرا لأن الصومال على علاقة تاريخيـة بالدول الغربية الأوربية، فقد يممت وجهها شطر الغرب بعد الاستقلال مـباشرة، لمساعدتها في بناء الجيش الصومالي، غير أن الغرب لم يكن يرغب في تسليح الصومال تسليحا قويا، خوفا من أن يؤثر

---

(١) طاهر محمود جيلي، الحرب الأهلية في الصومال، جذورها أسبـابها ونتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥م) ص ٦٤.

(2) Jeffrey A: Op. Cit. P: 113.

ذلك على موازين القوى القائمة في المنطقة، فالولايات المتحدة رفضت عرضا تقدمت به الصومال للمشاركة في بناء القوات الصومالية، إثر ضغوط مارستها «أديس أبابا» على واشنطن عامي: (١٩٦٠م، ١٩٦٢م) للحيلولة دون الاستجابة للمطالب الصومالية المتعلقة بتأمين دعم عسكري من الولايات المتحدة، أما بريطانيا وإيطاليا فقد تقدمتا ببرنامج مساعدات عسكرية قدرت تكلفته بحوالي ٨,٤ مليون دولار[١]، لكن البرنامج لم يكتب له النجاح، بسبب قطع الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في(١٨ مارس ١٩٦٣م)، احتجاجا على ضم منطقة تقع في جنوب الصومال، عرفت باسم ("منطقة الحدود الشمالية ـ الشرقية: North-eastern Frontier District (NFD)" إلى كينيا، وجعلها إقليما سابعا لكينيا[٢].

وعلى إثر ذلك، قامت الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إلى جانب إيطاليا بالموافقة على تسليح وتجهيز الجيش الصومالي بما يعادل (١٠ ملايين دولار)، وتدريب نحو (٥٠٠٠ - ٦٠٠٠) جندي صومالي[٣].

كانت العروض التي تقدمت بها الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات خيبة أمل للقادة الصوماليين، الذين رأوا أنها لا ترمي إلى شيء سوى المحافظة على الوضع العسكري المتميز لإثيوبيا في القرن الإفريقي، وبالتالي، القضاء على المطالب السياسية والوطنية الصومالية في المنطقة. وأعطى الصومال هذا الانطباع السيئ عن النيات الغربية عموما والأمريكية بشكل خاص تلك المساعدات العسكرية الهائلة التي كانت تنهال على جارتها (إثيوبيا)، على حين ترفض أمريكا وحليفاتها تقديم مساعدات للصومال، اللهم إلا النزر اليسير، مما جعل الصومال لا ترى صفقة المساعدات الغربية العسكرية مجحفة فحسب، وإنما صفقة ضد المصالح الصومالية الوطنية أيضا، وعلى هذا الأساس رفضت الصومال العروض الغربية.

ثالثا: السياسة السوفييتية والاصطياد في المياه العكرة:

كان بديهيا أن تؤدي المرارة التي شعر بها الصوماليون تجاه الغرب إلى البحث عن بديل آخر طلبا للعون المنشود، وكان البديل المتاح أمام الصوماليين هو الشرق،

---

(1). Jeffrey A: Op. Cit. P: 113.

(٢) مجلة السياسة الدولية: العدد ١٩، السنة السادسة، يناير ١٩٧٠م.

(3) Jeffrey A: Op. Cit. P: 113.

الأمر الذي مثل فرصة سانحة للاتحاد السوفييتي كي يتوغل في منطقة القرن الإفريقي، التي اعتبرت حتى ذلك الوقت منطقة نفوذ غربية، مرتبطة ارتباطا إستراتيجيا بمناطق حيوية، في مقدمتها منطقة الخليج العربي.

صادفت السنوات الأولى التي تلت استقلال الجمهورية الصومالية ذروة حماس التيار القومي الذي قاده الرئيس المصري «جمال عبد الناصر»، والنهج التحرري من القوى الاستعمارية، وتصاعد المد الشيوعي الذي قدم نفسه كنصير لحركات التحرر التي اجتاحت العالم الثالث عموما آنذاك، كل تلك العوامل كانت تتناغم مع رغبة الصوماليين في إنشاء دولتهم الكبرى، ولم الأجزاء التي بعثرها الاستعمار الأوروبي تحت شعار قومي كبير هو: الصومال الكبير، الأمر الذي استغله السوفييت حينها لصالحهم، وحذا حذوهم الأمريكان في نهاية السبعينيات.

قبلت الصومال عام ١٩٦٣م- أثناء زيارة قام بها رئيس الوزراء آنذاك: «عبد الرشيد علي شرماركي» إلى موسكو عرضا غير مشروط، تقدم به السوفييت لمساعدات عسكرية، قدرت قيمتها بما يقارب (٣٠مليون دولار)، وتدريب (٢٠,٠٠٠) جندي صومالي، بالإضافة إلى تقديم مساعدات أخرى لإنشاء قوات جوية صومالية[١].

كانت تلك الخطوة التي اتخذها القادة الصوماليون بداية انزلاق الصومال في أتون الحرب الباردة، وبداية مسلسل الاستقطاب الدولي الذي عانت منه الصومال لما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن، وتشير التقارير الرسمية أنه في نهاية الستينيات كان هناك ما يقارب ٣٠٠ خبير عسكري سوفييتي يعملون كمستشارين للجيش الصومالي، وأن عدد الذين تلقوا تدريبهم العسكري - في الستينيات - في الاتحاد السوفييتي وصل إلى ٥٠٠ صومالي، كذلك فإن الاتحاد السوفييتي سعى لبث نفوذه في مجالات أخرى غير عسكرية، وقدم مساعدات للصومال بما في ذلك المنح الدراسية لتدريب الكفاءات المهنية والفنية، بالإضافة إلى مساعدات للصحافة المطبوعة وأجهزة الإعلام الحكومية، وأيضا في مجالات الزراعة والصناعة[٢].

---

(1) "Arms trade with third World". Stockholm International peace Research Institute (SIPRI), (New York: Humanities press, 1971), P: 655.

(2) Somalia, Country study, Library of Congress: www. Loc.gov

رابعاً: الحرب الحدودية الصومالية الإثيوبية (١٩٦٤م) والموقف الأمريكي منها:

لم يفارق التوتر العلاقات الصومالية الإثيوبية منذ استقلال الصومال في يوليو ١٩٦٠م، وكانت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بزعزعة أمن ووحدة أراضي إحداهما أو احتلال أراض تعتبر من حق الأخرى أبرز مظاهر ذلك التوتر الذي كان يتطور في بعض الفترات إلى حرب شاملة بينهما، ونظرا للأوضاع الدولية السائدة آنذاك، والمتجسدة في صراع القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على قيادة العالم، فإن جل الصراعات الإقليمية، وبشكل خاص تلك التي تنشب في المناطق الإستراتيجية من العالم، قد حظيت باهتمام القوى الكبرى - وإن تفاوت حجم ذلك الاهتمام، تبعا لاهتمامات تلك القوى المختلفة- كما أن الصراعات الإقليمية مثلت ذريعة لتلك القوى للتدخل في شؤون المناطق التي تنشب فيها، ولذا فإن النزاع الصومالي الإثيوبي قد شهد في مختلف مراحله تدخلا مباشرا أو غير مباشر من قبل القوى الكبرى، وفيما يلي تلخيص للموقف الأمريكي من الحرب الحدودية الصومالية الإثيوبية الناشبة في منطقة القرن الإفريقي عام ١٩٦٤م.

تعد تلك الحرب أول مواجهة عسكرية بين البلدين عقب استقلال الصومال عام ١٩٦٠م. ففي (يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٤م) اشتعلت الجبهة بين البلدين على طول حدودهما، بطول ٩٠٠ميل(١).

قامت الحرب على الحدود بين البلدين وسط اتهامات كلا الجانبين بأن الآخر هو البادئ بالهجوم، فبينما تفيد البيانات الإثيوبية بأن القوات الجوية الصومالية قد شنت هجوما على مدن حدودية إثيوبية في (٧ - ١٠ فبراير)، وبأنها قد اخترقت المجال الجوي الإثيوبي قبل ذلك في (١٤-١٦ يناير)، نجد حكومة مقديشو تتهم إثيوبيا بشن هجوم بري على المدن الصومالية، وباحتلال قرى قبل أن تصدهم القوات الصومالية وتشن هجوما انتقاميا عليهم(٢).

---

(١) محمود خليل: الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير / كانون الثاني ١٩٩٣م.

(٢) نبيه الأصفهاني: المواجهات المسلحة الإثيوبية الصومالية، السياسة الدولية، السنة الرابعة عشرة، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨م.

لم تدم تلك الحرب أكثر من شهرين، إثر توصل الاجتماع الأول لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام في فبراير سنة ١٩٦٤م إلى قرار بضرورة حل المشاكل داخل نطاق المنظمة، ودعوة الطرفين إلى الشروع في المفاوضات بغية الوصول إلى حل سلمي، وبالفعل تم وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاقية الخرطوم بوساطة من الرئيس السوداني "عبود"(١)، ولم يحقق أي من الطرفين نصرا حاسما في خطوط المواجهة.

كانت الولايات المتحدة إبان تلك الحرب منهمكة في تطبيق الوفاق، الذي توصلت إليه القوتان العظميان في مطلع الستينيات، للحد من الحرب الباردة القائمة في أوروبا، ولم تكن أي من القوتين العظيمتين على استعداد - حينها - للتدخل بصورة مباشرة في صراعات إقليمية من ذلك النوع، بل إنهما حرصتا في تلك الفترة على تحجيمها وحصرها في دائرة المنظمات الإقليمية، ويبدو ذلك جليا من خلال المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي داخل الأمم المتحدة.

فعندما تقدمت الصومال بشكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد إثيوبيا في فبراير ١٩٦٤م، وطالبت بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث القضية، جاء رد الأمين العام في شكل رسالة موجهة إلى الطرفين المعنيين، تطلب منهما العمل على تسوية الخلاف حول الحدود بالوسائل السلمية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، كذلك طالب الاتحاد السوفييتي الطرفين باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار وقف إطلاق النار فورا مؤكدا أنه لا يوجد ـ ولا يمكن أن يوجد ـ في عصرنا هذا، أي صراع إقليمي أو نزاع على حدود قائمة بين الدول، تستوجب تسويته الالتجاء إلى القوة المسلحة(٢).

بعث الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون ـ Lyndon B. Johnson» الذي كان يحتل المكتب البيضاوي آنذاك برسالتين إلى كل من الرئيس الصومالي «آدم عبد

---

(١) حورية توفيق مجاهد: مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي، ١-٧/يناير ١٩٧٥م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٨٧م)، ص ١٨٤.

(٢) نبيه الأصفهاني: مرجع سابق.

الله عثمان» والإمبراطور الإثيوبي «هيلاسلاسي»، وذلك في (٢١فبراير/ شباط عام ١٩٦٤م)، وكان مضمون الرسالتين يعبر عن فحوى الموقف الأمريكي إزاء التوتر الحاصل في منطقة القرن الإفريقي.

وفيما يلي تلخيص لأبرز ما ورد في الرسالتين، **فعلى الصعيد الصومالي**[1]:

١- عبر الرئيس الأمريكي عن خوفه من حدوث سوء فهم لدى الجمهورية الصومالية إزاء موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في القرن الإفريقي. وأكد أن الصداقة الأمريكية الإثيوبية لا تقلل بأي شكل من الأشكال رغبة الولايات المتحدة في استمرار الصداقة والتفاهم مع الصومال.

٢- وعبر كذلك عن رضاه عن التوصل إلى اتفاق سلام عبر الجهود التي بذلتها بعض الحكومات الإفريقية، وأمله في أن تفلح منظمة الوحدة الإفريقية في إرساء أسس ثابتة للتفاهم والتوافق في المشكلة الصومالية الإثيوبية.

٣- وشدد على أن دعم الولايات المتحدة للجهود الساعية نحو إيجاد حلول سلمية ترضي الطرفين متلازم مع معارضتها لأية محاولة لفض النزاعات الإقليمية بالقوة المسلحة، الأمر الذي يهدد سلام واستقرار المنطقة.

أما على الصعيد الإثيوبي:

١- أكد الرئيس الأمريكي تعاطف الولايات المتحدة - وبصورة تامة - مع مطالب الإمبراطور الإثيوبي المتمثلة في المحافظة على وحدة أراضي وأمن إثيوبيا، وأن الولايات المتحدة لن تتساهل مع أية محاولات لاستخدام القوة في النزاعات الإقليمية.

٢- وأعرب أنه بالرغم من إدراكه لجدية المشكلة القائمة في منطقة القرن الإفريقي والتي قد تحول دون التوصل لحل سهل، فإن الولايات المتحدة راضية عن التدخل الإفريقي لتحقيق وقف إطلاق النار.

---

(1) www.state.gov/about_state/history

وبغض النظر عن العبارات الدبلوماسية التي وردت في خطاب الرئيس «جونسون» إلى نظيره الصومالي "آدم عبد الله عثمان"، فقد كان الموقف الأمريكي مساندا لوجهة النظر الإثيوبية في النزاع الحدودي بين الطرفين، الأمر الذي دفع القيادة الصومالية إلى إدانة الولايات المتحدة بالقيام بدور سيء في منطقة القرن الإفريقي[1]، إضافة إلى وضوح رغبة الولايات المتحدة في عدم توسيع دائرة النزاع خارج محيطه الإقليمي تحت تأثير من المناخ الدولي السائد آنذاك.

كانت السفارة الأمريكية في مقديشو قلقة بشأن تصاعد مشاعر السخط إزاء المساعدات العسكرية الأمريكية التي تنهمر على إثيوبيا؛ لذا، قدمت السفارة الأمريكية في مقديشو طلبا إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتخفيض بعض البرامج العسكرية الأمريكية في إثيوبيا، لكن الطلب لم يلق آذانا صاغية في الخارجية الأمريكية، ولم تعدل المخاوف التي أبداها المسؤولون في السفارة حول تلك البرامج شيئا من الخطط الأمريكية بهذا الخصوص، بل إن وزارة الخارجية الأمريكية قد أعدت في منتصف عام ١٩٦٤م مذكرة ترسم حقيقة الموقف الأمريكي من مشاكل القرن الإفريقي، وكان محتوى تلك المذكرة يضع اللوم في التوتر الحاصل في القرن الإفريقي على عاتق الصومال وحدها، وملخص تلك المذكرة ما يلي[2]:

١- إن التوجه الوحدوي الصومالي يزرع المتاعب بين الصومال وإثيوبيا.

٢- إن حكومة «مقديشو» هي المسؤولة والمستفيد الأول والممول لحركات التمرد في منطقة «أوجادين».

٣- إن ثقة الحكومة الصومالية بأن عامل الزمن يقف إلى جانبها قد يدفعها إلى ممارسة مزيد من الضغوط على كل من إثيوبيا وكينيا، أملا بأن ذلك سيضعف موقفهما.

٤- «مقديشو» قد تواصل توفير الغطاء والدعم للمعارضين الذين يثيرون المشاكل أمام «أديس أبابا».

---

(1) Jeffery A: Op. Cit, P: 23.

(2) U.S Policy in the Horn of Africa: www.state.gov/about_state/history.

٥- إن احتمال استمرار التوتر والحرب في القرن الإفريقي قد يضعف الإمبراطورية الإثيوبية ويؤدي في النهاية إلى تقطيع أوصالها. ولذا، فعلى الولايات المتحدة أن تسعى لزيادة فعالية مساعداتها العسكرية لإثيوبيا من أجل الحفاظ على الإمبراطورية الحليفة من جهة، والمصالح الأمريكية في القرن الإفريقي والمناطق المحيطة به من جهة أخرى.

إن بنود تلك المذكرة تبرز انحيازا أمريكيا جليًّا لصالح إثيوبيا ضد الصومال في وقت مبكر، وحتى قبل أن يحقق السوفييت مكاسب كبرى في الصومال، ما يعني أن أمريكا لم تبن علاقات متوازنة مع دول القرن الإفريقي، ولربما نجحت في ذلك إن هي أرادت، نظرا لعدم كونها إحدى القوى الاستعمارية التي عرفتها شعوب المنطقة، ولعل هذه المواقف المنحازة لإثيوبيا بشكل علني وواضح هي التي دفعت الصوماليين إلى وضع أيديهم في أيدي السوفييت، ودخولهم في متاهات صراعات القوى الكبرى.

خامسا: الدبلوماسية الهادئة (١٩٦٧ - ١٩٦٩م)

لم يتمكن الساسة الصوماليون من كسب الرأي العام الإفريقي أو العالمي إلى جانبهم إبان المواجهة العسكرية الصومالية الإثيوبية عام ١٩٦٤م، وأبرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الإمبراطوري الإثيوبي من حيث التجهيز والتدريب على نظيره الصومالي، كما أن تلك المواجهة العسكرية قد ألقت عبئا ثقيلا على الميزانية الصومالية، إضافة إلى أن حرب الأيام الستة في (يونيو/حزيران ١٩٦٧م) بين العرب وإسرائيل قد ضاعفت من ركود الاقتصاد الصومالي، بسبب إغلاق قناة السويس، فحدث هبوط ملموس في حجم صادرات الموز الصومالي إلى أوروبا (٨٤ ألف طن عام ١٩٦٧م)، في حين كان (٩٤ ألف طن في العام السابق)[١].

لذا، فعندما تقلد «عبد الرشيد علي شرماركي» رئاسة الدولة عام ١٩٦٧م، كان من الصعب على القيادة الجديدة أن تصمد في وجه تلك التحديات دون إجراء بعض التعديلات على السياسة الخارجية الصومالية، فاتبعت تلك الحكومة - كان

---

(١) نبيه الأصفهاني: مرجع سابق.

رئيس الوزراء آنذاك «محمد إبراهيم عقال» - سياسة أكثر مرونة من ذي قبل، قائمة على المصالحة مع دول الجوار المعارضة لمشروع الصومال الكبير.

كانت أول خطوة قام بها الرئيس «عبد الرشيد علي شرماركي» تكليفه لرئيس وزرائه «محمد إبراهيم عقال» بالتحرك لإقامة علاقات دبلوماسية مع كل من: إثيوبيا وكينيا، ورغم أن ذلك التغير الاضطراري في السياسة الخارجية الصومالية كان المخرج السياسي الذي فرضته الظروف القاهرة على القيادة الصومالية، إلا أن البعض اعتبره (خيانة عظمى) لمشروع الصومال الكبير، بل ذهب البعض إلى القول أن اغتيال «الرئيس عبد الرشيد عام ١٩٦٩م» كان الثمن الذي دفعه لقاء قراره المذكور وما تمخض عنه من أمور، بيد أن الغموض غلف - وما زال إلى يومنا هذا - الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اغتياله، ولا يوجد دليل قاطع يؤكد أو ينفي صحة ذلك القول.

إبعادا لتهمة اليسارية التي لاحقت الصومال في الستينيات بسبب اعتمادها على المساعدات العسكرية السوفييتية، والتى روجت لها بعض الدوائر في الخارجية الأمريكية لزيادة الدعم العسكري الأمريكي لإثيوبيا ولتقوية الوجود الأمريكي في المنطقة، إبعادا لتلك التهمة، فقد رافقت سياسة الوفاق مع دول الجوار سياسة تصالحية أخرى مع الغرب بصورة عامة، فاستؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في (٣١ ديسمبر عام ١٩٦٧م)[1]، وأقنع الدبلوماسيون الأمريكيون رئيس الوزراء «عقال» بأهمية مشاركة الصومال في تجمع اقتصادي كبير يضم دول شرق إفريقيا (كينيا، تنزانيا، أوغندا، وإثيوبيا)، مما يوفر بيئة جيدة لجميع الصوماليين في القرن الإفريقي من أجل تعزيز موقفهم السياسي، وإثر تقبل عقال فكرة سوق شرق إفريقية مشتركة أوقفت حكومته قنوات الدعم للجبهات المسلحة في إثيوبيا وكينيا. وفي بيان مشترك مع الإمبراطور «هيلاسلاسي» أعلن موافقة بلاده على المشاركة في لجنة عسكرية لمراقبة الحدود بين البلدين، كما تعهد بأن إذاعة «مقديشو» ستتوقف

---

(١) مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م.

عن بث البـرامج الدعـائية التي تحـرض الصـومالـيين داخل إثيوبيـا على العـمل المسلح(١).

برغم كل تلك المبادرات الصـومالية، فلم تحدث أية تطورات ملمـوسة بشأن طلب الصومال الانضمـام إلى سوق شرق إفريقيا المشتـركة، وفي عام ١٩٦٨م قام رئيس الوزراء الصـومالي «مـحمـد إبراهيم» عقـال بزيارة إلى الولايات المتـحدة، واستقـبله الرئيس الأمريكي جونسون في البـيت الأبيض، وكانت تلك ثاني زيارة لمسؤول صومـالي رفيع المستوى إلى البـيت الأبيض عقب زيارة «عبد الـرشيد علي شرماركي» - وكان حينها رئيسـا للوزراء - في (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢م)، أثناء رئاسة جون كينيدي للولايات المتحدة(٢).

إن المحاولات الحثيثة التي قامت بهـا حكومة «عقال» لضخ الدماء الحارة في العلاقـات الصومالية الغـربية وفي مقدمـتها العلاقـات الصومالية الأمـريكية، منذ قدومـها إلى الحكم عام ١٩٦٧م، لم تسـفر عن إنجازات كبـيرة على صعـيد تلك العلاقات، وقـد يعود ذلك إلى الأحداث الداخلية المتـدهورة في الصومال، والتي نتجت عن التلاعب الخطير في الانتخابات البرلمانية، ما ألهب مشاعر المواطنين ضد الحكومة، وكـانت نهاية تلك الأحداث إقصـاء الحكم المدني عن السلطة، ومجيء العـسكر إلى الحكم عام ١٩٦٩م، الأمـر الذي أعاد عـلاقة الصـومال مع الغـرب بصورة عامة إلى المربع رقم واحد في ظل التوجهات الاشتراكية للنظام الجديد.

سادساً: *التوجه الصومالي الكامل نحو الشرق:*

عانت السـياسة الصـومالية أثناء الحكم المدني (١٩٦٠- ١٩٦٩م) من فـساد مسـتشر كـان له دور فعال في التـمهيـد للانقلاب العـسكري، فالحيـاة السياسـية والإدارية لم تتطور تطورا إيجابيا كبيرا في تلك الفترة، بل كانت تزداد تدهورا يوما بعد يوم، وكانت الانتخابات الأخيـرة التي أجريت عام ١٩٦٩م نمطا فريداً، حيث تمت تحت إشراف القوات المسلحة التي تتلقى الأوامر مباشرة من رئيس الجمهورية، الذي يشغـل كذلك منصب رئيس الحـزب الحاكم (SYL)، وهذا يعني أن الجيش

---

(1) David Latin and Said Samatar, Somalia, Nation in Search of state, (London: West . view press, 1987), P:139

(2) See: www. State.gov.

الوطني وقف بجانب الحزب الحاكم ضد الأحزاب الأخرى، مما أخل بالتوازن السياسي(١)، وقضى على ما تبقى من مظاهر الحياة الديمقراطية في الصومال.

بلغت المشكلات السياسية والاقتصادية - وغيرها - المتفاقمة في البلاد بسبب سوء استخدام السلطة، ونفعية عدد كبير من القيادات السياسية، وعجزها عن معالجة المشكلات المختلفة، بلغت حدا دفع الكثير من المواطنين إلى تمني حدوث تغيير ما، يقدم الحلول لتلك المشكلات المتفاقمة، الأمر الذي يعد أحد عوامل نجاح الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩م، وبروز شعبيته في السنوات الأولى.

وقد كان اغتيال رئيس الجمهورية «عبد الرشيد علي شرماركي» منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٦٩م، بعد الانتخابات ببضعة أشهر، والتي أعلن فيها عن فوز الحزب الحاكم وسط اتهامات المعارضة له بالتزوير واستخدام القوة العسكرية، كان الاغتيال بداية التغيير، الذي سرعان ما تلاه انقلاب عسكري حدث عشية اليوم الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٦٩م.

ولم تكن الأسباب التي أذاعها الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال «محمد سياد بري» بجديدة على القارة الإفريقية، حيث تلخصت في: محاربة الفساد، والرشوة، والظلم الاجتماعي، وعدم احترام القانون، الأمر الذي جعل التدخل العسكري حتميا، ووعد الجنرال «بري» الشعب الصومالي عند حل البرلمان بإجراء انتخابات حرة وعادلة ونزيهة، تتمشى مع الآمال الديمقراطية للشعب الصومالي، ومع ذلك فإن الميثاق الذي صدر عام ١٩٧٠م قد خلا من أية إشارة إلى هذه الانتخابات(٢).

تبنى النظام الجديد الاشتراكية العلمية، وعبر الرئيس «محمد سياد بري» عن التغيير الجديد في السياسة الصومالية حين قال: إن الاشتراكية ستكون منهاج حكمنا بعد اليوم وعلى ضوئها يتم توجيه الإنتاج والاستهلاك، وإن جميع قطاعات الإنتاج ستكون تحت تصرف الحكومة(٣).

---

(١) علي الشيخ أحمد أبو بكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٢م) ص ١٩.

(٢) مجلة السياسة الدولية، السنة التاسعة والعشرون. العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣م.

(٣) علي الشيخ أحمد أبو بكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، مرجع سابق، ص ٢٧.

يربط كثير من المحللين بين العلاقات المبكرة التي أقامها الاتحاد السوفييتي مع المؤسسة العسكرية الصومالية منذ بداية الستينيات وحدوث الانقلاب العسكري الاشتراكي عام ١٩٦٩م، ويبدو ذلك الربط منطقيا إلى حد كبير، فالصومال حصلت من الاتحاد السوفييتي على سبعة أضعاف ما قدمته بعض الدول الغربية لها من مساعدات عسكرية في الستينيات، وتم تدريب وحدات الجيش الصومالي من قبل خبراء عسكريين سوفييت بلغ عددهم حوالي ٣٠٠ خبير، إضافة إلى تلقي بضع مئات من الجيش الصومالي تعليمهم العسكري في الاتحاد السوفييتي، ولا شك أن السوفييت قد أثروا بصورة أو بأخرى على المؤسسة العسكرية من خلال تلك العلاقات الوثيقة، فقد ظهر التأثير السوفييتي في النظام الجديد في هجومه المبكر والمتواصل على الإمبريالية الغربية وهيمنتها على العالم، وإعلانه عن رغبته في تنمية العلاقات مع الدول الاشتراكية.

والجدير بالذكر هنا، أنه بالرغم من الحملة الدعائية الشعواء التي شنها النظام العسكري منذ مجيئه إلى السلطة على الدول الغربية عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، فإن غالبية الشعب الصومالي كانت محبطة من الولايات المتحدة ولم تكن تحتاج إلى التحريض من قبل أي أحد كي تتخذ موقفا سلبيا من أمريكا، فأمريكا في عيون الصوماليين كانت دولة تقف ضد مصالح الأمة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى ضد تحقيق حلم وحدة الصومال الكبير(1).

انتهت فترة المهادنة بين الصومال والمعسكر الغربي الذي تزعمته الولايات المتحدة بمجيء الانقلاب العسكري، وحلت محلها أجواء توتر وعداء سافرين ضد الغرب، ففي ديسمبر ١٩٦٩م قام النظام الجديد بطرد بعض الرعايا الأمريكيين الذين كانوا يقومون بأعمال خيرية وطوعية - متواضعة - داخل البلاد معلنا أنهم يشكلون خطرا على قيم المجتمع الصومالي، ولقي القرار استحسانا جماهيريا كبيرا(2)، بالإضافة إلى أنه منذ بداية الثورة استاءت الولايات المتحدة من رفع العلم الصومالي على سفن النقل المتجهة نحو موانئ فيتنام الشمالية وطالبت الحكومة

---

(1) David Latin and Said Samatar: OP. Cit, P: 79.

(2) Ibid, P: 79.

الصوماليــة بإنزال علمها عن تلك السفن، الأمــر الذي لم تقم به الصومال[1]، ثم تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية الصومالية باعتراف الصومال بجمهورية كوريا الديمقراطية الشـعبية (كوريا الشمـالية)، والذى سرعان ما تمخضت عنـه مساعدات قدمت للصومال، وكان ذلك في (٥أبريل/ نيسان عام ١٩٧٠م).

وتلا ذلك اعتراف الصـومال بجمهورية ألمانـيا الديمقراطية (ألمانيا الشـرقية)، وهو اعتراف سـبقته زيارة رسـمية إلى الصومال قـام بها وفد يرأسه وزير خـارجية ألمانيا الشرقية «وينستر»[2]، وقد أثار هذا الاعتراف الأخير حفيظة الولايات المتحدة وألمانيا الغـربية، فقررت الدولتـان في (٣يونيو/ حزيران عـام ١٩٧٠م) إيقاف كل مسـاعدة وعـون يقدمـان إلى الصومـال، وهكذا خرج بلدان غـربيان من المـسرح الصومالي دون أن يقاطعاها كليا[3].

كان واضحا - في أوائل السبعينيات - أن النظام الصومالي يسعى وبقوة إلى التخلي عن أي تحفظ يؤدي إلى التباعـد عن المعسكر الاشتراكي، وكان عدد الدول الاشتراكية التي أقامت معها الصومال علاقات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية يزداد في تلك الفترة، فـانضمت إلى تلك القائمة: هنغاريا، بلغـاريا، ورومانيا. ورغم الشعـارات الرنانة التي رفعهـا النظام الحاكم، والتعـبئة الجـماهيرية الواسـعة لتلك السيـاسة الموالية لـلاتحاد السوفـييتي بصـورة كاملة، والتي أعلن أنهـا جاءت لمنح السياسة الصومالية مزيدا من الاستقلالية، ولتخليصها من هيمنة الاستعمار الجديد، الذي شخصه النظام الحاكم في المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، بالرغم من كل ذلك فإن تلك التـوجهات الجديدة، دفـعت البلاد برمتهـا للانزلاق في منحدر خطير، تحطم في قعره الكيان الصومالي، وتبين من مجريات الأحداث اللاحقة أن تلك التوجهات لم تكن ملائمة أومتوافقـة مع مصالح دولة نامية بحجم الصومال، ومحاطة بكم هائل من التعقيدات والمشاكل الداخلية والخارجية.

---

(1) Ahmed I Samatar: OP Cit, P: 125.

(٢) لويجي سبتالوزا: الثورة الصومالية، ترجمة إبراهيم العريس، (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٥م)، ص ١١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٩.

كانت للولايات المتحدة - قبل حدوث انقلاب ١٩٦٩م - قنوات اتصال مع بعض مراكز السلطة في الصومال، وتحديدا مع جهاز الشرطة[١]، وكان رئيس الشرطة الجنرال «جامع محمد قورشيل» يصنف بأنه ذو ميول غربية شديدة[٢]، غير أنه أقيل من منصبه في أبريل عام ١٩٧٠م، وتم اعتقاله إثر توجيه تهمة التآمر على الثورة الصومالية له، وأعدم على خلفية تلك التهمة.

يبدو واضحا من سير الأحداث أن النظام كان يهدف إلى إبعاد كل العناصر السياسية التي لا تركب الموجة التي ركبها، ويشير الكاتب «محمد حسنين هيكل» إلى أن السوفييت هم الذين بعثوا ببرقية تحذير إلى الجنرال «محمد سياد بري»، ليلة القبض على الجنرال «قورشيل» مدعين أن محاولة انقلابية ستجري في الصومال في تلك الليلة[*].

وهنا يظهر الدور السوفييتي في انحسار النفوذ الغربي عموما على السياسة الصومالية، رغم أن إيطاليا ظلت استثناء من ذلك، وقد وصل ذلك الانحسار إلى درجة أن المواطنين الأمريكيين في الصومال لم يزد عددهم حتى سنة ١٩٧٦م عن ٢٨ شخصا، منهم البعثة الدبلوماسية الأمريكية في مقديشو[٣].

يعد الحدث الأساسي الذي أثر على مجريات الأمور في منطقة القرن الإفريقي بصورة عامة، هو قيام الانقلاب العسكري اليساري في إثيوبيا عام ١٩٧٤م، إثر تدهور الأوضاع داخل الإمبراطورية الإثيوبية، وتصاعد العمليات القتالية في إقليم إريتريا مما أدى إلى قيام حركة تمرد عسكرية أسفرت عن عزل الإمبراطور وقيام حكم ماركسي التوجه في سبتمبر ١٩٧٤م، وتنبع أهمية ذلك الحدث من كونه يعني خسارة أمريكا لأحد أقوى حلفائها في القارة الإفريقية -

(1) David Latin and Said Samatar: OP. Cit, P: 81.

(٢) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص ٧٩.

(*) راجع محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٥م) ص ٩٠ - ص ٩١.

(٣) إجلال محمود رأفت: الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، دراسة وتحليل. المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢م)، ص ٦٦٦.

الإمبراطور هيلاسلاسي ـ واحتمال خسارتها لإثيوبيا كمنطقة إستراتيجية، خصوصا مع التوجـهات الماركسية لـلنظام الجديد، مما يعضد النفـوذ السوفييـتي في المنطقة، ويشكل وضعا غير مريح للمصالح الأمريكية في تلك المنطقة وما حولها، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم بإذن الله.

نخلص مما تقدم في هذا الفصل إلى أن:

١- سيـاسة الولايات المتحـدة تجاه منطقـة القرن الإفريقي كـانت تنطلق من إستراتيجيات الحرب البـاردة، ونظرية احتواء الخطر الشيوعي، ولذا فقد جاء رفـض الولايات المتحـدة لخطة وزير الخارجـية البـريطاني «أرنست بيفن» لتـوحيد جمـيع الأراضي الصوماليـة ما عدا الساحل الصـومالي (جيـبوتـي) تحت إدارة بريطانية واحـدة، وكان ذلك الرفض أول تعـاط أمريكي مباشـر مع الشؤون الصومالية، والذي كان مـوجها في الأساس ضد الأطماع السـوفييتـية في المستعـمرات الإيطالية قبل الحـرب العالمية الثانية.

٢- حظيت منطقـة القرن الإفـريقي باهتـمام أمـريكي عقب إبرام المعـاهدة العسكرية بين مصر (الناصرية) وتشيكوسلوفـاكيا عام ١٩٥٥م، وما تبعه من قدوم الـسوفيـيت إلى المنطقـة، وصعود تيـار المد القومي الـعربي، القريب من الكتلة الشـرقية أكثر من غـريمتها الغربيـة، وهذا استدعى - بالتالي - وجودا أمريكيا قويا في منطقة الشرق الأوسط وما حولها.

وكانت القـضيـة الأساسـية لدى صناع القـرار الأمريكي هى تأمين قـواعد عسكرية في منطـقة البحر الأحـمر، ومضـائقه التي يتحكم فـيها القـرن الإفريقي لحراسة ذلك الممـر المائي الحيوي من الخطر السـوفييتي، ولم يكونوا على اسـتعداد للارتباط بالتزامات أكثر من ذلك في البداية.

٣- بما أن السياسات الأمـريكية في المنطقة ليست سوى استمـرار للسياسات الغربية فيهـا، فإن إستراتيجية واشنطن في التعـامل مع صراعات المنطقة (الصراع العربي الإسـرائيلي، والصراع الصومالي الإثيـوبي) كانت تقف

في صف إسرائيل وإثيوبيا، لاعتبارات إستراتيجية معينة، ولاعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية.

أما بخصوص الصراع الصومالي الإثيوبي، فإن الولايات المتحدة قدمت دعما سياسيا قويا لإثيوبيا من خلال دعم مطالبها ورعاية مصالحها الإستراتيجية في منطقة البحر الأحمر ومساندتها في ضم إريتريا (فدراليا) لها عام ١٩٥٠م، إضافة إلى حماية أمنها ووعدها بالمحافظة على سلامة ووحدة أراضيها من الخطر الذي تراه إثيوبيا متمثلا في قيام الجمهورية الصومالية المتبنية لمشروع الصومال الكبير، الهادف - ضمن ما يهدف إليه - إلى استعادة الأراضي الصومالية التي ضمت لإثيوبيا في الحقبة الاستعمارية، وقد ازدادت المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لإثيوبيا في الأشهر التي تلت استقلال الصومال (يوليو ١٩٦٠م) بصورة ملحوظة.

٤- وتأكيدا لتلك السياسة فلم ترحب الولايات المتحدة كثيرا بفكرة تسليح الصومال والمشاركة الفعالة في بناء جيشها الوطني، نظرا لحساسية تحالفها والتزاماتها نحو جارة الصومال (إثيوبيا) المتوجسة من تلك الفكرة من جهة، بالإضافة إلى أن الصومال لم تكن بحد ذاتها تشكل صفقة رابحة للولايات المتحدة - آنذاك - في ظل وجود حليف أقوى منها في المنطقة (إثيوبيا)، وعدم بروز مخاطر أو تحديات إقليمية تهدد المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط - عموما - وما حولها من جهة ثانية.

٥- دفع الانحياز الأمريكي السافر للمصالح الإثيوبية في القرن الإفريقي الصوماليين إلى التوجه نحو الشرق، وتحديدا الاتحاد السوفييتي طلبا للدعم العسكري، وكانت هذه هي الخطوة الأولى التي وضعت الصومال في أتون الحرب الباردة، وبدا الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه أسخياء في المساعدات التي قدموها للصومال، مقارنة بالعروض التي تقدمت بها الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات، وشكلت حقبة الستينيات بداية ترسيخ النفوذ السوفييتي في هذه المنطقة الإستراتيجية، وفي منتصف السبعينيات كانت الخارطة السياسية للقرن الإفريقي تشير إلى ارتفاع أرصدة الاتحاد السوفييتي في المنطقة، بوجود نظامين موالين له في

كل من إثيوبيا والصومال. ولكن هل بقيت الولايات المتحدة مكتوفة اليدين إزاء النفوذ السوفييتي المستشري في المنطقة؟! هذا ما ستحاول الصفحات القادمة الإجابة عنه إن شاء الله.

الفصل الرابع

يتناول هذا الفصل من الدراسة السياسة الأمريكية تجاه الصومال في الفترة التي تبدأ من أواخر السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات، تلك السياسة التي كانت ثمرة لمتغيرات إقليمية ودولية، تضافرت لتخلق نوعا من التقارب الأمريكي الصومالي، الذي فرضه الواقع السياسي والعسكري الإقليمي والدولي على الطرفين، وكان مشوبا بقدر كبير من الشك والحذر.

يتعرض المبحث الأول إلى حرب القرن الأفريقي التي انفجرت عام ١٩٧٧م، بين الصومال وإثيوبيا تلك الحرب التي تعد حدثا مفصليا هاما في تلك الحقبة، وكيف تفاعلت إدارة الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» مع هذه الأزمة الخطيرة، والأثر الذي خلفته هذه الحرب على السياسة الخارجية الصومالية، وتحديدا علاقتها بالمعسكر الغربي.

ويشتمل المبحث الثاني على سياسات الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» المتشددة مع الاتحاد السوفييتي، وما نجم عنها من تعاط صريح مع كل أزمات العالم، بما فيها مشكلة القرن الأفريقي، في إطار مواجهة الخطر الشيوعي المتنامي، الأمر الذي انبثق عنه نمط من الشراكة العسكرية الأمريكية الصومالية - إن صح التعبير - كان قد بدأ في وضع لمساتها الأولى الرئيس السابق «كارتر»، وانتهت بانتهاء مرحلة الحرب الباردة بين القوتين العظميين وانهيار الاتحاد السوفييتي، واندلاع الحرب الأهلية في الصومال.

المبحث الأول

تبدل التحالفات الدولية في القرن الأفريقي

برزت ظاهرة التنافس في استقطاب الحلفاء والأصدقاء بشدة في مرحلة الحرب الباردة، وانفردت المناطق الإستراتيجية بنصيب الأسد من هذه الظاهرة السياسية، وكانت منطقة القرن الأفريقي - في تلك الحقبة - من أوضح الأمثلة على مدى استفحال شأنها، الأمر الذي ترك بصمات سلبية على الواقع السياسي لدول المنطقة عموما والصومال بوجه التحديد.

أولا: صعود المد الاشتراكي في المنطقة:

أشرنا في نهاية الفصل الثالث إلى أن تولي العسكريين الاشتراكيين الحكم في الدولتين المحوريتين في القرن الأفريقي: الصومال وإثيوبيا، كان عاملا مؤثرا في إحداث بعض التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه الصومال، في محاولة أمريكية جادة لتفكيك المعسكر السوفييتي في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لواشنطن.

فالولايات المتحدة قلقت بشأن صعود المد الشيوعي في تلك المنطقة، وكان تولي الماركسيين السلطة في «أديس أبابا» ضربة موجعة لمصالحهم هناك، ثم سفر أعداد كبيرة من الإثيوبيين إلى الاتحاد السوفييتي للتدريب والدراسة في مختلف المجالات، بما فيها المجال العسكري، وانتهجت وسائل الإعلام والصحافة الإثيوبية الرسمية سياسة شيوعية يسارية واضحة.

وفي مطلع عام ١٩٧٧م طرد الرئيس الإثيوبي «منجستو هيلا مريام» معظم الأمريكيين من بلاده، وأنهى برامج المساعدات الأمريكية، فغادرت جميع المنظمات العسكرية الأمريكية إثيوبيا، كما تم طرد عدد من منظمات الأبحاث الأمريكية، مثل: منظمة أبحاث أمراض المناطق الاستوائية البحرية (N.T.D.R) «Naval Tropical Disease Research»، وأغلقت المكتبات الأمريكية في إثيوبيا، ورغم كل ذلك فلم تقطع الولايات المتحدة علاقتها مع إثيوبيا[1].

---

(1) Paul Henze: Op. cit.

طرحت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتـر فكرة قطع العلاقات مع إثيوبيا عقب مـجيئـها إلى البيت الأبيض عـام ١٩٧٧م، وإثر تلك الحملة الشعـواء ضد المصالح الأمـريكية في إثيـوبيا، لكن قطاعـا واسعا مـن تلك الإدارة عارض هذه الفكرة بسبب سلسلة من الالتزامات الطويلة تجاه هذا البلد الأفريقي، جعلت تنفيذ الفكرة أمرا في غاية الصعـوبة حتى بعد أن قام «منجستو» بتخـفيض عدد العاملين في السفارة الأمريكية (بأديس أبابا) إلى مقدار ضئيل.

إلى جـانب حرص واشنطن على المحـافظة على عـلاقتـها بالحليف القـديم إثيوبيـا، حتى ولو بمقدار شعـرة معاوية، فإن واشنطن عـولت كثيرا على هـشاشة المعسكر السوفيـيتي في المنطقة، بسبب الخلافات السـياسية والعقائدية العـميقة بين أعضـائه، والممتدة بـجذورها إلى القرن الخـامس عشر الميـلادي، مما أعطى الأمل للولايات المتحدة بإمكانية اختراق ذلك المعسكر.

وفي الجانب الآخـر، حشدت موسكو كـافة طاقاتهـا السياسيـة والعسكرية والاقتصادية كي تحافظ على نفوذها في القرن الأفريقي وتماسك معسكرها في تلك المنطقة، رغم العـلاقات الهشة بين أطرافـه، فالصومال كـانت نقطة انطلاق النفوذ السوفييتي في المنطقـة منذ الستينيات، وتوجت تلك العلاقة الصومالية السـوفييتية، الصـاعدة باطراد، بإبرام مـعاهدة الصـداقة والتـعاون بين الدولتـين عام ١٩٧٤م، وشملـت كافة الميـادين المختلفـة، مثل: المجـال العسكري والاقـتصـادي، وتبادل الخبـرات والمعلومـات وغير ذلـك، واعتبـرت الصومـال حينهـا من أهم القـواعد السوفييتيـة في منطقة البحر الأحمر، خاصة بعد انتهاء الوجود السـوفييتي في مصر وقيام الرئيس المصري «أنور السادات» عام ١٩٧٢م بطرد الخبراء السوفييت من بلاده.

أما إثيوبيا، فهي الصيد الثـمين الذي حصلت عليه موسكو في منطقة القرن الأفريقي، ويعود الاهتـمام الروسي بإثيوبيا لزمن بعيد، فـالروس أرسلوا مكتشفين إلى تلك المنطقـة، كمـا قـدموا مـساعـدات للإمبـراطور «منليك» أثناء نزاعـه مع الايطاليين والذي انتهى بانتصار ساحق عليهم في موقعة «عدوة» عام ١٨٩٦م، ولا نغفل دور العامل الديني المشترك في تقوية عـلاقة الطرفين، فكلاهما من المسيحيين الأرثوذكس[١].

---

(1) Paul Henze: Op. Cit.

كانت الثورة الصومالية مفرطة في التفاؤل إزاء التغيرات الحاصلة في إثيوبيا، ظنا من قادتهـا أن ارتباط البلدين بالمعسكر الشيوعي قد يهيئ الأجواء للحد من الخلافات وفتح أبواب التعاون بينهما، ووصل التفاؤل ببعض المسؤولين الصوماليين إلى القول بأنه لن تكون هناك حروب أخرى بين الأفارقة، وخاصة بين الدول الاشتراكية[1]، بيد أن الأحداث الدرامية التي شهدتها المنطقة لاحقا خيبت آمال قادة الصومال وتوقعاتهم المثالية تلك، واندلعت واحدة من أسوأ الحروب الأفريقية بين النظامين الاشتراكيين، ولم تفلح المحاولات السوفييتية في إحداث انفراج حقيقي بين الصومال وجارتها إثيوبيا، والتي بدأت مع بداية مجيء العسكر إلى سدة الحكم في أديس أبابا عام ١٩٧٤م واستمرت حتى قبيل اندلاع الحرب بينهما عام ١٩٧٧م.

في شهر (يناير/ كانون الثاني عام١٩٧٦م) قدم الإثيوبيون مذكرة بعنوان: سحب الحرب في القرن الأفريقي، أرسلت إلى عدد من الزعماء الأفارقة، واتهمت المذكرة الصومال بأنها تملك خطط حربية لضم الصومال الغربي وجيبوتي، وبأن الصوماليين قد بدأوا يتسللون إلى المحافظات الحدودية مثل: محافظة «هرر» و«سيدامو» و«بالي» منذ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥م)، وذكرت الوثيقة أن هدف الصوماليين هو تشتيت القوات الإثيوبية لفتح الطريق أمام هجوم صاعق يقوم به الجيش النظامي الصومالي[2].

كان النظام الإثيوبي آنذاك محاطا بالفعل بضغط هائل، ليس فقط بسبب حرب العصابات التي يشنها الثوار الصوماليون في منطقة الصومال الغربي، بل أيضا بسبب تزايد الانفجارات الداخلية، فالإريتريون كثفوا من هجماتهم في الشمال ضد الجيش الإثيوبي والأروميون يقاتلون في الجنوب، وبذلك لم يكن المد

(١) محمد نور جعل: جذور النزاعات السياسية وآلية فضها في الصومال، ١٩٦٠ - ١٩٩٩م، بحث غير منشور، مقدم لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث واللاجئين، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠١م)، ص١٤٧.

(٢) بيركيت هايتي سلاسي: الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة: عفيف الزار، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠م)، ص ١٣١.

السوفييتي في المنطقة مفروشا بالورود، بل كـان مثقلا بتناقضات المنطقة ونزاعاتها، وتربص واشنطن وحلفائها به.

ثانيا: ملابسات أزمة القرن الإفريقي (يوليو١٩٧٧م- مارس١٩٧٨)

ساهمت جملة من العوامل المحلية والإقليمـية والدولية في تصعيد التوتر بين الصومال وإثيوبيا، واندلاع تلك الحرب الطاحنة التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي وألقت بظلالها الكئيبة على الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول المنطقة بصفة عامة والصومال بصفـة خاصة، فعلى الصعيد المحلي، كـان النظام العسكري الحاكم في «مقـديشو» يرنو إلى تحقـيق انتصار قـوي وطني ساحق، واستـعادة الأراضي التي يقطنها الصوماليون في إثيوبيا بشن حرب عليها، كان من أهم دوافعه لتحقيق ذلك الانتصار رغبته في تعويض تناقص شعبيته، إثر اصطدامه بمبادئ الشعب الصومالي الإسلامـية وإعـدامه لعـشرة من علمـاء الدين الذين اعتـرضوا على إلغـاء أحكام الشريعة الإسلامـية، الأمر الذي يعتبره المؤرخـون أول صراع علني بين المبادئ في الصومال (الاشتراكية والإسلامية).

يتهم البـعض نظام «سياد بـري» بأنه كان يرمي من وراء خوض غـمار هذه الحـرب إلى كـسـر شوكـة الجـيش الوطني الصومـالي! على أسـاس أن المؤسسـة العسـكرية الصومـالية كـانت حينهـا في أوج قوتهـا وتنظيمـها لدرجـة أن الجيش الصومالي كان يعد في مصاف أقوى الجيوش الإفريقية آنذاك، بعد أن استأثر الجيش بنصيب وافر من الاقتـصاد الوطني وأهمل النظام جانبا كبيـرا من التنمية الوطنية، وتشير بعض التقـارير أن استيراد الأسلحة شكل حوالي: (٤٣٪) من الميـزانية غير العسكرية في الفترة من (١٩٧١م-١٩٧٥م)[1]، مما قد يعني أن هذه القـوة الجبارة قد تنقلب يوما على حـاكمها وتطيح به من هرم السلطة، بالطريقـة ذاتها التي قدم بها هو إليها.

كانت الإنجـازات النسبيـة التي أحرزها النظام العـسكري في «مقديشـو» قد أعطت خططه السياسـية والعسكرية دفعة قوية من الثـقة، إلا أن النظام قد بالغ في

---

(1) Markakis J: National and Class Conflicts in the Horn of Africa, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p: 223.

تقديرها ولم يفلح في تقييمها بحجمها الطبيعي، بلا زيادة ولا نقصان، ففي المجال الخارجي، نجح النظام في الانضمام إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٤م، وصار يتلقى دعما اقتصاديا وسياسيا وعسكريا منها. كما عقد في مقديشو في (يونيو/ حزيران عام ١٩٧٤م) مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وترأس الرئيس الصومالي (محمد سياد بري) المنظمة لعامي (١٩٧٤م و١٩٧٥م)[١]، وتوطدت علاقة الصومال بالاتحاد السوفييتي عقب توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المشترك بين الدولتين عام ١٩٧٤م، خاصة في المجال العسكري.

وفي المقابل، كانت هشاشة الأوضاع الداخلية في إثيوبيا بعد وصول الماركسيين إلى سدة الحكم قد أوحت لنظام «بري» أن بمقدوره اكتساح إثيوبيا، دون أية عوائق تستحق الذكر، إذ أن الصراع الدامي بين الأجنحة المتنافسة على السلطة في الجيش الإثيوبي قد أعطى فرصة سانحة للثوار الصوماليين والإريتريين لشن عمليات قتالية ضد الجيش الإثيوبي، وسعوا لتحرير أراضيهم من قبضة الحكم الإثيوبي، وبالتالي، فإن بعض المؤرخين يؤرخون بداية الحرب الإثيوبية الصومالية قبل دخول القوات النظامية الصومالية الأراضي الإثيوبية، أي في عام ١٩٧٦م، عندما بدأت جبهة تحرير الصومال الغربي شن هجماتها المكثفة على الجيش الإثيوبي في المناطق الشرقية، والتي كانت مدعومة من قبل الحكومة الصومالية في «مقديشو».

على الصعيد الإقليمي والدولي، كانت ثمت مساع حثيثة للولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة من أجل قطع العلاقات السوفييتية الصومالية وإنهاء الوجود السوفييتي في الصومال، ومن ثم تفكيك المعسكر السوفييتي في القرن الأفريقي، وكان من بين تلك المساعي جهود مجموعة "نادي السفاري" التي كانت تضم كلا من: مصر والمغرب والسعودية وإيران، والتي وعدت الرئيس «سياد بري» بتقديم مساعدات عسكرية له إذا ما تخلص من الروس، وتزويده بالأسلحة التي يحتاجها[٢].

---

(١) محمد نور جعل: مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) جلال يحي ومحمد نصر مهنا: مشكلة القرن الأفريقي وقضية الشعب الصومالي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م) ص ١٤٨.

الأمر الذي اعتبره «سياد بري» تأييدا مطلقا له، وهو لم يكن في حقيقته كذلك، إنما كان مناورة سياسية من تلك الدول، ترجع لرغبتها في التخلص من النفوذ السوفييتي في هذه المنطقة الإستراتيجية، استجابة لمصالحها الإقليمية من جهة، ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة من جهة أخرى.

تزامنت أزمة القرن الأفريقي مع قدوم إدارة جديدة إلى البيت الأبيض يرأسها «جيمي كارتر»، واعتبرت الإدارة الجديدة أحداث القرن الأفريقي فرصة كبيرة كي تثبت جدوى الحلول التي طرحتها في مجال السياسة الخارجية، في أبريل ١٩٧٧م، وبحضور مراسل مجلة «التايمز» الأمريكية، طلب الرئيس الأمريكي «كارتر» من نائبه «موندل ـ Mondale»، الذي كان يشجع التقارب مع الصومال، أن يخبر «سايروس فانس» (وزير خارجيته) «وزبيجنيو برجنسكي» (مستشاره للأمن القومي) بضرورة التحرك بكل السبل المتاحة لجعل الصومال صديقة للولايات المتحدة[1].

بعد فترة قصيرة من هذا الإعلان الأمريكي، أبرمت إثيوبيا اتفاقية عسكرية مع موسكو في شهر مايو من نفس العام، وهي الاتفاقية الثانية من نوعها منذ قدوم الماركسيين إلى الحكم عام ١٩٧٤م، مما كان يعني لواشنطن إنذارا بضرورة الإسراع في تنفيذ خططها الجديدة في القرن الإفريقي لمواجهة النفوذ السوفييتي المتعاظم في المنطقة، ففتحت في شهر يونيو من نفس العام (١٩٧٧م) قناة اتصال سرية وخاصة بين الرئيسين: الأمريكي «جيمي كارتر» والصومالي «محمد سياد بري»، وكان الأمريكي «كيفن كاهيل ـ Cahill Kevin» الذي عمل كطبيب خاص للرئيس الصومالي «سياد بري»، حلقة الوصل بينهما[2].

في (١٦ يونيو / حزيران١٩٧٧م) وبعد أيام قليلة من تسلم القيادة الصومالية رسالة البيت الأبيض عبر الطبيب الأمريكي، التقى السفير الصومالي بواشنطن: «عبد الله أحمد عدو» الرئيس «كارتر»، ليعرض مطالب بلاده بمساعدات عسكرية

---

(1) Quoted in Stanly cloud, "with Jimmy from Down to midnight". Time. April 18, 1977, 15.

(2) " Magadishu Message" Newsweek, October 3, 1977.

أمريكية، وكــان رد الرئيس الأمريكي أنه رغم صعوبة توفيــر دعم عسكري أمريكي للصومــال في ذلك الوقت، لكنه سيشجع حلفــاء الولايات المتحدة لتوفــير الدعم اللازم للحــاجات الدفاعــية للصــومال[1]، وفي (٢٦ يوليو / تموز١٩٧٧م) أعلن الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية اتفاق الولايات المتحدة وبريطــانيا وفرنسا على تزويد الصومال بحاجتها من السلاح وبالتعاون مع أطراف أخرى[2].

توالت التصريحات الأمريكية وبالرغــم من أن الغموض كان يلفها في أغلب الأوقات إلا أنها في ظاهرها كــانت مؤيدة للصومال، فهل وقــفت واشنطن بالفعل إلى جانب الصومال بعد تفجر الأوضاع في القرن الأفريقي؟

ثالثا: تفاعل إدارة الرئيس «جيمي كارتر» مع أزمة القرن الأفريقي:

كان الاجتيــاح الصومالي لإثيوبيا في (يوليو / تموز ١٩٧٧م) نهــاية عمليات قتالية وحرب عــصابات شنها المقاتلون الصوماليون قرابة ســتة أشهر، وبداية حرب طاحنة بين جيشين نظاميين، وقد شهدت الشهور الأولى من تلك الحرب انتصارات مهمة حــققها الجيش الصومــالي على نظيره الإثيوبي، وبالتعاون مع الجــبهات التي أحكمت طوقها على الجيش الإثيوبي، ففي شهر (أغسطس/ آب ١٩٧٧م) استطاع المقــاتلون الصومــاليون أن يحكمــوا سيطرتهم على مــدينة (ديرداوا) عقب هــجوم كاسح، وترجع أهميتهــا إلى كونها معبر الإمدادات للقوات الإثيــوبية المتمركزة في معظم أجزاء مــا يعرف بـ: الصومال الغربي، فــأصبحت القوات الإثيوبيــة معزولة تماما، وكانت تلك خطوة عسكرية ناجحــة أذهلت الخبراء الإثيوبيين والعالميين. تلا ذلك هزيمة ساحقة لحــقت بالقوات الإثيوبية في مدينة (جيكجيكا) الإســتراتيجية، والتي تفصل بين المناطق الجــبلية والسهلية، فــانسحبت فلول القوات الإثيــوبية في شهر سبتمبر١٩٧٧م إلى الغرب، بعد أن خسرت معظم المعدات الحربية ومئات من جنودها، واستسلم عــدد كبير من القوات الإثيوبية في القــواعد العسكرية في تلك المنطقة، والتي لم تصمد أمام الزحف الصومالي طويلا[3].

---

(1) Cyrus Vance: Hard choices, (NewYork: Simon and Schuster, 1983), p:73.

(٢) علي الشيخ أحمد أبوبكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٣) علي الشيخ أحمد أبو بكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، مرجع سابق، ص ١٩٨.

هنا بدأ الموقف الأمريكي يتراجع إثر هذه التطورات الجيوبوليتيكية الخطيرة، فواشنطن لن ترحب أبدا بابتلاع إثيوبيا على هذا النحو.

عقب أسبوعين من زيارة وفد صومالي رفيع المستوى إلى واشنطن، وفشله في عقد صفقة سلاح مع الأمريكان، أبلغ السفير الصومالي في واشنطن رسميا بأن واشنطن لن تشحن أي سلاح إلى الصومال مباشرة أو عن طريق طرف ثالث مادامت الصومال متورطة في الحرب[1]، حاول الصوماليون بجدية الحصول على دعم الولايات المتحدة، وطرقوا كل الأبواب في سبيل ذلك الغرض، لكن السياسة الصومالية في عامي (١٩٧٧م و١٩٧٨م) لم تكن سوى سلسلة من المغامرات السياسية والعسكرية التي خاطرت بها القيادة الصومالية، وقللت من احتمالية حصولها على دعم أمريكي أو حتى سوفييتي. فرغم أن السوفييت نجحوا في إيهام الصوماليين - منذ الستينيات - بأنهم يستطيعون الاعتماد عليهم، غير أن ذلك في الواقع لم يكن سوى تكتيك إستراتيجي مرحلي ليس إلا، فلم يكن مستغربا أن يضحي السوفييت بالحليف القديم (الصومال) من أجل مصالحهم المرتبطة بشكل أكبر مع الحليف الجديد (إثيوبيا).

أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C) في (٣٠ سبتمبر ١٩٧٧م) خطابا لسكرتير الحزب الشيوعي: «ليونيد بريجينيف»، جاء فيه: «هناك مخاطر عديدة ناتجة عن الصراعات المسلحة في العالم والتي يحاول فيها البعض تغيير الحدود الدولية الحالية، مثلما يحدث بين الصومال وإثيوبيا، ونرى أنه لا بد من مراعاة الأنظمة العالمية والسلام العالمي لحل مشاكل الحدود بموجبها...».

ويعتبر كثير من المحللين خطاب «بريجينيف» هذا بمثابة الضوء الأخضر للتدخل السوفييتي العسكري في حرب القرن الأفريقي إلى جانب إثيوبيا، فقد شرعت السفن السوفييتية العملاقة وطائرات النقل بشحن المعدات العسكرية الثقيلة من موسكو أو من القواعد العسكرية السوفييتية المنتشرة في العالم ونقلها إلى إثيوبيا، مما أثار سخط النظام الصومالي ودفعه لطرد الخبراء السوفييت من الصومال، وإن لم تصل الأمور مع ذلك إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع

(1) Cyrus Vance : Op. Cit, p: 74.

موسكو، وبا لإضافة إلى ذلك فقد اشتركت آلاف من القوات الكوبية في الحرب لدعم التدخل السوفيتي فيها، بل ان قوات من اليمن الجنوبي وليبيا شاركت في تلك الحرب إلى جانب إثيوبيا، مما يعني أن الصومال وقفت -تقريبا- بمفردها أمام القوى الإقليمية والعالمية.

أرسلت موسكو إلى إثيوبيا نائب قائد القوات البرية السوفيتية الجنرال «Vasiby I. Petrov»، ليشرف على القتال ضد الصومال، وأرسلت كذلك عددا من الخبراء الذين طردوا من الصومال، على رأسهم رئيس البعثة العسكرية السوفييتية في الصومال الجنرال: «Gregory Barisov»[1]، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن السفن الحربية السوفييتية قامت بدوريات منتظمة في البحر الأحمر الذي استخدم كواحد من طرق إمدادات الأسلحة والتموين لعملياتهم الحربية[2].

في (أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٧) خرج الرئيس الصومالي «سياد بري» عن صمته وأعلن لأول مرة علنا، أن علاقات بلاده بالاتحاد السوفيتي قد بلغت مرحلة خطيرة من التدهور، نتيجة للإمدادات الضخمة من الأسلحة السوفييتية لإثيوبيا، وتدفق الجنود الكوبيين على أديس أبابا[3]، لقد قام السوفييت باتخاذ خطوات جريئة للحفاظ على ما اعتقدوا أنه يمثل المصلحة السوفييتية، وهذا ما فاجأ النظام الصومالي، الذي لم يكن يتوقع أن توجه له موسكو ضربة قاسية لم يكن يتوقعها. ورغم أن السوفييت اعتبروا نظام «سياد بري» نظاما تقدميا وثوريا في البداية، إلا أنهم وجدوا النظام الماركسي الإثيوبي أكثر قبولا من الناحية العقائدية، وأوثق اعتمادا من الناحية السياسية والإستراتيجية، فلم يترددوا في خوض غمار هذه الحرب إلى جانب إثيوبيا، مما كان ضربة قاصمة للنظام الصومالي، فقام بطرد الخبراء السوفييت في الصومال وإغلاق قواعدهم العسكرية والتسهيلات الأخرى، وترحيل عائلاتهم في (١٣ نوفمبر ١٩٧٧م)[4].

---

(١) علي الشيخ أبو بكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(2) The Times, 12 February 1978.

(٣) محمد عثمان أبو بكر: الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في القرن الإفريقي، وموقف دول الجوار العربية منه، ١٩٧٤-١٩٧٨. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣٥٨.

(٤) علي الشيخ أحمد أبوبكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

وحينما اشتدت الهجمات الإثيوبية المضادة والمدعومة بقوات من قبل الاتحاد السوفييتي وحلفائه الكوبيين والليبيين واليمنيين الجنوبيين، طالب عدد من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة بضرورة التحرك لإيقاف هذه الحرب، واتخاذ خطوات حاسمة إزاء التدخل السوفييتي السافر في هذا النزاع الإقليمي بين الدولتين الجارتين: الصومال وإثيوبيا.

كان في مقدمة الدول التي حاولت الضغط على واشنطن كي تقدم العون للصومال: المملكة العربية السعودية، فقد كان للثروة البترولية السعودية، وموقع المملكة الإستراتيجي المسيطر على شبه الجزيرة العربية والمشرف على اثنين من أهم المسطحات المائية في المنطقة والعالم: الخليج العربي والبحر الأحمر، كان لكل ذلك دور كبير في خلق نوع من التأثير السعودي - إن صح التعبير - في المناخ الإقليمي المحيط بالمملكة.

وكان مضمون الموقف السعودي من أحداث القرن الأفريقي أنها تؤثر سلبا على استقرار منطقة الخليج العربي، وتمثل تهديدا شيوعيا ضد دولة إسلامية عربية هي الصومال، كما أنها تمثل تهديدا لمنابع البترول وطرقه، خاصة البحر الأحمر(١).

غير أن اللافت للنظر في تلك الحقبة أن الموقف الأمريكي من تلك الأحداث لم يكن سريعا ولا واضحا بما فيه الكفاية، على الرغم من التدخل السوفييتي العلني في الحرب، وعلى الرغم من الوعود التي قدمتها واشنطن لتقديم مساعدات عسكرية للصومال إن هي خرجت من المعسكر السوفييتي.

أوضح بعض المسؤولين الأمريكيين أن بطء رد الفعل الأمريكي مرجعه إلى بطء اتخاذ القرار في الولايات المتحدة، ومروره بمؤسسات متعددة وقنوات مختلفة قبل أن يتم التصديق عليه بصورة نهائية. إضافة إلى أن جناحا واسعا من الإدارة الأمريكية وجماعات الضغط والرأي العام والمؤسسات الرسمية تعارض بشدة استخدام السلاح الأمريكي ضد إثيوبيا، مهما كانت الظروف التي تمر بها العلاقات الأمريكية الإثيوبية.

---

(١) عبد العاطي محمد أحمد: الدبلوماسية السعودية في القرن الإفريقي. السياسة الدولية. العدد ٥٤. أكتوبر ١٩٧٨م.

وفيما يلي تستعرض المؤلفة الاتجاهين اللذين اتجهتهما إدارة الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» في تفاعلها مع أزمة القرن الأفريقي(*):

الاتجاه الأول:

تبنته وزارة الخارجية الأمريكية، وبعض كبار السياسيين من أمثال: السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آنذاك: أندرو يانج، المؤمن بنظرية الهزيمة المحتمة لأية قوة خارجية أمام تيار الوطنية الإفريقية الجارف، فقد كان يعتقد أن المفاوضات بين مختلف الأطراف المتنازعة، وحساسية القومية الأفريقية كفيلان بحل هذه المشكلة الإقليمية، وأن أي تدخل في إفريقيا مصيره الفشل.

كان أنصار هذا الاتجاه وزير الخارجية الأمريكي: «سايروس فانس»، الذي رأى أن أي رد فعل أمريكي عنيف إزاء التحركات السوفييتية في القرن الإفريقي قد يعرض للخطر جميع فرص التوصل إلى اتفاقيات بشأن تحديد التسلح، وترتيبات الوفاق مع الاتحاد السوفييتي؛ لذا، نادى بضرورة التعامل مع السوفييت، بخصوص أحداث القرن الأفريقي، بلطف كي لا تتقوض فرص التوصل إلى اتفاق معهم.

الاتجاه الثاني:

تزعمه مستشار الأمن القومي: «برجنسكي»، المصنف ضمن مجموعة الصقور في إدارة الرئيس «كارتر». وفي الحقيقة لم يكن «برجنسكي» متعاطفا مع الصومال أو قادرا على تفهم موقفها، في حين كان تعاطفه مع إثيوبيا قويا، يظهر ذلك من خلال تصريحاته التي كان يدلي بها في تلك الحقبة وما بعدها، ورغم ذلك فإنه كان يفضل أن يظل الخيار الصومالي متوفرا ومطروحا في السياسة الأمريكية وكان يعتقد أن النشاطات السوفييتية في القرن الإفريقي خاصة وإفريقيا بصورة عامة، تتضارب مع نظرية الوفاق التي قبل بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وهو صاحب المقولة الشهيرة: إن اتفاقية محادثات الحد من

(*) للمزيد من المعلومات عن الموقف الأمريكي من حرب القرن الإفريقي (١٩٧٧-١٩٧٨)، راجع كلا من: محمد رضا فودة: المصالح الأمريكية في القرن الإفريقي. السياسة الدولية. العدد ٨٥، يوليو، ١٩٨٦ و: David Rawsan: U.S assistance and the Somali state,(Colorado: Lynne Reinner Publisher, Inc, 1994), P: 153.

الأسلحة الإستراتيجية: «Strategic Arms Limitation Talks - (SALT)» دفنت في رمال القرن الإفريقي، وحسب رأي «برجنسكي» ومؤيديه، فإما أن يكون هناك وفاق شامل في جميع مناطق العالم، أولا يكون وجود لهذا الوفاق، بل منافسة شاملة.

ويبدو من خلال سير الأحداث أن الاتجاه الأول قد غلب - نسبيا - على الاتجاه الثاني، في صياغة الموقف الأمريكي من أزمة القرن الإفريقي، ففي (الثاني والعشرين من شهر فبراير ١٩٧٨م) عقدت لجنة خاصة أطلق عليها اللجنة المنسقة الخاصة بالقرن الإفريقي (Special Coordination Committee for the Horn of Africa)، عقدت اجتماعا بالبيت الأبيض لبلورة موقف أمريكي محدد إزاء الوضع الراهن في القرن الإفريقي عقب الزيارة التي قام بها إلى المنطقة المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي: «ديفيد آرون ـ David Aron».

كان من أبرز أعضاء تلك اللجنة وزير الخارجية: «سايروس فانس»، ومستشار الرئيس للأمن القومي: «برجنسكي»، ووزير الدفاع: «هارولد آرون»، ومعه كبار جنرالات الجيش الأمريكي وغيرهم، وعقب مداولات طويلة ونقاشات عميقة حول كيفية تقييم الوضع المتأزم في القرن الإفريقي وصياغة الموقف الأمريكي إزاءه، لخص «برجنسكي» في ختام تلك الجلسة توصيات أعضائها فيما يلي[1]:

١- يجب علينا أن نعتمد على جهود منظمة الوحدة الإفريقية لخلق نوع ما من الأرضية الملائمة لبدء المفاوضات بين الصومال وإثيوبيا، مع عدم استبعاد منظمة الأمم المتحدة.

٢- يجب أن نوضح لأصدقائنا السعوديين والإيرانيين والباكستانيين أن أي إمداد عسكري للصومال في هذه الفترة، بأسلحة أمريكية الصنع، يعتبر تصرفا غير قانوني لا تقره الولايات المتحدة مطلقا، وأن أية مساعدة غير قانونية من هذا النوع للصومال ستؤثر بصورة جدية على مستقبل العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتلك البلدان، ومع ذلك، فإننا

(1) Special Cordination Committee's Meeting on the Horn of Africa, February 22, 1978. See: www.turnerlearning.com/cnn/coldwar/goodguys

سنؤكد لهم عدم معارضتنا لإمداد الصومال بأية أسلحة ليست أمريكية الصنع، كما أننا سنأخذ بعين الاعتبار ضرورة تسليح الصومال إذا ما تعرضت لتهديد بالاجتياح عقب انسحابها من منطقة (أوجادين).

٣- إننا مختلفون بشأن نشر قوات أمريكية في تلك المنطقة المتنازع عليها في القرن الإفريقي، لكننا متفقون بشأن التحرك في إطار جهود ومشورة القوى الإقليمية في المنطقة.

٤- وبخصوص الأعمال العسكرية السوفيتية والكوبية في منطقة القرن الإفريقي، نرى أنه لا يجب الربط بينها وبين أمور ثنائية تخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مثل محادثات «سالت» للحد من الأسلحة الإستراتيجية، والوفاق، بيد أننا نأمل في القيام بخطوات أخرى قد تلفت انتباه موسكو وتكبح جماحها، كتوسيع مجالات التعاون ونقل التكنولوجيا إلى الصين (وقد تحفظ وزير الخارجية «فانس» حول هذا الخيار الأخير).

إن السياسة الأمريكية إزاء أحداث القرن الإفريقي كان يتجاذبها تياران: الأول ناشئ عن قلقها من النشاطات السوفيتية في هذه المنطقة الإستراتيجية، والمرتبطة جيوبوليتيكيا بمناطق ذات أهمية حيوية للمصالح الأمريكية، وتخوف المسئولين الأمريكيين من أن يؤدي صمتهم عما يحدث في القرن الإفريقي إلى إثارة حفيظة حلفائهم في المنطقة، وخاصة السعودية.

والثاني ناشئ عن معارضة قطاع واسع من الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس لاستعمال القوة العسكرية ضد إثيوبيا، بل وحتى استخدام السلاح الأمريكي ضدها. إلى جانب معارضة إسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية ضد إثيوبيا.

ففي أثناء الحرب الإثيوبية الصومالية ناشد رئيس الوزراء الإسرائيلي: «مناحيم بيجن - Menachem Begin» الرئيس الأمريكي «كارتر» عدم إغلاق جميع قنوات الاتصال بين أمريكا وإثيوبيا، ودعا لتقديم مساعدات عسكرية أمريكية لإثيوبيا في حربها ضد الصومال. وكان الموقف الإسرائيلي قد جاء بسبب تخوف

تل أبيب من أن يؤثر استعداء إثيوبيا وإقصاؤها سلبا على مستقبل اليهود الفلاشا في إثيوبيا وخطط تهجيرهم إلى الأراضي المحتلة(١)، إلى جانب عوامل إستراتيجية أخرى، أشرنا إليها في الفصل الأول، زادت من الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا.

أضف إلى ذلك، حالة العزوف التي كانت جاثمة على السياسة الأمريكية إزاء أي تدخل عسكري أمريكي خارج حدود القارة الأمريكية بسبب عقدة فيتنام والتي كانت لا تزال تفرض نفسها على كثير من مواقف السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك، مما دفع صناع القرار الأمريكي إلى تفادي الدخول في أية مواجهة عسكرية مباشرة مع الاتحاد السوفيتي، في أزمة قد لا تمس الأمن القومي الأمريكي بصورة مباشرة وخطيرة.

اتخذت واشنطن مواقف دبلوماسية حذرة من مشكلة القرن الإفريقي تحت تأثير ضغوط عدة، وربما جاءت تلك المواقف فقط لإثبات أن الولايات المتحدة على مقدمة الأحداث وليست غائبة عنه، فحذرت إثيوبيا والاتحاد السوفييتي من مغبة اختراق الحدود الصومالية الحالية، ودفعت إيران لإعلان أنها سوف تساعد الصومال في حالة اختراق الحدود الصومالية، ومن جهة أخرى، فإنها مارست ضغوطا على نظام «سياد بري» كي يسحب قواته من إثيوبيا ويتخلى عن مطالبه السياسية.

أما في منظمة الأمم المتحدة، فقد استقر رأي الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي على عرض مشكلة القرن الإفريقي في مجلس الأمن، شريطة أن يصدر الرئيس «سياد بري» تصريحا بأنه ليست له أطماع إقليمية، حتى إذا اقترن هذا التصريح بمطالبته بحق تقرير المصير للمنطقة المتنازع عليها بين الصومال وإثيوبيا، وأنه إذا صدر مثل هذا التصريح فإن الدول الخمس مستعدة للذهاب فورا إلى مجلس الأمن لمطالبة جميع الدول المعنية بالتوقف عن التدخل وإرسال الأسلحة إلى المنطقة. أما إذا عرض الأمر على مجلس الأمن دون إعلان هذا التصريح، فإنه لن يتوصل إلى أية نتيجة، وخاصة أن الصومال تبدو

(1) Robert D. Kaplan: "Carter in Ethiopia" . National Review, Inc/ Gale group, 2002. See: www.findarticles.com/p/articles.

كدولة معتدية، لأن قواتها هي التي عبرت الحدود مما يتيح للسوفييت الادعاء بأنهم يساهمون في الدفاع عن إثيوبيا بوصفها ضحية للعدوان(١).

يرجع بعض المحللين السياسيين الفضل للولايات المتحدة في انسحاب القوات الصومالية نتيجة لضغطها على الرئيس الصومالي، لكن هذا لا يعني بالضرورة تجاهل الموقف الحرج للقوات الصومالية على أرض المعركة، فالتدخل السوفييتي الكوبي بالقوات والخبراء والأسلحة والمعدات وعمليات الإنزال الجوي لعناصر المدرعات خلف خطوط الدفاع الصومالية شرقي مدينة «جيكجيكا»، عرض القوات الصومالية لعملية حصار وإبادة، فكان بديهيا أن يقبل النظام الصومالي بالانسحاب من المعركة نظرا للنقص الذي كان يعانيه الجيش الصومالي في الذخائر وقطع الغيار، وعدم حصول النظام الصومالي على الدعم الذي كان يتوقعه من الولايات المتحدة ودول الغرب.

في (٨ مارس ١٩٧٨م)، أعلن الرئيس الصومالي «سياد بري» عن رغبته في الانسحاب بقواته، وبعد عشرة أيام وصل مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية: «ريتشارد موس» إلى مقديشو لبحث إمكانية تقديم مساعدات عسكرية أمريكية إلى الصومال، وكان الدافع الأساسي لهذه الزيارة الحصول على ضمانات أكيدة من الحكومة الصومالية بعدم تهديد إثيوبيا، وعدم المطالبة بأية أقاليم خاضعة للدول المجاورة (إثيوبيا، كينيا، جيبوتي) مقابل مساعدات أمريكية، وهو ما لم تحصل عليه واشنطن بصورة أكيدة ولذا، كان كل ما قدمه «موس» هو صفقة مساعدات اقتصادية بقيمة سبعة ملايين دولار(٢).

خرجت الصومال من حرب عام ١٩٧٧م مثقلة بعبء الهزيمة المريرة، ودفعت ثمنا باهظا نتيجة دخولها معركة غير محسوبة العواقب كما ينبغي، فخارجيا، وجدت الصومال نفسها في عزلة سياسية شبه تامة، وفوجئت بتنكر المعسكرين: الشرقي والغربي معا لنصرتها، الأمر الذي كان فشلا ذريعا لسياستها

---

(١) محمد إبراهيم كامل: السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢م) ص١٣٩، ١٤٠.

(2) David Rawsan: U.S Assistance and the Somali state, (Colorado: Lynne Reienner publisher, inc, 1994), P:153.

الخارجية. وداخليا، عانت من عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي رهيب، إذ تصاعدت درجة التوتر والغليان السياسي الداخلي، وكانت هناك موجة عارمة من الغضب والاستياء في أوساط الشعب الصومالي، ووجهت قوى كثيرة انتقادات حادة للنظام الحاكم لسوء حساباته وتقديراته المرتبطة باستجابة الاتحاد السوفيتي للموقف الصومالي، ثم توجهه إلى الغرب لاعتقاده بإمكانية الحصول على دعم عسكري منه، وهذا ما لم يحدث على أرض الواقع، وكان أبرز تعبير عملي عن هذا الغضب، المحاولة الانقلابية العسكرية التي لم تكلل بالنجاح، وقام بها مجموعة من ضباط القوات المسلحة عام ١٩٧٨م. وكما يحدث بعد اندلاع أية حروب طاحنة، فقد برزت مشكلة اللاجئين الذين تدفقوا بأعداد هائلة من المناطق المشتعلة إلى داخل الجمهورية الصومالية، وقدرت بعض الجهات المحايدة عددهم - في أقل تقدير - بمليون لاجئ، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الصومالي، الذي لم يكن بمقدوره تحمل تبعات هذه المشكلة.

في ظل تلك الظروف دخلت السياسة الخارجية الصومالية مرحلة جديدة كان عنوانها التحالف مع الولايات المتحدة، ومن ورائها المعسكر الغربي عموما، وطوت - رغما عنها - مرحلة تحالفها مع المعسكر الشرقي. فالمرحلة الجديدة إنما جاءت بها تطورات الواقع الإقليمي والدولي الملحّة.

رابعا: بداية التحالف الأمريكي الصومالي:

لف الغموض كثيرا من جوانب العلاقة الأمريكية الصومالية في مرحلة ما بعد الحرب الصومالية الإثيوبية، وكان الشك والحذر أبرز ملامح السياسة الأمريكية تجاه الصومال، حتى في الأوقات التي كانت تتلقى الصومال فيها مساعدات عسكرية من واشنطن خلال عقد الثمانينيات من القرن المنصرم.

اتسمت سياسة الرئيس «كارتر» الأفريقية - عموما - بمباركة الدور الفرنسي في القارة الإفريقية، وعدم الجدية في التدخل والانخراط في المشاكل الإفريقية، وترك الدور المحوري في هذه القارة لحليفات أمريكا الغربيات، وإن كانت هذه السمة بارزة في الدبلوماسية الأمريكية خلال الحرب الباردة عموما، وبالتالي، فقد

أثيرت عدة تساؤلات حول جدوى وأهمية التحالف مع الصومال، خاصة من قبل الكونجرس الأمريكي.

غير أن السياسة الأمريكية بدأت تلين تجاه هذه المسألة، كنتيجة طبيعية للأحداث التي شهدتها إيران وأفغانستان نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، واستجابة لمتطلبات الأمن القومي الأمريكي في تلك المرحلة.

في (يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩م) سقط النظام الشاهنشاهي في إيران، والذي كان من أقوى حلفاء واشنطن العسكريين والإستراتيجيين في منطقة الشرق الأوسط وما حولها، ونجحت الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة: "آية الله الخميني" في تسلم مقاليد السلطة في "طهران"، وفي نوفمبر من نفس العام، اقتحم ثوار إيرانيون مبنى السفارة الأمريكية في العاصمة الإيرانية: طهران، في هجوم عنيف، وألقوا القبض على رهائن أمريكيين.

وقام الاتحاد السوفيتي في نهاية ذلك العام باجتياح أفغانستان، الأمر الذي شكل تهديدا خطيرا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج بصفة خاصة، في الوقت ذاته تمكن السوفييت من تعزيز وجودهم في خليج عدن من خلال مبان عسكرية شيدوها في جزر «دهلك» و «سوقطرة».

بدأت الخطط الأمريكية، والعسكرية منها على وجه الخصوص، تنغمس في المنطقة بصورة أكبر، وقام وفد أمريكي من البنتاجون بزيارة إلى منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي في (فبراير١٩٧٩م)، لدعم الوضع العسكري الأمريكي في الخليج العربي فزار كلا من كينيا والصومال وعمان لبحث إمكانية إعطاء الولايات المتحدة تسهيلات جوية وبحرية في تلك البلدان. وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي، عقد في (٤ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٧٩م)، قرر الرئيس كارتر أن يتم الشروع في إيجاد تسهيلات عسكرية في تلك البلدان الثلاثة: كينيا، الصومال، عمان[1].

هكذا - وأخيرا - أعطت التطورات العالمية فرصة لنظام «سياد بري» في الحصول على اهتمام الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، فقد كان الرئيس

(1) David Rawsan: OP. Cit, P:154.

الصومالي يطمح في الحصول - جراء توجهه هذا - على ما سبق وأن حصل عليه من الاتحاد السوفيتي، وكان التواصل مع أمريكا مهما بالنسبة له في هذه المرحلة الحرجة من حكمه، لحاجته الماسة لقوة خارجية يستند إليها في مواجهة التحديات الداخلية الهائلة التي واجهت نظامه وأطاحت به في نهاية المطاف.

طلبت إدارة كارتر من الكونجرس زيادة حصة «صندوق المعونات العسكرية والأمنية» من (٩٠ مليون دولار) إلى (١٠٠ مليون دولار) سنويا على أن يخصص معظم تلك الحصيلة للصومال وعمان، وفي خطابه السنوي أمام الكونجرس الأمريكي في يناير ١٩٨٠م لخص الرئيس كارتر هذه السياسة الجديدة قائلا:

إن الأحداث في إيران وأفغانستان فرضت علينا إعطاء أولوية كبيرة للمخاطر الأمنية التي قد تعترض مصالحنا في المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط، ومرورا بالخليج الفارسي، ووصولا إلى جنوب آسيا.. إن تهديدين مزدوجين يتعرض لهما تدفق البترول، الأول من حالة عدم الاستقرار السائدة في بعض دول المنطقة، والثاني من تزايد النفوذ السوفييتي في المنطقة، ويستدعيان أن ندافع بإحكام شديد عن مصالحنا.. سواء في القرن الإفريقي أو مناطق أخرى من القارة الإفريقية، وسوف نوفر للدول الصديقة مساعدات عسكرية إذا دعت الحاجة إليها للدفاع عن حدودها[١].

في ظل هذه السياسة، سعت الولايات المتحدة إلى الارتباط مع الصومال في شراكة جديدة مرتكزة على الضرورات العسكرية والسياسية الأمريكية التي أشار إليها الرئيس جيمي كارتر. وقبيل رحيل الرئيس كارتر عن البيت الأبيض، تمت بلورة الصورة النهائية للاتفاق العسكري بشأن التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة في البلدان الثلاثة: كينيا والصومال وعمان، وذلك في (منتصف فبراير ١٩٨٠م)[٢].

كان أبرز شرطين وضعتهما واشنطن لإرسال أسلحة أمريكية إلى الصومال: أن تكون دفاعية، وألا تستخدم ضد الأراضي الإثيوبية. ووصفت بعض مصادر

---

(1) Jimmy Carter: "Annual Message to Congress: www. Loc.gov.

(٢) أحمد ثابت: سياسات ريجان الإفريقية. السياسة الدولية، العدد ٧١، يناير ١٩٨٣م.

الكونجرس الأمريكي الاتفاق العسكري مع الصومال بأنه (حائط ضارب) لطمأنة وتهدئة روع السعوديين، بخصوص مساندة الصومال إزاء الخطر السوفييتي الذي تتعرض له، نظرا لكون السعودية تقدم معظم الوقود الذي تستورده وتستهلكه الولايات المتحدة.

سعت واشنطن لتحقيق ثلاثة أهداف عسكرية استراتيجية من وراء تحالفها مع الصومال في هذه المرحلة، تمثلت فيما يلي[1]:

١- احتواء الخطر السوفييتي في منطقة القرن الإفريقي من خلال إظهار الرغبة في التعاون مع الصومال، دون بناء قوة عسكرية صومالية ضاربة قد تهدد بعض المصالح الأمريكية في المنطقة أو بعض أصدقائها التاريخيين.

٢- حراسة مضيق باب المندب لمد النفوذ الأمريكي من منطقة الخليج العربي إلى خليج عدن، والجزء السفلي من البحر الأحمر.

٣- توفير قاعدة خلفية لدعم عمليات قوات الانتشار والتدخل السريع الأمريكية، للحفاظ على استقرار النظم الموالية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في (أغسطس/ آب ١٩٨٠م) وقعت الولايات المتحدة والصومال اتفاقية الأسلحة مقابل التسهيلات، والتي كانت في البداية لمدة خمس سنوات لكنها مددت لاحقا لتصل إلى عشر سنوات (أي إلى أغسطس ١٩٩٠م)[2]، وقد اتسمت خطوات تنفيذ الاتفاق بين الطرفين بالبطء حتى بعد توقيعه بصورة رسمية، وكانت الدوائر السياسية في واشنطن تشكك في إمكانية الاعتماد والوثوق بنظام سياد بري المتهاوي، إلا أن أصواتا قوية في البنتاجون شجعت على الوجود العسكري الأمريكي في الصومال لاعتبارات إستراتيجية.

---

(1) David Rawsan: Op. Cit, p: 161.

(2) Jeffrey A.: Op. Cit, P: 216.

المبحث الثاني

سنوات التحالف الاضطراري ١٩٨١-١٩٩١م

يعتبر عقد الثمانينيات من القرن الماضي حقبة سياسية مهمة شهدت زخما في مجال العلاقات الأمريكية الصومالية، وخاصة في الجانب العسكري منها، والذي فرض نفسه بقوة في هذه العلاقة الحذرة أكثر من أي جانب آخر، فقد كان لكل من طرفي هذه العلاقة تفسيره الخاص لأهميتها, والمغاير لتفسير الطرف الآخر، لكنهما التقيا في نقطة واحدة هي حاجة كليهما للطرف الآخر في تلك المرحلة وعدم وجود بديل إستراتيجي له آنذاك.

أولاً: سياسة الرئيس ريجان إزاء القرن الإفريقي:

لم تخرج إدارة الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان»، الذي خلف «كارتر» في رئاسة الولايات المتحدة، عن المعطيات الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي لا تتغير أصولها بتغير الإدارات السياسية التي تحتل البيت الأبيض، لكنها الأدوات والأساليب هي التي تتغير طبقا لضرورات كل مرحلة سياسية، ومن هذا المنطلق أعاد الرئيس «ريجان» للخطر الشيوعي صدارته في اهتمامات السياسة الأمريكية.

أطلق الرئيس «ريجان» على الاتحاد السوفيتي لقب (إمبراطورية الشر)، وأخذ على عاتقه مهمة التحرك المباشر لضربها وتفكيكها، وقد تزامن وصول ريجان للبيت الأبيض مع خفوت صوت الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث، جراء الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها، وتوسعه بما لا يتناسب مع إمكانياته[1]. وأعاد «ريجان» إلى سياسة احتواء الخطر الشيوعي زخمها الذي عرفته في الخمسينيات، حينما كانت صفقات تجارة السلاح أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. وإذا كان المألوف في سياسة واشنطن الإفريقية التحرك خلف حليف

---

(١) محمد موسى: مرجع سابق، ص ١٠٠.

أوروبي غربي، أو إقليمي في بعض الأحيان، فإن الشعار الإستراتيجي الذي وضعه مستشارو الرئيس «ريجان» للأمن القومي كان (سنذهب بمفردنا) في دلالة على التصميم في الانغماس الجدي والمباشر بكل الأزمات المختلفة، حتى دون وجود حلفاء، لو دعت الضرورة إلى ذلك.

وفيما يلي نورد مقاطع من خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» حول أهداف السياسة الأمريكية في القرن الإفريقي، وذلك يعد وصوله إلى المكتب البيضاوي:

إن إثيوبيا التي كانت في السابق أحد أصدقاء أمريكا المقربين في إفريقيا، أحالها السوفييت إلى جانب عملائهم الكوبيين إلى منطقة حرب دائمة، بدعوى قمع أعداء إثيوبيا الأساسيين: الصومال والثوار الإريتريين. لكننا نعلم بالتأكيد أن الهدف السوفيتي من وراء ذلك هو تأمين موطئ قدم دائم لهم في منطقة البحر الأحمر. إذا نجح السوفييت في بسط نفوذهم على كامل منطقة القرن الإفريقي، وهذا ما يبدوا أنهم ينجحون فيه يوما بعد يوم، فإنه سيكون بإمكانهم تهديد ناقلات النفط التي تمر بمنطقة البحر الأحمر أثناء طريقها إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كما أن سيطرة السوفييت على القرن الإفريقي يطرح إمكانية أن تهدد موسكو استقرار الحكومات العربية في شبه الجزيرة العربية، والتي أثبتت عداءها للشيوعية، إلى جانب كونها من أكبر مصدري البترول في العالم. لقد ارتكبت إدارة الرئيس السابق «كارتر» خطأ فادحا بعدم اتخاذها خطوات حاسمة إزاء التحركات السوفييتية في القرن الإفريقي، وهذا ما دفع السوفييت إلى القيام بخطوات جريئة. إن القول بأن تلك السياسة المتخاذلة ستورط السوفييت في فيتنام جديدة لا أساس له من الصحة. لقد نسي مستشارو «كارتر» أن السوفييت هم الذين انتصروا في حرب فيتنام، ويسعون لتحقيق نصر ثان في إفريقيا. لم تكن حرب فيتنام عقدة للسوفييت بقدر ما كانت للكثير من الأمريكيين عقدة يصعب عليهم تجاوزها[1].

---

(1) See: www. reganlegacy.org/speeches/ regan.americas

إن المتأمل في النقاط التي تحدث عنها الرئيس «ريجان» يجد بأنه ما من تغيير جذري في ملامح السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي، فالمحددات السياسية والإستراتيجية التي تميزت بها السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة منذ مطلع الحرب الباردة هي ذاتها التي تطرق إليها الرئيس ريجان، ربما الشيء الملاحظ الوحيد فيها نبرة التصميم على المواجهة المباشرة الصارمة لأي خطر شيوعي في أي مكان، واستخدام شتى الوسائل لتحقيق ذلك بغض النظر عن نوعها وطبيعتها، وقد كان من أبرز من تحمسوا لسياسة «ريجان» هذه سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهده «كيرك باتريك»، التي نادت باستخدام الشر ذاته لإسقاط إمبراطورية الشر إن دعت الحاجة إلى ذلك.

بدأ الرئيس «جيمي كارتر» يعبد الطرق أمام الولايات المتحدة لإنشاء علاقة عسكرية مع الصومال، وعندما جاء خلفه الرئيس «ريجان» إلى البيت الأبيض سار في الطريق ذاته، غير أنه عجل من تنفيذ بنود الاتفاقية العسكرية بين الطرفين، وتجاهل كل المخاوف التي أثيرت حول تلك العلاقة، فقد استخدمت إدارة ريجان المساعدات العسكرية لدعم الأنظمة الصديقة في العالم الثالث بحرية تامة، بل إنها قدمت مساعدات علنية وسرية للحركات الثورية المناهضة للشيوعية في مناطق عديدة، مثل: أنغولا، كمبوديا، أفغانستان وغيرها، بهدف احتواء الخطر الشيوعي ودحره.

في شهر (يونيو/حيزران ١٩٨٢م) قامت القوات الإثيوبية بمساعدة مقاتلين من إحدى جبهات المعارضة المسلحة الصومالية، والتي نشأت عقب هزيمة حرب (١٩٧٧م- ١٩٧٨م)، وهي الجبهة الصومالية للإنقاذ (S.S.D.F)، ودخلت إلى مدينتين على الحدود هما: (بلنبل) و (جلدجوب)، حيث حدثت اشتباكات مع القوات الصومالية، هنا سارعت الولايات المتحدة بإنشاء جسر جوي لنقل أسلحة دفاعية إلى الصومال، في محاولة منها لإثبات مصداقيتها كشريك عسكري يمكن الاعتماد عليه(١).

---

(1) David Raswan: Op. cit, P : 161 .

عقب عملية الجسر الجوي العسكرية تلك، صارت الصومال واحدة من الدول التي تتلقى أهم وأوسع برامج المساعدات الأمريكية المخصصة للدول الإفريقية. فبعد أن حصلت مبدئيا في عامي (١٩٨٠ و ١٩٨١م) على (٤٥ مليون دولار)فقط، صار مجموع المساعدات الأمريكية للصومال (٢٦٦ مليون دولار)، منها (١١٤ مليون دولار) معونات عسكرية و (٤,٣ مليون دولار) صرفت في برنامج التدريب والتعليم العسكري العالمي (IMET)، والذي درب أكثر من ٢٣٠ عسكريا صوماليا. كما خصص للصومال ١٢٨ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي(١).

وتبين إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية أن عامي ١٩٨٦م و ١٩٨٧م قد سجلا أعلى معدلات المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الصومال.

اقتصرت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الصومال على مستويات محددة، اعتقدت واشنطن أنها كفيلة بالدفاع عن الحدود الدولية المعترف بها للصومال. وفي إشارة تحذيرية للنظام الصومالي، صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية «تشتر كروكر» بأن بلاده ليست على استعداد لتشجيع أية أعمال تخريبية أو عدوان عسكري ضد أصدقائها في المنطقة.

ورغم أن واشنطن وضعت قيودا على الأسلحة الهجومية في علاقتها العسكرية مع الصومال، الأمر الذي لم يرد أبدا في العلاقة العسكرية الأمريكية الإثيوبية، فإنها التزمت في فترة تزيد قليلا عن سبعة أعوام بدفع ما قيمته (٥٠٠ مليون دولار)، كمساعدات عسكرية لمقديشو، أي بزيادة أكثر من (١٠٠ مليون دولار) عن المساعدات العسكرية التي تلقتها أديس أبابا من الولايات المتحدة قرابة ربع قرن من الشراكة العسكرية بين الطرفين(٢).

إن هذه الأرقام المرتفعة والتي أنفقتها الولايات المتحدة لتكديس السلاح في الصومال استجابة لتحديات خارجية واجهت الأمن القومي الأمريكي، تؤكد ضلوع القوتين العظميين في ترسيخ عدم استقرار المنطقة خدمة لأهداف إستراتيجية عليا

---

(1) Jeffeney A: Lebvre. Op. cit, P: 241.

(2) Ibid. P: 241.

تخص مصالحهما، مستفيدتين من تناقضات المنطقة ومشاكلها، حتى صارت المنطقة قابلة للاشتعال إثر أي مستجد، وهذا ما حدث بالضبط. وإذا كان الرئيس "ريجان" قد وضع اللوم على الاتحاد السوفيتي بسبب تدهور أوضاع منطقة القرن الإفريقي، فإن الولايات المتحدة هي الأخرى ملامة في هذا الشأن، وكل ما حدث أن كلتا القوتين كانت لهما أساليبهما الخاصة في تنفيذ سياستهما في المنطقة.

ثانيا: الاهتمام الأمريكي الاقتصادي بالصومال (البترول):

أشرنا في الفصل الثالث إلى أن منطقة الصومال الغربي، المتنازع عليها بين الصومال وإثيوبيا، قد شهدت بعض النشاطات الأمريكية للتنقيب عن البترول، قامت بها شركة «سنكلير» البترولة الأمريكية في الخمسينيات، والتي لم تسفر عن نتائج إيجابية معلنة، إضافة إلى إثارتها لبعض الحساسيات والاضطرابات في تلك المنطقة.

تجدد الاهتمام الأمريكي بالتنقيب عن البترول في منطقة القرن الإفريقي، والصومال تحديدا، في منتصف الثمانينيات، عقب اكتشاف نفط مترسب في اليمن بكمية تصل إلى مليار برميل. إذ اعتقد الجيولوجيون أنه ثمة حوض نفط طبيعي مترسب يمتد في البحر الأحمر، ويبدأ من اليمن متجها نحو الصومال. وقد أعد البنك الدولي دراسة علمية حول توقعات النفط في المنطقة المحيطة باليمن، أعدها مهندس بترول أيرلندي يدعى «Thomas E. O'Conner» في منتصف الثمانينيات، وأكد «كورنر» حينها وجود النفط في تلك المنطقة[1].

أدت تلك الدراسة العلمية إلى أن تكون الصومال هدفا لشركات النفط الأمريكية التي اعتبرت هذا البلد صيدا ثمينا يستحق المغامرة، لكن الحافز الاقتصادي لهذا الاهتمام لازمه حافز إستراتيجي سياسي آخر، دفع إدارة الرئيس ريجان إلى المضي قدما في دعم مشاريع شركات النفط الأمريكية تجاه الصومال وتمثل في رغبتها في تخفيف الاعتماد الأمريكي على نفط الخليج، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م بين العرب وإسرائيل، التي استخدم فيها العرب البترول

(1) Karamatullah K. Ghori: "The name of the Game in Somalia is oil". The Milli Gazette. See: www. Milligazette.com

كسلاح إستراتيجي، وفي تدشين لمصفاة نفط جديدة في مدينة مأرب باليمن، أقيم عام ١٩٨٦م، حضره «جورج بوش» نائب الرئيس «ريجان»، أكد أن البحث عن مصادر جديدة للنفط الخام بعيدا عن مضيق هرمز يعد خطوة إستراتيجية مهمة لدى الغرب.

لم تواجه الشركات الأمريكية صعوبة في الحصول على عقود امتياز من نظام الرئيس الصومالي «محمد سياد بري»، والذي كان يعاني من الفساد وعدم الاستقرار الداخلي، إذ منح بسخاء حق التنقيب عن النفط في بلاده لأربع شركات أمريكية هي: Conoco, Amoco, Chevron, Philip.

ابتلعت آبار الصومال عشرات الملايين من الدولارات، التي قامت باستثمارها تلك الشركات الأمريكية لاستخراج البترول من أعماق الأرض الصومالية، وكان أكبر استثمار لتلك المجموعة مملوكا لشركة "كونوكو"، بيد أنه لسوء حظها وحظ زميلاتها الأخريات، كان نظام «سياد بري» قد غرق في أمواج الحرب الأهلية العاتية في يناير ١٩٩١م، قبل أن يستخرج النفط بكميات تجارية(*).

(*) من الثابت أن شركة كونكو لم ترحل عن الصومال، حتى بعد اندلاع الحرب الأهلية ورحيل كافة الرعايا والمؤسسات الأجنبية لسببين أساسيين، الأول: أنها صاحبة أكبر استثمار مالي في ذلك البلد، ولا يمكنها أن ترحل بسهولة عن أموالها تلك دون أن تحقق ما كانت تصبو إليه، أو جزء منه على الأقل. والثاني هو: أن صديقها (جورج بوش الأب) الذي كان نائبا للرئيس ريجان إبان تعاقدها مع الحكومة الصومالية قد احتل البيت الأبيض في واشنطن وصار رئيسا للولايات المتحدة، مما أعطاهم جرعة كبيرة من الأمل في أن يستخدم نفوذه الجديد في دعم مهمتهم التي لم تستكمل في الصومال.

وهذا ما دفع الكثير من المحللين للقول أن عملية إعادة الأمل - كما سمتها الولايات المتحدة - والتي كانت تدخلا عسكريا دوليا في الصومال، قادته الولايات المتحدة عام ١٩٩٢م، لم تكن سوى عملية لإعادة الأموال الأمريكية التي أنفقت في سبيل التنقيب عن النفط في الصومال، خاصة وأن المبعوث الأمريكي الخاص إلى الصومال آنذاك السفير روبرت أوكلي كان يقيم بمقر الشركة في العاصمة مقديشو.

ثالثاً: انهيار التحالف الاضطراري:

تضافرت عوامل ثلاثة لإنهاء العلاقة الأمريكية الصومالية التي بدأت مع مطلع الثمانينيات، لينهار بذلك التحالف الاضطراري الذي كان قائما بين الطرفين طوال عقد من الزمان، نلخصها فيما يلي:

١- معارضة الكونجرس الأمريكي:

نظر كثير من صناع القرار الأمريكيين إلى العلاقة الأمريكية الصومالية نظرة شك وامتعاض، ورغم أن الدواعي الأمنية والإستراتيجية التي ساقتها إدارة الرئيس «رونالد ريجان» لتبرير رابطتها العسكرية مع الصومال، قد تمكنت من الارتفاع على الأصوات المعارضة لتلك الرابطة، سواء في داخل الكونجرس الأمريكي أو في المؤسسات السياسية الأمريكية الأخرى، الرسمية وغير الرسمية، إلا أن ذلك لم يؤد إلى إسكاتها وإخماد جذوتها.

في أواخر الثمانينيات ثار جدل واسع في الكونجرس الأمريكي حول جدوى الاستمرار في العمل باتفاقية التسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة في الصومال في ظل وجود نظام ديكتاتوري فاسد.

كان سجل حقوق الإنسان في الصومال أبرز الأسلحة التي استخدمها المعارضون لاستمرار تلك العلاقة، في معركتهم السياسية داخل أروقة الكونجرس الأمريكي، نظرا لتردي أوضاع حقوق الإنسان في ظل نظام سياد بري.

اتسمت التقارير السنوية التي قدمتها السفارة الأمريكية في مقديشو عن أوضاع حقوق الإنسان في الصومال - عادة - بالسلبية، فنظام بري كان يعتقل عددا كبيرا من المفكرين المرموقين والسياسيين المسجونين في ظروف إنسانية سيئة للغاية. كاعتقال لفترات طويلة دون محاكمة، وممارسة التعذيب ضد السجناء، وتنفيذ أحكام إعدام دون محاكمة.. إلخ، وهذا ما شجع المعارضين لقيام علاقة عسكرية أمريكية مع الصومال على رفض تلك العلاقة والسعي لإنهائها بذريعة حقوق الإنسان المنتهكة في الصومال.

وتذكر بعض المصادر الأمريكية أن الضغوط الأمريكية كانت وراء إطلاق سراح اثنين من قدامى السياسيين المحتجزين منذ بداية الانقلاب العسكري عام

١٩٦٩م، وهما رئيس الوزراء السابق «محمد إبراهيم عقال» والجنرال «محمد موسى»، وذلك قبيل زيارة الرئيس الصومالي «سياد بري» لواشنطن عام ١٩٨٢م. إذ إن السفير الأمريكي في مقديشو أبلغ الرئيس بري - إبان إعرابه عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة بعد عملية الجسر الجوي عام ١٩٨٢م - صعوبة زيارته لواشنطن طالما أنه لم يحقق تقدما ملموسا في مجال حقوق الإنسان[١].

اشتهر اسم السيناتور الأمريكي «Haward Wolpe» في الثمانينيات، باعتباره أحد رواد الحملة من أجل إيقاف المساعدات العسكرية الأمريكية للصومال وفض الشراكة معها، ونجح في بداية عام ١٩٨٨م في استصدار قرار من الكونجرس يقضي بحجز حصة الصومال من صندوق الدعم الاقتصادي الأمريكي (ESF)، تحت مبرر سجل حقوق الإنسان السيء لنظام سياد بري.

في أواخر مايو عام ١٩٨٨م شنت الحركة الوطنية الصومالية (SNM)، إحدى جبهات المعارضة المسلحة التي ظهرت في شمال الصومال، شنت هجوما على مدن شمالية، وكان رد النظام الحاكم قاسيا، إذ تم قصف المدن بالطائرات العسكرية وقتل مئات المدنيين، وتقاطرت أعداد هائلة من اللاجئين على الدول المجاورة، قدرتها بعض المنظمات الخيرية الإغاثية بحوالي: ١١٠,٠٠٠ لاجئ[٢]، فاقترح السفير «Crigler» في يونيو١٩٨٨، تجميد شحنات المعدات العسكرية الأمريكية المخصصة للصومال، وأن يحتل برنامج المصالحة الوطنية المرتبة الأولى في الاهتمامات الأمريكية، وقد أيدت وزارة الخارجية مبدئيا هذين المقترحين، لكن وزارة الدفاع (البنتاجون) كان لها رأي آخر.

وجدت القيادة الوسطى الأمريكية (CENTCOM) في الصومال أرضا مشجعة للقيام بتدريبات واسعة لقواتها، وكان هذا أمرا صعبا إثر تقليص ميزانية المساعدات العسكرية، لكنه - أي البنتاجون - ظل على علاقة بالحكومة الصومالية، ومع وجود ذلك الحظر العسكري، من خلال مناورات عسكرية

---

(1) David Rawasn: Op. cit P: 168.

(2) A Testimony provided by Aryeh Neier: Vice Chairman, Human Rights watch: "Human Rights in Somalia" hearing before subcommittee on Africa. See: www. Loc.gov.

مشتركة، مثل عمليات (النجمة الساطعة) The Bright star التي تمت في أغسطس ١٩٨٨م، وعمليات أخرى أضيق نطاقا منها في ذلك العام[١].

في عام ١٩٨٩م أجهضت مناورة عسكرية أمريكية صومالية سميت بعملية (مخلب النسر) إثر حدوث اضطرابات في مقديشو في يونيو ١٩٨٩م، على خلفية اغتيال قس إيطالي مقيم في الصومال، تلا ذلك أحداث الجزيرة الدامية في (١٦/ ٧/ ١٩٨٩م) والتي راح ضحيتها أكثر من أربعين شخصا كانوا من صفوة المجتمع الصومالي من أطباء ومهندسين وطلبة جامعات[٢]، مما جعل الاستمرار في تلك المناورات أمر مستحيلا نظرا لتدهور الوضع الأمني الداخلي في الصومال.

طالبت منظمة حقوق الإنسان الأمريكية Human Rights Watch، وغيرها من المنظمات العالمية العاملة في هذا المجال، طالبت الولايات المتحدة بألا تحصل الحكومة الصومالية على مزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان، كما أوصت تلك المنظمات بأن تضغط الولايات المتحدة على مقديشو كي تسمح لوكالات الإغاثة العالمية بالاهتمام بالمدنيين المتضررين، وتسمح كذلك لمنظمات حقوق الإنسان العالمية والصحافة العالمية بالوقوف على حقيقة الأوضاع هناك[٣]، الأمر الذي أعطى دفعة قوية للتوجه الرافض لاستمرار الشراكة العسكرية الأمريكية الصومالية.

٢- تبدل الوضع الدولي:

عندما حان موعد تجديد الاتفاقية العسكرية بين الولايات المتحدة والصومال في أغسطس ١٩٩٠م كان هناك تحرك واسع في واشنطن لإعادة تقييم جدوى هذه الاتفاقية على ضوء التغيرات التي حدثت في العلاقة الأمريكية السوفييتية.

---

(1) David Rawsan: Op. Cit, P: 169.

(٢) حسن حاج محمود: مرجع سابق، ص ٦٩.

(3) U.S House of Representative: Reported massacres and indiscriminal killings in Somalia. Hearing before the subcommittee on Africa of the committee on foreign affairs. (July 14, 1988) see: www. Loc. gov

ففي (فبراير/ شباط ١٩٨٩م) انسحبت القوات السوفيتية من أفغانستان واستبعد بذلك التهديد السوفييتي لمنطقة الخليج، كما أن الأحداث المتسارعة التي شهدها الاتحاد السوفييتي منذ وصول «غورباتشوف» إلى الكرملين عام ١٩٨٥م انتهت بتفككه وانهياره مطلع التسعينيات. وأصبحت اصلاحات غورباتشوف معاول هدم تضرب في عمق قواعد المعسكر الإشتراكي مبدأ وبناء. كانت قمة مالطة في بداية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩م) بين الرئيسين: الأمريكي جورج بوش والسوفييتي «غورباتشوف» نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، بعد أن اتفق الرئيسان على أسس تحرر دول أوروبا الشرقية من الاتحاد السوفييتي، مما أنهى مرحلة خطيرة من العلاقات الدولية، هي مرحلة: الحرب الباردة والثنائية القطبية[1].

بدأت قيمة الصومال الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة تختفي في ظل تلك المتغيرات العالمية التي طالما تحكمت في سير العلاقة الأمريكية الصومالية في تلك الحقبة، ولم تعد هناك حاجة ملحة لأية ترتيبات عسكرية مع مقديشو إثر زوال الخطر السوفييتي من الحسابات الأمريكية، وبالتالي، فالوقت ملائم لإنهاء الارتباطات العسكرية والاقتصادية مع الصومال، على الأقل في تلك المرحلة الجديدة.

إضافة إلى الخيارات الإستراتيجية التي توفرت لواشنطن، مثل مصر وعمان وقاعدة ديجوغارسيا، والتي يمكنها الاستجابة بشكل أفضل لأية تطورات عسكرية أو أمنية إذا دعت الضرورة، فإن ردة فعل الرياض إزاء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وتوفيرها تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة ودول الحلفاء لمواجهة أي خطر محتمل قد يواجه المملكة العربية السعودية، أو قد تتعرض له مصادر النفط في شبه الجزيرة العربية، منح أمريكا أرضية جيدة لحماية مصالحها في المنطقة بصورة أقوى من ذي قبل.

نتيجة لانحسار الدور السوفييتي في القرن الإفريقي عقب تلك التطورات الدولية، وانقطاع الدعم الذي كانت توفره موسكو لنظام «منجستو»، فقد نشط

---

(١) محمد موسى: مرجع سابق، ج٢، ص١٠٧.

أصدقاء إثيوبيا في الولايات المتحدة لضخ الدماء الحارة في العلاقات الأمريكية الإثيوبية، وبحث فرص استعادة النفوذ الأمريكي في إثيوبيا، في الوقت الذي لم تحظ فيه الصومال بأي قدر من الاهتمام الأمريكي، الذي انصبّ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على مناطق أخرى شدت انتباه صناع القرار الأمريكيين.

٣- الحرب الأهلية في الصومال:

بنهاية الحرب الصومالية الإثيوبية (١٩٧٧-١٩٧٨م)، والتي تعدّ ضربة قاصمة للكيان الصومالي، بدأت مرحلة جديدة في المشهد السياسي الصومالي، هي مرحلة الغليان السياسي وانهيار النظام الحاكم. وظهرت في تلك المرحلة حركات المعارضة السياسية والعسكرية، التي توحدت أهدافها في أمر واحد هو إسقاط نظام الرئيس «سياد بري»، دون أن تحوي أجندتها حلولا جذرية للمشاكل المختلفة التي تعاني منها الصومال.

أوجدت واشنطن منذ أواخر الثمانينيات اتصالات مع بعض الحركات الصومالية المعارضة، فقائد الجبهة الوطنية الصومالية (SPM)، والذي كان مقيما في صنعاء، كان سفيرا سابقا لدى الولايات المتحدة، وعلى اتصال بواشنطن. كما أن المحادثات بين واشنطن والحركة الوطنية الصومالية (SNM) كانت تتطور باستمرار منذ عام ١٩٨٨م. ونفس الأمر حدث مع المؤتمر الصومالي الموحد (USC). هذا على صعيد المعارضة المسلحة، أما على صعيد المعارضة السلمية فقد حظيت مجموعة «المانفستو» باهتمام أمريكي نظرا لكونها طرحت حلولا سلمية للمشاكل السياسية في الصومال، وفي بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية، طالبت فيه بإطلاق سراح بعض رموزها الذين اعتقلهم النظام الحاكم في مقديشو. وكان لواشنطن قنوات اتصال مع مجموعة "المانفستو" في داخل الولايات المتحدة وفي الصومال[١].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن أدبيات واهتمامات المعارضة السياسية لنظام سياد بري بشقيها العسكري والسياسي لم تول عناية كبيرة لسياسة الصومال الخارجية، وملامح علاقتها مع الدول المختلفة في مرحلة ما بعد سياد بري.

(1) Jeffrey A: Op. Cit, P:260

بدأت حـرب طاحنة تشتـعل في مـقديشـو نهـاية (ديسمـبر/ كـانون الأول ١٩٩٠م) بين وحدات الجيش الصومالي وقوات المؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C)، التي دقت آخر مسمار في نعش نظام «سياد بري»[1]. وفي (٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١م) عندما كان الاهتمام العالمي منصـبا على أزمة الخليج الثانية، والكل يتابع العد التنازلي للمهلة التي منحهـا الرئيس الأمريكي «جورج بوش» الأب (١٥يوما) للرئيس العراقي صدام حسين كي يسحب قواته من الكويت، وصل آنذاك فريق من سفن الأسطول الأمـريكي إلى الشواطئ الصومـالية، مهـمته إتمام إخلاء السـفارة الأمريكية في مقديشو بسلام، ونقل الرعايا الأمريكيين إلى بلادهم. وفي مساء (٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١م) انتهت العملية بنجاح.

كـان سقـوط «محـمد سـياد بري» إيذانا بـبدء مـرحلة جديدة في التـاريخ الصـومالي الحـديث، شـهدت واحـدة من أسوأ الصـراعـات الداخلية في القـارة الأفريقـية، وكانت الحـرب الأهلية الصومـالية نهـاية حاسمـة للعلاقة الأمـريكية الصومالية التي نشأت منذ أواخر السبعينيات في ظل ظروف إقليمية ودولية معينة.

نخلص مما سبق إلى ما يلي:

١- إن الاهتمام الأمريكي بالصومال، والذي بـدأ في أواخر السبعينيات من القـرن الماضي، كان مـبعثـه الأسـاسي هو التـوجس من صعـود المد الاشتـراكي في منطقة القـرن الإفريقي، وتخوف واشنـطن من أن يهدد الاتحاد السوفييتي منابع النفط في الخليج، ولم يكن ذلك الاهتمام تحولا جذريا في السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي.

٢- من هذا المنطلق، فإن الموقف الأمـريكي من الحرب الصوماليـة الإثيوبية (١٩٧٧-١٩٧٨م) جاء ليعبر بوضوح عن السياسة الأمريكية المعهودة في القرن الإفريقي، والرافضة لخلق قوة عسـكرية صومالية ضاربة قد توجه أي نوع من التهديد لحليفها التاريـخي إثيوبيا، واكتفت الولايات المتحدة

(1) Jeffrey A: O.p Cit, P: 265.

بإعطاء الوعود بتزويد الصومال بأسلحة دفاعية إن هي خرجت من الأراضي المتنازع عليها. ومن جهة أخرى، قامت بتحذير الاتحاد السوفييتي من اختراق الحدود الصومالية المتعارف عليها دوليا.

٣- صار التحالف العسكري الأمريكي مع الصومال أمر لا مفر منه إثر الانتكاسات التي واجهتها الولايات المتحدة في إيران وأفغانستان، وجاء الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» بسياساته المتشددة مع الاتحاد السوفييتي ليجعل ذلك التحالف ساري المفعول رغم كل التحفظات التي أبدتها قطاعات واسعة من السياسيين الأمريكيين وجماعات الضغط، وإن لم تحدث اتفاقية التسهيلات العسكرية الممنوحة لأمريكا في الصومال مقابل الأسلحة تغييرا أساسيا في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

٤- بعد عقد كامل من الشراكة العسكرية الأمريكية الصومالية انهار ذلك التحالف الاضطراري، وزال بزوال الظروف التي ولد فيها ومن أجلها.

وكانت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي قد أفقد الصومال قيمتها الإستراتيجية لصناع القرار الأمريكي، فأدارت واشنطن ظهرها لهذا البلد الذي غاص في دوامة الحرب الأهلية، وانشغلت باهتمامات جديدة لمرحلة جديدة، مرحلة القطب الواحد.

الخاتمة

ملخص البحث:

تناولت الصفحات الماضية موضوع السياسات الأمريكية تجاه الصومال في الفترة ما بين عامي (١٩٦٠ - ١٩٩١م)، والتي تزامنت مع مرحلة دولية خطيرة، شهدت تنافسا محتدما على قيادة العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، عرفت في السياسة الدولية بالحرب الباردة.

وكانت المحددات الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الصومال في تلك الفترة متمثلة في محورين مهمين، **أولهما**: اعتبارات الحرب الباردة والصراع المحموم بين القوتين الدوليتين علَى السيطرة على دول العالم الثالث.

وثانيهما: الموقع الإستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي المحاذي للبحر الأحمر والمطل على المحيط الهندي، والمرتبط بطريقين أساسيين للمواصلات البحرية، يربطان الخليج العربي وجنوب آسيا بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وهما: طريق قناة السويس، وطريق رأس الرجاء الصالح. وبالتالي، فقد كانت السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي عموما، مرتبطة ارتباطا إستراتيجيا عضويا بالسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي، والتي تشكل بثروتها النفطية منطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية.

عرضت الدراسة الخلفية التاريخية للوجود الأمريكي في الصومال، متمثلة في الاستعمار الأوروبي، بما أن الولايات المتحدة دولة غربية تمتد بجذورها التاريخية إلى القارة الأوروبية. كما أن إستراتيجيتها في المنطقة لم تكن في عمومها سوى استمرار لإستراتيجية الدول الأوروبية في الصومال (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)، وتكالبها على اقتسام هذه البقعة الاستراتيجية من القارة الإفريقية، ثم تطرقت الدراسة إلى ردة فعل الصوماليين إزاء الهجمة الأوروبية على بلادهم، والتي تشكلت من جهاد علماء الدين في البداية، أعقبه ظهور منظمات اجتماعية وثقافية وسياسية تكافح سلميا لنيل الحرية والاستقلال اندحار اندثار الحركة الجهادية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية عديدة.

ويلاحظ أنه وحتى قبل ميلاد الجمهورية الصومالية عام ١٩٦٠م فإن اعتبارات الحرب الباردة طغت على السياسة الأمريكية في القرن الإفريقي، بدءا من رفض الولايات المتحدة لخطة وزير الخارجية البريطاني «أرنست بيفن» لتوحيد جميع الأراضي الصومالية، ما عدا (جيبوتي)، تحت إدارة بريطانية واحدة، كما أن التحالف الأمريكي الإثيوبي الوثيق والمبكر جاء نتيجة لاعتبارات الحرب الباردة من جهة، واعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية من جهة أخرى.

إن الانحياز الأمريكي السافر للمصالح الإثيوبية في منطقة القرن الإفريقي دفع الصوماليين إلى الاستياء الشديد من الولايات المتحدة التي كانت تراعي حساسية تحالفها والتزاماتها نحو جارة الصومال (إثيوبيا)، وكان ذلك الاستياء حافزا قويا للقيادة الصومالية للتوجه نحو المعسكر الشرقي طلبا للدعم العسكري، الأمر الذي كان بمثابة فرصة تاريخية للاتحاد السوفييتي، مكنته من ترسيخ أقدامه في هذه المنطقة الإستراتيجية من القارة السمراء، فكانت الصومال محطته الأولى، ولحقت بها إثيوبيا أواسط السبعينيات، مما أثار قلق واشنطن من هذا المد الاشتراكي المتعاظم في المنطقة، والذي قد يهدد منابع النفط في الخليج، وطرق نقله إلى أمريكا وأوروبا الغربية.

من هنا جاء الاهتمام الأمريكي بالصومال أواخر السبعينيات. إذاً، فهو لم يكن أبدا تحولا جذريا في السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي.

وفي ظل الانتكاسات التي واجهتها السياسة الأمريكية في إيران، عقب سقوط نظام الشاه الذي كان أحد الدعامات الأساسية لسياسة واشنطن في الشرق الأوسط عموما، وفي أفغانستان، عقب الاجتياح السوفييتي لها، سعت الولايات المتحدة لتوثيق تحالفاتها العسكرية في المناطق الإستراتيجية من العالم، وصارت الصومال من أبرز الدول التي تلقت مساعدات عسكرية أمريكية - وإن كانت توصف بأنها دفاعية - في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، لكن تبدل الأوضاع الدولية التي استدعت التقارب الأمريكي الصومالي، وانهيار النظام الصومالي المترهل، والذي كان آيلا للسقوط منذ الهزيمة النكراء التي لحقت بالجيش الصومالي في الحرب الصومالية الإثيوبية (١٩٧٨م ــ١٩٧٧م)، أدى إلى وضع حد للشراكة العسكرية الأمريكية الصومالية، والتي يمكن وصفها بالاضطرارية.

نتائج البحث

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- جعل الموقع الإستراتيجي الذي تحتله منطقة القرن الإفريقي من الاستحالة بمكان اعتبار مشاكل وشؤون المنطقة أمرا داخليا، قاصرا على دولها. فتعدّت حدودها الجغرافية إلى فضاءات إقليمية ودولية أوسع، ولا نبالغ لو قلنا بأنها جلبت المآسي لشعوب القرن الإفريقي.

٢- طوال العقود الثلاثة التي سعت الدراسة لتغطيتها، لم تحظ الصومال باهتمام السياسة الخارجية الأمريكية إلا في الأوقات التي كانت تبرز فيها تحديات إقليمية للمصالح الأمريكية الحيوية.

وبعبارة أخرى، فإن عامل التأثير في السياسة الأمريكية تجاه الصومال كان عاملا خارجيا ذا علاقة غير مباشرة مع الصومال، نظرا للموقع الإستراتيجي الذي تشرف عليه.

٣- لم تنجح السياسة الخارجية الصومالية منذ الاستقلال في استمالة السياسة الأمريكية لصالحها، وقد ساهم أمران في هذا الإخفاق السياسي:

الأمر الأول: موقف الصومال من القوى العظمى وسياساتها. فتغيير الحدود أمر مرتبط بالسياسة الدولية المعارضة لأي نقاش في هذه المسألة، والحكومات الصومالية المتعاقبة اتبعت سياسة التجاهل وعدم القدرة على استيعاب مجريات الأوضاع الدولية وتوجهاتها. بل إنه منذ الحرب العالمية الثانية، لم تتبع سفينة الصومال اتجاه البوصلة الدولية ولو لمرة واحدة، وعانت السياسة الصومالية من سلسلة من المغامرات السياسية والعسكرية التي لم تضع في حساباتها توازنات القوى الإقليمية والدولية، وكلفت البلاد ثمنا باهظا لازال يدفعه الشعب إلى يومنا هذا.

الأمر الثاني: الصـراع العربي الإسرائيلي. فمنـذ بروز ذلك الصراع عام ١٩٤٨م وحلقـاته المتتـالية، كانت الـصومال طرفـا في ذلك الصراع بطريقة أو بأخرى، نتيجة لانتمائها للأمة الإسلامية، وارتباطـها الوثيق بالعـالم العربي. وكـان هذا الأمر داعـما أساسيا لسياسات إثيوبيـا المناهضة للصومال. إذ هيأ لها الجو المناسب لإقناع الولايات المتحـدة وحلفاء إسرائيل الأوروبيين لدعم مواقفها وسياساتها ضد الصومال. كما أن الإسرائيليين أنفسهم واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة كانوا يضغطون دوما على واشنطن كي تضيق الخناق على الصومال.

٤- استـخدمت كلتا القـوتين العظميين الصومـال في حقبة الحـرب الباردة كحصان طروادة، إما للبحث عن موطئ قدم في منطقة القرن الإفريقي، مثلما قـام به الاتحاد السوفيـيتي في الستينيـات، حينما قدّم مـساعدات عسكرية سخية للصومال، أو لاستعادة النفوذ في المنطقة، وهو ما قامت به الولايات المتحدة إبان تقـاربها مع الصومال أواخر السبـعينيات، وهي الفترة التي شهدت ارتفاعا في أرصدة السوفييت في المنطقة.

٥- ارتبطت بداية الحرب الباردة (١٩٤٥م) بضياع حلم الصومال الكبير، إثر معـارضة القوى العظمى لخطة «بيـفن»، ويبدو بأن القدر السـياسي ذاته يكرر نفســه في نهاية الحرب الباردة مـطلع التسعينيـات، ربما في صورة أبشع هذه المرة من سـابقتهـا. فقد انهـارت الدولة الصومـالية، وتفكك الجزءان اللذين تم جـمعهـما وتوحيـدهما من أجـزاء الصومال الكبـير الخمسة.

التوصيات

في ختام هذه الكتاب نقدم بعض التوصيات، نوجزها في الآتي:

١- على القيادة الصومالية اجتناب أخطاء الماضي وعدم تكرارها، فالسياسة الصومالية عانت من ضعف عام، وافتقرت إلى الوعي السياسي في تلك الحقبة، ولم تستوعب حساسية الموقع الإستراتيجي الذي تشرف عليه الصومال، والمجاور لمناطق تعتبرها القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ضرورات أمنية واقتصادية وإستراتيجية لها. فتورط الصوماليون نتيجة لذلك في تحالفات مع القوتين العظميين آنذاك، كانت الصومال دوما الطرف الأضعف فيها، ولم تكسب منها مكاسب تستحق الإشادة، سوى إغراق الصومال والمنطقة بأسرها بالأسلحة الفتاكة التي ساهمت في إشعال المزيد من الحرائق فيها.

٢- إن سياسة استعراض العضلات التي اتبعتها الحكومات الصومالية لضم الأراضي التي يقطنها الصوماليون في منطقة القرن الإفريقي وضمّت قسرا إلى الدول الإفريقية المجاورة لم تثبت فاعليتها على أرض الواقع، ولم تضع اعتبارا يذكر لتوازنات القوى الإقليمية والدولية القائمة آنذاك، وأقحمت البلاد في متاهات ونكسات متتالية. ولذا فعلى القيادة الصومالية استيعاب هذا الدرس القاسي، وإدراك حقيقة مجريات السياسات الدولية، وعدم المغالاة في حجم الدور الذي قد تلعبه الصومال منفردة على المسرح الدولي.

٣- إن تغول الميزانية العسكرية على الاقتصاد الوطني الصومالي أثر سلبا على مشاريع التنمية الفعالة في مجالات التعليم والاقتصاد والزراعة وغيرها، وهذا بدوره انعكس بصورة سيئة على استقرار بلد نام مثل الصومال، وعلى الصوماليين الانتباه إلى هذه المسألة، خاصة في المرحلة الراهنة، التي يمكن أن تكون مرحلة إعادة بناء ما تهدم، ومحاولة تصحيح أخطاء الماضي.

٤- في الجانب الأمريكي، ترى الباحثة أن على الولايات المتحدة إقامة علاقات أكثر توازنا مع دول منطقة القرن الإفريقي، وأن سياسة الموالاة التامة للسياسات الإثيوبية قد أفقدتها مصداقيتها عند الصوماليين في مرحلة القطبية الثنائية، ويبدو أنه ما من تغيير في النظرة السلبية التي أخذتها عن الصومال في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

لا جرم أنه ثمت مصالح متعددة ومتبادلة يمكن تحقيقها بين الولايات المتحدة والصومال، لكن هذا يتوقف على مدى استعداد الولايات المتحدة لتصحيح مواقفها تجاه الصومال، وعدم اعتمادها على أي طرف ثالث لبناء علاقة ما مع الصومال، أيّا كانت طبيعتها وحجمها.

٥- ختاما، توصي المؤلفة نفسها وجميع المهتمين بالشأن الصومالي، تسليط المزيد من الأضواء على المناطق المجهولة في التاريخ الصومالي، وإجراء المزيد من الدراسات حول الأحداث المفصلية التي كان لها دور بارز في بلورة الواقع الصومالي المأساوي، لوضع اليد على مواطن الخلل بطريقة نقدية علمية هادفة، بعيدا عن العواطف العمياء، التي قد تخل إلى حد كبير بموضوعية الدراسات المطروحة، ولا تخدم الحقيقة في شيء.

وبالله التوفيق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ: الكتب:

١- أحمد برخت ماح: وثائق عن الصومال، إريتريا والحبشة، (القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، ١٩٩٧م).

٢- أحمد بهاء الدين: مؤامرة في إفريقيا. (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨م).

٣- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات، ط٥. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩م).

٤- الصومال، قلعة للعروبة في إفريقيا (دمشق: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٦٧م).

٥- بركيت هايتي سلاسي: الصراع في القرن الإفريقي. ترجمة: عفيف الزار. (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠م).

٦- بكر مصباح تنيرة: التطور الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي. ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م).

٧- بيير رينوفان وجان دورسيل: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: منشورات عويدات، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢).

٨- جامع عمر عيسى: تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة، (القاهرة: مطبعة الإمام، دون تاريخ).

٩- جان ألنشتاين: الصراع على العالم. ١٩٥٠م-١٩٨٨م، ترجمة: موسى الزعبي. ط١. (سوريا: الشاذلي للنشر والتوزيع، ١٩٩١م).

١٠- جلال يحيى ومحمد نصر مهنا: مشكلة القرن الإفريقي وقضية الشعب الصومالي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م).

١١- جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط٢، (جدة: مطبوعات تهامة، ١٩٨٤).

١٢- حسن محمود عبد الله: الجبهات الصومالية. النشأة و التطور.

١٣- حسن مكي محمد أحمد: السياسات الثقافية في الصومال الكبير، ط١، (الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، ١٩٩٠م).

١٤- سلمان قادم: موقع البحر الأحمر في خريطة الأمن الإسرائيلي، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨م).

١٥- صبري فارس الهيتي: الجغرافية السياسية مع تطبيقاتها الجيوبوليتيكية. ط١، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).

١٦- صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢م).

١٧- عايدة العلي سري الدين: جزر حنيش و أمن البحر الأحمر، ط١، (بيروت: دون جهة الطبع، ١٩٩٦م).

١٨- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة. ط,٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧م).

١٩- علاء طاهر: النظام العالمي القديم، المفهوم والنماذج الماضية، العالم الإسلامي والنظام الدولي، ط١،)مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢(

٢٠- علي الشيخ أحمد أبوبكر: الصومال وجذور المأساة الراهنة، ط١ (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٢م).

٢١- علي محمود علي معيوف: حركة الجهاد الإسلامي الصومالي ضد الاستعمار ١٨٩٩-١٩٢٠، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م).

٢٢- فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. (بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧م).

٢٣- لويجي بستالوزا: الثورة الصومالية. ترجمة: إبراهيم العريس، (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٥م).

٢٤- محمد إبراهيم كامل: السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢م).

٢٥- محمد النحال وفارس النعيمي: تطور الإستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ط٢، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، يناير٢٠٠٣م).

٢٦- محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٥).

٢٧- محمد موسى: أضواء على العلاقات الدولية و النظام الدولي. ط١. (بيروت: دار البيارق، ١٩٩٣م).

٢٨- محمد يوسف موسى: القبلية وأثرها في السياسة الصومالية ١٩٦٠م-١٩٩٧م، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة و النشر، ١٩٧٣م).

٢٩- معتصم عبد الوهاب: إستراتيجيات الدول الكبرى في البحر الأحمر. (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، أبريل ١٩٩٨م).

٣٠- وليام فولبرايت وسميث تيلمان: ثمن الإمبراطورية، غطرسة القوة. ترجمة: سلوى حبيب وآخرون، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، بدون تاريخ).

٣١- وليد نويهض: العالم الإسلامي ومقاومة الاستبداد الدولي. ط١، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢م).

٣٢- يوسف روكرز: إفريقيا السوداء سياسة وحضارة، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م).

ب: أوراق البحوث (ندوات، مؤتمرات).

١- إجلال محمود رأفت: الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، دراسة وتحليل. المسح الشامل لجمهورية الصومال الديموقراطية، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢).

٢- السيد السيد حسني: موارد المياه في الصومال. المسح الشامل لجمهورية الصومال الديموقراطية، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢).

٣- شوقي عطا الله الجمل: تاريخ الصومال في العصر الحديث. المسح الشامل لجمهورية الصومال الديموقراطية، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢).

٤- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: بريطانيا ومشكلات الحدود في القرن الإفريقي. أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقي ١٩٨٥، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مطبعة جامعة القاهرة للكتاب الجامعي، ١٩٨٧).

ج: الرسائل العلمية.

١- طاهر محمود جيلي: الحرب الأهلية في الصومال. (جذورها، أسبابها ونتائجها) رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥م).

٢- عبد الرحمن محمد حسين: التدخل الأجنبي وأثره على استمرار النزاع الصومالي (١٩٩٠م-٢٠٠٠م). رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٣م).

٣- علي الشيخ أحمد أبوبكر: الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الإفريقي. أطروحة دكتوراه منشورة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط١، (الرياض: دار أمية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م).

٤- محمد حاج مختار حسن: الصومال الإيطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال. أطروحة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٩٨٣م).

٥- محمد عثمان أبوبكر: الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في القرن الإفريقي وموقف دول الجوار العربي منه في الفترة من ١٩٧٤م-١٩٧٨م. أطروحة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣م).

٦- محمد نور جعل: جذور النزاعات السياسية وآلية فضّها في الصومال ١٩٦٠م-١٩٩٩م. رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠١م).

د: الصحف والمجلات:

١- مجلة الحرس الوطني. العدد ٥٢. جمادى الثانية ١٩٨٧م.

٢- مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩. يناير ١٩٧٠م.

٣- مجلة السياسة الدولية. العدد ١١١. يناير ١٩٩٣م.

٤- مجلة السياسة الدولية. العدد ٥٤. أكتوبر ١٩٧٨م.

٥- مجلة السياسة الدولية. العدد ١١٢. أبريل ١٩٩٣م.

٦- مجلة السياسة الدولية. العدد ٧١. يناير ١٩٨٣م.

٧- مجلة السياسة الدولية. العدد ٥٧. يوليو ١٩٧٩م.

ثانيا: المراجع الإنجليزية

أ: الكتب.

1- Abdi Sheikh Abdi: Divine Madness, (London: zed book ltd, 1993).

2- Abdurrahman M., Abdullahi: Non-State Actors in the failed State of Somalia, Survey of the Civil Society Organizations and their Role in the field of Education during the Civil war. (Mogadishu:___ 2003).

3- Ahmed I. Samatar: The Somali Challenge. (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1994).

4- Ahmed I. Samatar: Socialist Somalia (London: Zed Book ITD, ١٩٨٨).

5- Cyrus Vance: Hard Choices, (New York: Simon and Schuster Press, 1983).

6- David Latin and Said Samatar :Somalia,Nation in Search of a State. (London: West View Press,1987.(

7- David Rawson: U.S Assistance and the Somalia State (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1994).

8- I.M Lewis, The Modern History of Somalia. Third publishers, (Colorado: west view press, 1988).

9-Indian Ocean Security and Stability in the Post - Cold War Era .Proceedings of International Seminar on Indian Ocean, (Islamabad: army press, 1994).

10 -Jeffrey A. Lefebvre: U.S Security Policy in Ethiopia and Somalia. (University of Pittsburgh, 1991).

11 -John Rasmussen: History of kagnew Station and American forces in Eritrea, (Arlington: U.S army security agency, information division, 1973).

12 -Mohamed Osman Omar: The Road to Zero, (London: Haan association, 1992).

13 -Saadia Touval: Somali Nationalism, (U.S.A: Harvard University Press, 1999).

14 -Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). The Arms Trade with the Third World. (New York: Humantities Press, 1971)

ب: المجلات والدوريات.

1- Newsweek, October 3, 1997.

2- Times, April 18,1977,15.

3-Times. 12 February 1978.

المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية:

1- www.aljazeera.net

2- www.alwahdaalislamiya.net

3- www.findarticles.com

4- www.gwu.edu

5- www.loc.gov

6- www.milligazette.com

7- www.mostakbliat.com

8- www.plofm.com

9- www.state.gov

10- www.turnerlearning.com

هذا الكتاب

يلقي الضوء على جانب من جذور الأزمة الصومالية الراهنة وتحديداً (السياسات الأمريكية تجاه الصومال) في حقبة الحرب الباردة التي شهدت صراعاً محموماً بين القوتين العالميتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي).

تلك الحقبة التي عرفت صوراً من الحرب غير العسكرية بين القطبين العالميين، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم نفسية أم أيديولوجية وتحريض الدول الصغرى على العدوان المسلح لخدمة مصالح وأهداف دول كبرى.

وتضمن الكتاب أربعة فصول هي:



تاليف
فاطمة الزهراء على الشيخ أحمد

أنهت تعليمها الأساسى بالمملكة العربية السعودية وأكملت الدراسة الثانوية بمقديشو في الصومال.

- تخرجت فى جامعة مقديشو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والحضارة، في العام الأكاديمي ٢٠٠٠ . ٢٠٠١، بمرتبة الشرف الأولى.

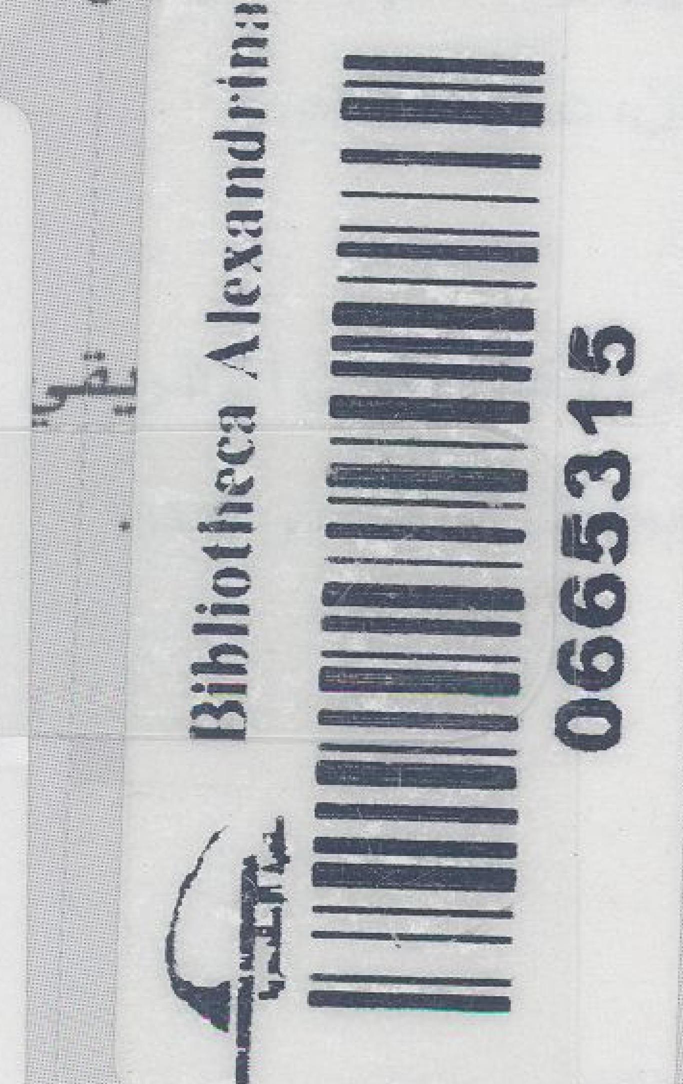
- عينت معيدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة مقديشو عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

- قدمت بحث تخرج من الجامعة، بعنوان: التدخل الأمريكي العسكري في الصومال، إعادة أمل أم ضربة ألم ؟ ديسمبر ١٩٩٢.

- حصلت على دبلوم عالى في العلوم السياسية، من جامعة النيلين في السودان، عام: ٢٠٠٣م.

- حصلت على درجة الماجستير في العلوم السياسية، من جامعة النيلين في السود

- كاتبة صحفية عملت مع ... يقي للدراسات، في مقديشو ولها أ



السياسات الأمريكية تجاه الصومال

[١٩٦٠ - ١٩٩١]